

لينين

الإمبريالية

أعلى مراحل الرأسمالية



الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (٢٣٨)

مقدمة

هذا الكتاب الذي أعرضه على أنظار القارئ وضعته بمدينة زوريخ في ربيع سنة ١٩١٦. وفي ظروف عملي هناك عانيت، بطبيعة الحال، من بعض النقص في الكتب الفرنسية والإنجليزية ومن نقص كبير جداً في الكتب الروسية. ولكنني قد استفدت، على كل حال، من المؤلف الإنجليزي الرئيسي بصدد الإمبريالية — كتاب ج. ا. هوبسون — بكل الانتباه الذي يستحقه هذا المؤلف حسب اعتقادي. وقد وضعت الكتاب آخذاً بعين الاعتبار الرقابة القيصرية. ولذا كنت مضطراً إلى الاقتصاد بدقة على التحليل النظري وحده — ولا سيما الاقتصادي — وكذلك إلى منتهى الحذر في صياغة الملاحظات الضرورية غير الكثيرة بصدد السياسة، أي بالتلميح، بلغة لقمان، تلك اللغة الرمزية اللعينة التي كانت القيصرية تضطر جميع الثوريين إلى اللجوء إليها أخذوا القلم لوضع كتاب "علني". ومن المؤلف الآن، في أيام الحرية، أن أعيد قراءة مقاطع الكتاب التي شوهها التفكير في الرقابة القيصرية، المقاطع المكبوسة، المضغوطة كأنما في ملزمة من جديد. فليكن أبين أن الإمبريالية هي عشية الثورة الاشتراكية، وأن الاشتراكية-الشفونية (الاشتراكية قولاً والشفونية فعلاً) هي خيانة تامة للاشتراكية وانتقال تام إلى جانب البرجوازية، أن انقسام حركة العمال هذا منوط بظروف الإمبريالية الموضوعية وغير ذلك، اضطرت إلى أن أتحدث بلغة "العبد"، ولذا أراني مضطراً إلى أحالة القارئ الذي تهمة المسألة إلى مجموعة مقالاتي التي كتبتها في الخارج في سنوات ١٩١٤ - ١٩١٧ والتي سيعاد نشرها قريباً. ولا بد من الإشارة الخاصة إلى مقطع من مقاطع الكتاب في الصفحتين ١١٩ - ١٢٠^١ : لكي أبين للقارئ بشكل تقبله الرقابة كيف يكذب دون خجل الرأسماليون وكذلك الاشتراكيون — الشوفينيون الذين انتقلوا إلى جانبهم (والذين لا يناضل كاوتسكي ضدهم بالاستقامة اللازمة) في مسألة الإلحاق، وكيف يسترون دون خجل على الحاقات رأسماليهم، كنت مضطراً لأن اضرب مثلاً... اليابان! من اليسير على القارئ الفطن أن يستعيض عن اليابان بروسيا وعن كوريا بفنلندة، بولونيا، كورلانده، أوكرانيا، خيره، بخارى، استلنده وغيرها من المقاطعات التي يقطنها غير الروس. وأود أن آمل بأن يساعد كتابي على تفهم المسألة الاقتصادية الأساسية التي لا يمكن بدون دراستها فهم شيء في تقدير الحرب المعاصرة والسياسة المعاصرة، نعني مسألة كنه الإمبريالية الاقتصادي.

المؤلف

بتروغراد. ٢٦ نيسان (أبريل) سنة ١٩١٧.

مقدمة للطبعين الفرنسية والألمانية (٢٣٩)

١

وضعت الكتاب الحالي، كما أشرت في مقدمة الطبعة الروسية، سنة ١٩١٦، آخذاً الرقابة القيصرية بعين الاعتبار. وليس بإمكانني أن أعدل النص بأكمله في الوقت الحاضر؛ وأحسب أن ذلك أمر عديم الجدوى، لأن مهمة الكتاب الأساسية كانت ولا تزال: أن يبين، بموجب مجمل أرقام الإحصاءات البرجوازية التي لا تقبل الجدل وبموجب اعترافات العلماء البرجوازيين في جميع البلدان، كيف كانت، في بدء القرن العشرين، قبيل الحرب الإمبريالية العالمية الأولى، الصورة الإجمالية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ضمن علاقاته العالمية. ومن ناحية أخرى سيكون من المفيد للكثيرين من الشيوعيين في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن يتأكدوا، على مثال هذا الكتاب العلني من وجهة نظر الرقابة القيصرية، من إمكانية — بله ضرورة — الاستفادة حتى من القدر الطفيف من بقايا العلنية التي ما تزال باقية للشيوعيين، لنقل مثلاً في أميركا أو في فرنسا المعاصرتين بعد اعتقال الشيوعيين بمجموعهم تقريباً من عهد قريب؛ وذلك لتبيان كل بطلان نظرات الاشتراكيين المسالمين وعقدهم الآمال على "ديمقراطية عالمية". وسأحاول، في هذه المقدمة، إعطاء ما لا بد منه من إضافات على هذا الكتاب الخاضع للرقابة.

^١ راجعوا هذا الكتاب، ص ٥٦٥. الناشر.

لقد برهن في هذا الكتاب على أن حرب سنوات ١٩١٤ - ١٩١٨ كانت من جانب الطرفين حرباً إمبريالية (أي حرب غزو ونهب واغتصاب)، حرباً من أجل تقاسم العالم، من أجل اقتسام وإعادة اقتسام المستعمرات و "مناطق نفوذ" الرأسمال المالي والخ..

إذ أن الدليل على طابع الحرب الاجتماعي الحقيقي، أو بالأصح: على طابعها الطبقي الحقيقي، لا يكمن طبعاً في تاريخ الحرب الديبلوماسي، بل في تحليل الحالة الموضوعية للطبقات المسيطرة في جميع الدول المتحاربة. ولتصوير هذه الحالة الموضوعية لا ينبغي أخذ أمثلة أو أدلة منعزلة (فرغم كون ظواهر الحياة الاجتماعية في منتهى التعقيد يمكن على الدوام إيجاد أي قدر من الأمثلة أو الأدلة المنعزلة لتعليل أي فكرة)، بل ينبغي حتماً أخذ مجمل الأدلة عن أسس الحياة الاقتصادية في جميع الدول المتحاربة وفي العالم كله.

وهذه الأدلة الإجمالية التي لا تدحض، هي بالضبط، ما ذكرته في لوحة تقاسم العالم في سنتي ١٨٧٦ و ١٩١٤ (الفقرة السادسة) وفي لوحة توزيع السكك الحديدية في العالم أجمع في سنتي ١٨٩٠ و ١٩١٣ (الفقرة السابعة). فالسكك الحديدية هي حاصل جميع الفروع الرئيسية في الصناعة الرأسمالية، صناعة الفحم الحجري والتعدين؛ هي حاصل وأكثر مقاييس تطور التجارة العالمية والحضارة البرجوازية الديمقراطية جلاء. وقد بينت فصول الكتاب السابقة كيف تتصل السكك الحديدية بالإنتاج الكبير، بالاحتكارات، بالسينديكات، بالكارتيلات، بالترؤسات، بالبنوك وبالطمعة المالية. أن توزيع خطوط السكك الحديدية وتفاوتها وتطورها هو حاصل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة على النطاق العالمي. وهذا الحاصل يظهر أن الحروب الإمبريالية هي أمر محتوم تماماً على هذا الأساس الاقتصادي، طالما بقيت وسائل الإنتاج ملكاً خاصاً.

يبدو مد السكك الحديدية أمراً بسيطاً، طبيعياً، ديمقراطياً، ثقافياً، تمدينياً، وهو يبدو كذلك في عيون الأساتذة البرجوازيين الذين تدفع لهم الأجور لكيما يجمعوا وجه العبودية الرأسمالية، وفي عيون البرجوازيين الصغار التافهين الضيقي الأفق. أما في الواقع فأن الخيوط الرأسمالية التي تربط بالوف الشباك هذه المشاريع بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوجه عام قد جعلت من مد السكك الحديدية أداة لاضطهاد مليار من الناس (أشباه المستعمرات إضافة إلى المستعمرات)، أي لاضطهاد أكثر من نصف سكان الأرض في البلدان التابعة، وعبء الرأسمال الأجراء في البلدان "المتقدمة".

أن الملكية الخاصة القائمة على عمل صغار أصحاب الأعمال، والمزاحمة الحرة، والديمقراطية — أن جميع هذه الشعارات التي يخدع بها الرأسماليون وصحافتهم العمال والفلاحين قد اندرجت بعيداً في طيات الماضي. لقد آلت الرأسمالية إلى نظام عالمي لاضطهاد الأكثرية الكبرى من سكان الأرض استعمارياً وخنقها مالياً من قبل حفنة من البلدان "المتقدمة". ويجري اقتسام هذه "الغنيمة" بين ضاربين أو ثلاثة ضوار أقوياء في النطاق العالمي، مسلحين من الرأس حتى أخمص القدمين (أميركا، إنجلترا، اليابان) يجرون الأرض كلها إلى حربهم من أجل اقتسام غنيمتهم.

أن صلح بريست — ليتوفسك (٢٤٠) الذي أملت شروطه ألمانيا الملكية، ومن بعده صلح فرساي (٢٤١) الأكثر وحشية وحطة والذي أملت شروطه الجمهوريتان "الديمقراطيتان"، أميركا وفرنسا، وكذلك إنجلترا "الحرة" قد قدما للبشرية خدمة نافعة جداً إذ فضحا الكتب الخدم المأجورين للإمبريالية وكذلك البرجوازيين الصغار الرجعيين الذين، وإن كانوا يخلعون على أنفسهم ألقاب المسالمين والاشتراكيين، فأنهم يمتدحون "الويلسونية" (٢٤٢) ويبرهنون على أماكن السلام والإصلاحات في ظل الإمبريالية.

أن عشرات الملايين من الجثث والمشوهين الذين تركتهم الحرب التي أضمرت نيرانها لتعيين ما إذا كانت الزمرة الإنجليزية أو الألمانية من قطاع الطرق الماليين ينبغي أن تتال حصّة الأسد من الغنيمة، ثم "معاهدتي الصلح" هاتين، تفتح بسرعة لم تعهد من قبل عيون الملايين وعشرات الملايين من الناس الذين ظلمتهم البرجوازية وسحقتهن وخذعتهن وضللتهن. وعلى صعيد الخراب العالمي الذي سببته الحرب تختمر، بالتالي، الأزمة الثورية العالمية التي لا يمكنها أن تنتهي إلى غير الثورة البروليتارية وظفرها، مهما كانت طويلة وقاسية تقلبات الأحوال التي لا بد لهذه الأزمة أن تجتازها.

أن بيان بال الصادر عن الأممية الثانية والذي أعطى، في سنة ١٩١٢، تقديراً لتلك الحرب التي اندلعت في سنة ١٩١٤ بالضبط، لا تقديراً للحرب بوجه عام (فالحروب تختلف ومنها ما تكون ثورية)، أن هذا البيان قد بقي أثراً للذكرى يعري بصورة تامة إفلاس أبطال الأممية الثانية المشين وارتدادهم.

ولذلك أعيد نشر هذا البيان في ملحق لهذه الطبعة وألفت نظر القارئ مرة أخرى إلى أن أبطال الأممية الثانية يتجنبون بجذر مقاطع البيان التي تتحدث بصورة دقيقة، واضحة، صريحة، بالضبط عن صلة الحرب المقبلة بالثورة البروليتارية، يتجنبونها بنفس حذر اللص في تجنب المكان الذي ارتكب فيه السرقة.

٤

في هذا الكتاب وجه انتباه خاص لانتقاد "الكاوتسكية"، وهي تيار فكري عالمي يمثل في جميع بلدان العالم "كبار النظريين"، زعماء الأممية الثانية (في النمسا أوتو باور وشركاه وفي إنجلترا رمسي ماكدونالد وغيره وفي فرنسا البير توما وهلم جراً والخ). وجمهور من الاشتراكيين والإصلاحيين والمسالين والديمقراطيين البرجوازيين والكهنة.

وهذا التيار الفكري هو، من ناحية، نتاج فساد وتقيح الأممية الثانية وهو، من الناحية الأخرى، نتاج محتوم لإيديولوجية صغار البرجوازيين الذين يبقوهم وضع حياتهم بأكمله في أسر الأوهام البرجوازية والديمقراطية.

إن أمثال هذه النظرات عند كاوتسكي ومن على شاكلته هي ارتداد تام بالضبط عن الأسس الماركسية الثورية التي دافع عنها هذا الكاتب عشرات من السنين، ولا سيما — ونقول ذلك بالمناسبة — في النضال ضد الانتهازية الاشتراكية (لبرنشتين وميليران وهابندمان وغومبرس وهلم جراً). ولذلك ليس من باب الصدفة أن أتحد "الكاوتسكيون" الآن مع الانتهازيين المتطرفين في العالم أجمع عملياً وسياسياً (عن طريق الأممية الثانية أو الصفراء (٢٤٣)) ومع الحكومات البرجوازية (عن طريق الحكومات البرجوازية الائتلافية التي يساهم فيها الاشتراكيون). أن الحركة البروليتارية الثورية بوجه عام والشوعية بوجه خاص، هذه الحركة المتنامية في جميع أنحاء العالم، لا غنى لها عن تحليل وفضح الأخطاء النظرية التي تفترفها "الكاوتسكية". وهذا لا ندحة عنه لا سيما وأن النزعة المسالمة و "الديمقراطية" بوجه عام اللتين لا تدعيان بالماركسية إطلاقاً، ولكنهما، شأن كاوتسكي وشركاه سواء بسواء، تطمسان عمق تناقضات الامبريالية وحتمية الازمة الثورية التي تنشأ عنها، هما تياران ما زالا منتشرين لأقصى حد في العالم كله. والنضال ضد هذين التيارين هو أمر الزامي لحزب البروليتاريا الذي يتوجب عليه أن ينتزع من البرجوازية صغار اصحاب الأعمال والماليين من الشغيلة المخدوعين بها والذين تحيط بهم لهذا الحد أو ذاك ظروف حياة البرجوازية الصغيرة.

٥

ولا بد من بعض كلمات عن الفصل الثامن: "طفيلية الرأسمالية وتعنفها". أن هيلفردينغ، "الماركسي" سابقاً وزميل كاوتسكي اليوم وأحد الممثلين الرئيسيين للسياسة البرجوازية الإصلاحية في "الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الألماني المستقل" (٢٤٤)، قد خطأ، كما سبق وأشرنا في متن الكتاب، خطوة إلى الوراء في هذه المسألة بالمقارنة مع المسالم والإصلاحي الإنجليزي المكشوف هوبسون. فالانقسام العالمي لحركة العمال بأكملها قد تكشف الآن على أتمه (الأمميتان الثانية والثالثة (٢٤٥)). وقد تكشف كذلك واقع النضال المسلح والحرب الأهلية بين الاتجاهين: المناشفة و "الاشتراكيون — الثوريون" في روسيا يؤيدون كولتسك ودينيكين ضد البلاشفة؛ وأنصار شيدمان ونوسكه وشركاه في ألمانيا هم مع البرجوازية ضد السبارتاكيين (٢٤٦)، والشئ نفسه في فنلندة وبولونيا والمجر الخ.. فما هو، إذن، الأساس الاقتصادي لهذه الظاهرة التاريخية العالمية؟

أنه يتخلص بالضبط في الطفيلية والتعنف الملازمين للرأسمالية في أعلى مراحلها التاريخية، أي في مرحلة الإمبريالية. فالرأسمالية، كما برهن في الكتاب الحالي، قد أبرزت الآن حفنة (أقل من عشر سكان الأرض، وفي أبعد حال "للتسامح" والمغالاة في التقدير، أقل من الخمس) من الدول في منتهى الغنى والقوة تنهب العالم كله بمجرد "قص الكوبونات". أن تصدير الرأسمال يعطي دخلاً يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات فرنك في السنة حسب أسعار ما قبل الحرب وحسب الإحصاءات البرجوازية لما قبل الحرب. والآن أكثر جداً، بطبيعة الحال.

وواضح أن هذا الربح الإضافي الهائل (إذ أنه يبتز إضافة إلى الربح الذي يعتصره الرأسماليون من عمال بلاد "هم") يمكن من رشوة زعماء العمال والفئة العليا التي تكون أريستوقراطية العمال. والرأسماليون في البلدان "المتقدمة" يرشون هذه الفئة، بالآلاف الطرق، المباشرة وغير المباشرة العلنية والمستورة.

أن هذه الفئة من العمال المتبرجزين أو "اريسوقراطية العمال"، الذين هم برجوازيون صغار تماماً بنمط حياتهم ومقاييس أجورهم وبكامل نظرتهم للعالم، هي سند الأممية الثانية الرئيسي، وفي أيامنا سند البرجوازية الاجتماعي (لا العسكري) الرئيسي. لأن هؤلاء عملاء حقيقيون للبرجوازية في حركة العمال، متعهدون عمال في خدمة طبقة الرأسماليين (labor lieutenants of the capitalist class)،

وسائط حقيقية لنقل الإصلاحية والشوفينية. واثناء الحرب الأهلية بين البروليتاريا والبرجوازية يقف هؤلاء حتماً، بعدد كبير، إلى جانب البرجوازية، إلى جانب "الفرساليين" (٢٤٧) ضد الكومونيين".

وإذا لم يدرك المرء الجذور الاقتصادية لهذه الظاهرة، إذا لم يقدر أهميتها السياسية والاجتماعية حق قدرها، لا يستطيع أن يخطو خطوة في ميدان حل المهام العملية التي تواجه الحركة الشيوعية والثورة الاجتماعية المقبلة.

الإمبريالية هي عشية الثورة الاجتماعية البروليتارية. وقد ثبت ذلك منذ سنة ١٩١٧ في النطاق العالمي.

ن. لينين

٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠.

اثناء السنوات الخمس عشرة أو العشرين الأخيرة، ولا سيما بعد الحرب الأسبانية — الأميركية (١٨٩٨) والحرب الإنجليزية — البويرية (١٨٩٩ - ١٩٠٢) (٢٤٨) أخذ الأدب الاقتصادي وكذلك السياسي في العالمين القديم والجديد يتطرق أكثر فأكثر إلى مفهوم "الإمبريالية" لوصف العصر الذي نجتازه. ففي سنة ١٩٠٢ صدر في لندن ونيويورك مؤلف للاقتصادي الإنجليزي ج. ا. هوبسون عنوانه: "الإمبريالية". والمؤلف المتمسك بوجهة نظر النزعة البرجوازية للاشتراكية الإصلاحية والمسالمة، وهي وجهة نظر لا تختلف، في الجوهر، عن الموقف الذي يقفه حالياً الماركسي السابق كاوتسكي، قد أعطى وصفاً ممتازاً مفصلاً لخواص الإمبريالية الاقتصادية والسياسية الأساسية. وفي سنة ١٩١٠ صدر في فيينا مؤلف الماركسي النمساوي رودولف هيلفردينغ عنوانه: "الرأسمال المالي" (الترجمة الروسية: موسكو، سنة ١٩١٢). أن هذا الكتاب، رغم غلطة المؤلف في مسألة نظرية النقود وميله بعض الشيء إلى التوفيق بين الماركسية والانتهازية، عبارة عن تحليل نظري قيم للغاية "لأحداث المراحل في تطور الرأسمالية" كما ينص العنوان الثانوي لمؤلف هيلفردينغ. أن ما قيل في السنوات الأخيرة عن الإمبريالية، ولا سيما في العدد الكبير من مقالات المجلات والجرائد في هذا الموضوع وكذلك في قرارات، مثلاً، مؤتمر خيمينيتز (٢٤٩) وبال المعقودين في خريف سنة ١٩١٢، لم يتعد، في الجوهر، دائرة الأفكار التي عرضها أو، بالأصح، التي لخصها المؤلفان المذكوران... وسنسعى فيما يأتي لنعرض، بإيجاز وبأبسط شكل ممكن، صلة وتفاعل خواص الإمبريالية الاقتصادية الأساسية. ولن نتطرق إلى الناحية غير الاقتصادية في المسألة مهما كانت جديرة بذلك. أما أسماء الكتب التي استشهدنا بها والملاحظات الأخرى التي قد لا تهم جميع القراء فنحيلها إلى آخر الكتاب.

١ – الاحتكارات وتمركز الإنتاج

أن نمو الصناعة الهائل والسرعة الكبرى في سير تمركز الإنتاج في مشاريع تتضخم باستمرار هما خاصة من أخص خصائص الرأسمالية. وتعطي الإحصاءات الصناعية الحديثة عن هذا السير أكمل المعلومات وأضببطها.

ففي ألمانيا، مثلاً، كان يوجد بين كل ألف مشروع صناعي في سنة ١٨٨٢ - ٣ وفي سنة ١٨٩٥ - ٦ وفي سنة ١٩٠٧ - ٩ من المشاريع الكبرى، أي التي يعمل فيها أكثر من ٥٠ من العمال الأجراء. وكانت حصتها من كل مئة عامل ٢٢، ٣٠ و ٣٧. ولكن تمركز الإنتاج أقوى جداً من تمركز العمال، لأن العمل في المشاريع الكبرى ذو إنتاجية أكبر جداً. وهذا ما تبينه الأرقام الخاصة بالماكينات البخارية والمحركات الكهربائية. فإذا أخذنا ما يسمى في ألمانيا الصناعة بمعنى الكلمة الواسع أي بما في ذلك التجارة وطرق المواصلات الخ،، وحصلنا على الصورة التالية: المشاريع الكبرى ٣٠٥٨٨ من ٣٢٦٥٦٢٣، أي ٠,٩ بالمئة فقط. ولديها من العمال ٥ ملايين و ٧٠٠ ألف من ١٤ مليوناً و ٤٠٠ ألف أي ٣٩,٤ بالمئة؛ ولديها ٦ ملايين و ٦٠٠ ألف حصان بخاري من ٨ ملايين و ٨٠٠ ألف، أي ٧٥,٣ بالمئة، و ١٢٠٠٠٠٠ كيلواط من الطاقة الكهربائية من ١٥٠٠٠٠٠، أي ٧٧,٢ بالمئة.

في حوزة أقل من واحد في المئة من المشاريع أكثر من ٧٥ بالمئة من مجموع كمية الطاقة البخارية والكهربائية! وثمة ٢٩٧٠٠٠٠ من المشاريع الصناعية الصغيرة (حتى ٥ من العمال الأجراء) تؤلف ٩١ بالمئة من مجموع المشاريع لا تزيد حصتها عن ٧ بالمئة من مجموع الطاقة البخارية والكهربائية! عشرات الألوف من المشاريع الكبرى - كل شيء؛ والملايين من المشاريع الصغيرة - لا شيء.

في سنة ١٩٠٧ كان في ألمانيا ٥٨٦ من المشاريع يشتغل في كل منها ألف عامل وما فوق. وكان لديها نحو عُشر مجموع عدد العمال (١٣٨٠٠٠٠) ونحو ثلث (٣٢ بالمئة) مجموع الطاقة البخارية والكهربائية^٢. وسنرى أن الرأسمال النقدي والبنوك تجعل تفوق هذه الحنفية من المشاريع الكبرى ساحقاً لدرجة أكبر، ساحقاً بالمعنى الحرفي للكلمة، أي أن الملايين من "أصحاب الأعمال" الصغار والمتوسطين وحتى قسماً من الكبار يجدون أنفسهم في الواقع مستعبدين بصورة تامة لبضع مئات من المالكين أصحاب الملايين.

ونمو تمركز الإنتاج أشد في بلد متقدم آخر من بلدان الرأسمالية الحديثة، في الولايات المتحدة بأميركا الشمالية. في هذه البلاد تعتمد الإحصاءات إبراز الصناعة بمعنى الكلمة الضيق وتصنف المشاريع حسب مقادير قيمة الإنتاج السنوي. ففي سنة ١٩٠٤ وجد من المشاريع الضخمة التي يبلغ إنتاج كل منها مليون دولار وما فوق ١٩٠٠ (من ٢١٦١٨٠، أي ٠,٩ بالمئة) لديها ١٤٠٠٠٠٠ من العمال (من ٥ ملايين و ٥٠٠ ألف، أي ٢٥,٦ بالمئة) وقيمة إنتاجها ٥ مليارات و ٦٠٠ مليون (من ١٤ ملياراً و ٨٠٠ مليون، أي ٣٨ بالمئة). وبعد مضي خمس سنوات، في سنة ١٩٠٩، كانت الأرقام على النحو التالي: ٣٠٦٠ مشروعاً (من ٢٦٨٤٩١، أي ١٠ بالمئة) لديها من العمال مليونان (من ٦ ملايين و ٦٠٠ ألف، أي ٣٠,٥ بالمئة) وقيمة إنتاجها ٩ مليارات (من ٢٠ ملياراً و ٧٠٠ مليون، أي ٤٣,٨ بالمئة)^٣.

أن نحو نصف مجموع ما تنتجه جميع المشاريع في البلاد في أيدي جزء من مئة جزء من مجموع عدد المشاريع! وهذه المشاريع العملاقة الثلاثة آلاف تشمل ٢٥٨ من الفروع الصناعية. ويتضح من ذلك أن التمرکز، عند درجة معينة من تطوره، يوصل بحد ذاته إلى الاحتكار، ويمكن القول، إلى الاحتكار عن كثب. لأن من السهل على بضع عشرات من المشاريع العملاقة أن تتفوق فيها بينما: ومن الجهة الأخرى، أن أعاقبة المزاحمة والميل إلى الاحتكار ينشآن بالضبط عن ضخامة حجم المشاريع. وصيرورة المزاحمة إلى احتكار هي ظاهرة من أهم الظواهر - أن لم تكن الأهم - في اقتصاد الرأسمالية الحديثة، وينبغي علينا أن نتناولها بمزيد من التفصيل. ولكن ينبغي علينا في بادئ الأمر أن نزيل ما قد يمكن من سوء الفهم.

تقول الإحصاءات الأميركية: ٣٠٠٠ من المشاريع العملاقة في ٢٥٠ من فروع الصناعة. وقد يتبادر إلى الذهن كأن هناك ١٢ من المشاريع العملاقة فقط في كل فرع.

ولكن الأمر ليس كذلك، فالمشاريع الكبيرة لا توجد في كل فرع من فروع الصناعة؛ ومن الجهة الأخرى، أن من أهم خواص الرأسمالية التي بلغت أعلى مراحل تطورها ما يسمى بالتركيب، أي تجمع في مشروع واحد لفروع صناعية مختلفة تؤلف أما درجات متوالية من تكييف الخامات (مثلاً: صهر معدن الحديد وتحويل الزهر إلى فولاذ أو ربما كذلك إنتاج هذه أو تلك من المصنوعات الجاهزة من الفولاذ)، وأما أن يقوم أحدها بدور مساعد للآخر (مثلاً: الاستفادة من الفضلات أو من المنتجات الثانوية؛ إنتاج مواد التعبئة، الخ).

^٢ الأرقام من Annalen des deutschen Reichs, 1911, Zahn (المجلة السنوية للدولة الألمانية، سنة ١٩١١، تسان. الناشر).
^٣ Statistical Abstract of the United States 1912, p. 202 (مجموعة إحصاءات الولايات المتحدة لسنة ١٩١٢، ص ٢٠٢. الناشر).

وقد كتب هيلفريدنغ: "التركيب يسوي اختلافات الأحوال في الأسواق، ولذلك يضمن للمشاريع المركبة معدلاً من الربح أكثر ثباتاً. والتركيب يفضي، ثانياً، إلى إزاحة التجارة. وهو، ثالثاً، يجعل في الإمكان الرقي التكنيكي، وبالتالي الحصول على ربح إضافي بالمقارنة مع المشاريع "السادة" (أي غير المركبة). وهو، رابعاً، يعزز موقف المشروع المركب بالمقارنة مع "السادة"، إذ يقويه في صراع المزاحمة في حالة انحطاط قوي (ركود في الأعمال، أزمة)، عندما يكون انخفاض أسعار الخامات أقل من انخفاض أسعار المنتجات الجاهزة"^٤. أن الاقتصادي البرجوازي الألماني هيمان الذي كرس مؤلفاً خاصاً لوصف المشاريع "المختلطة" أي المركبة – في صناعة التعدين الألمانية يقول: "تهلك المشاريع السادة مسحوقة بين ارتفاع أسعار الخامات وانخفاض أسعار المنتجات الجاهزة". ويكون الحاصل الصورة التالية:

"لقد بقيت، من جهة، كبريات شركات الفحم الحجري التي تستخرج من الفحم عدة ملايين من الأطنان والمتراسة التنظيم في سينديكا الفحم الحجري؛ ثم معامل صهر الفولاذ الضخمة المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً والتي تنظم في سينديكا الفولاذ. أن هذه المشاريع الهائلة التي تنتج ٤٠٠٠٠٠ طن من الفولاذ في العام والتي تستخرج كميات هائلة من المعادن والفحم الحجري وتنتج المصنوعات الجاهزة من الفولاذ وتستخدم ١٠٠٠٠ عامل يعيشون في ثكنات بلدات المعامل والتي تملك في بعض الأحيان سككها الحديدية وموانئها هي الممثل النموذجي لصناعة التعدين الألمانية. ويسير التمرکز أبدأً إلى الأمام. يتضخم بعض المشاريع: يتراس عدد متزايد من مشاريع فرع صناعي بعينه أو فروع صناعية مختلفة ضمن مشاريع ضخمة تجد سنداً لها ومرشداً في نصف دزينة من البنوك البرلينية الكبرى. وفيما يخص صناعة الاستخراج الألمانية أقيم البرهان بصورة دقيقة على صحة تعاليم كارل ماركس بصدد التمرکز؛ صحيح أن هذا يتعلق ببلاد تحمي صناعاتها الرسوم الجمركية الوقائية وتعريفات النقل. أن صناعة الاستخراج الألمانية قد نضجت للمصادرة"^٥.

هذا هو الاستنتاج الذي كان لا بد من يخلص إليه اقتصادي برجوازي، سليم النية كأمر استثنائي. تجدر الإشارة إلى أنه كأنما يبرز كحالة خاصة، نظراً لأن التعريفات الجمركية المرتفعة تحمي صناعاتها. بيد أن كل ما يستطيعه هذا الطرف هو تعجيل التمرکز وتشكيل اتحادات أصحاب العمل الاحتكارية، الكارتيلات والسينديكات والخ.. وما هو في منتهى الأهمية واقع أن التمرکز في بلاد التجارة الحرة، انجلترا، يفضي كذلك إلى الاحتكار، وأن يكن بصورة أبطأ وربما بشكل آخر. وإليك ما يقوله البروفسور هرمن ليفي في مبحث خاص تناول فيه "الاحتكارات والكارتيلات والتروستات" على أساس معلومات عن التطور الاقتصادي في بريطانيا العظمى:

"أن الميل إلى الاحتكار في بريطانيا العظمى يكمن، بالضبط، في ضخامة حجم المشاريع وعلو مستواها التكنيكي. فالتمرکز قد أفضى، من جهة، إلى أن المشاريع غدت تقتضي إنفاق الرساميل بمبالغ طائلة، ولذا تجد المشاريع الجديدة نفسها إزاء طلبات متزايدة فيما يخص مقدار الرأسمال الضروري، وهذا ما يعيق ظهورها. ومن الجهة الأخرى (ونعتبر هذا الأمر أكبر أهمية) ينبغي على كل مشروع جديد يريد أن يضارع المشاريع الهائلة التي أنشأها التمرکز أن ينتج كمية هائلة من المنتجات الفائضة بحيث لا يمكن بيعها بصورة مفيدة إلا في حالة ازدياد الطلب ازدياداً خارقاً، وفي الحالة المعاكسة يخفض هذا الفائض من المنتجات الأسعار إلى مستوى ليس في مصلحة المعمل الجديد ولا في مصلحة الاتحادات الاحتكارية". وخلافاً للبلدان الأخرى التي تسهل فيها التعريفات الجمركية الوقائية تشكل الكارتيلات، لا تنشأ في انجلترا، في أكثرية الحالات، اتحادات أصحاب الأعمال الاحتكارية، الكارتيلات والتروستات، إلا عندما ينحصر عدد المشاريع الرئيسية المتنافسة "في دزيتين فقط". "أن تأثير التمرکز على نشوء الاحتكارات في الصناعة الضخمة يظهر هنا بصفاء البلور"^٦.

لنصف قرن مضى، عندما كتب ماركس مؤلفه "رأس المال" كانت المزاحمة الحرة تبدو "قانوناً طبيعياً" في نظر الأكثرية الكبرى من الاقتصاديين. وقد حاول العلم الرسمي أن يقتل عن طريق مؤامرة الصمت مؤلف ماركس الذي برهن بتحليله النظري والتاريخي للرأسمالية على أن المزاحمة الحرة تولد تمرکز الإنتاج وعلى أن هذا التمرکز يفضي، عند درجة معينة من تطوره، إلى الاحتكار. وقد غدا الاحتكار الآن أمراً واقعاً. والاقتصاديون يكتبون أكواماً من الكتب واصفين فيها هذه الظاهرة أو تلك من مظاهر الاحتكار ومواصلين الصراخ بنغم واحد: "لقد دحضت الماركسية". ولكن الواقع أشياء عنيدة كما يقول المثل الإنجليزي ولا بد للمرء من أن يحسب لها الحساب شاء أم أبى. والوقائع تظهر أن التباين بين مختلف البلدان الرأسمالية من حيث الحماية أو التجارة الحرة مثلاً لا ينشأ عنه ألا تباين لا شأن له في شكل

^٤ "الرأسمال المالي"، الترجمة الروسية، ص. ص. ٢٨٦-٢٨٧.

^٥ Hans Gideon Heymann, "Die gemischten Werke im deutschen Großeisengewerbe". Stuttgart, 1904 (ss. 256, 278 – 279). (هانس غيديون هيمان. "المشاريع المختلطة في صناعة التعدين الألمانية الضخمة". شتوتغارت، سنة ١٩٠٤ (ص ص ٢٧٨، ٢٥٦، ٢٧٩). الناشر.)

^٦ Hermann Levy. "Monopole, Kartelle und Trusts". Jena 1909, ss. 286, 290, 298. (هرمن ليفي. "الاحتكارات والكارتيلات والتروستات". بينا، سنة ١٩٠٩، ص ص ٢٩٠، ٢٨٦، ٢٩٨. الناشر.)

الاحتكارات أو في زمن نشوئها، في حين أن نشوء الاحتكارات عن تركز الإنتاج هو القانون العام والأساسي في المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية.

ومن الممكن، بالنسبة لأوروبا، أن يحدد بدقة كبيرة زمن حلول الرأسمالية الحديثة نهائياً محل القديمة. أنه، بالضبط، أوئل القرن العشرين. ونقرأ في مؤلف من أحدث المؤلفات التلخيصية في تاريخ "تشكل الاحتكارات":

"أن المرحلة السابقة لسنة ١٨٦٠ تعطي بعض الأمثلة عن الاحتكارات الرأسمالية؛ ومن الممكن أن تكتشف فيها الصور الجنينية للأشكال التي عدت الآن مألوفة تماماً، ولكن لا ريب في أن كل ذلك هو بالنسبة للكارتيلات عهد ما قبل التاريخ. أن البداية الحقيقية للاحتكارات الحديثة تقع على أبعد حد في سنوات العقد السابع من القرن التاسع عشر. فالمرحلة الهامة الأولى لتطور الاحتكارات تبتدئ من الانحطاط الصناعي العالمي في العقد الثامن من القرن الماضي وتمتد إلى بداية العقد العاشر". "وإذا بحثنا الأمر على النطاق الأوروبي، وجدنا تطور المزامحة الحرة قد بلغ أوجه في سنوات العقد السابع والثامن. ففي ذلك الحين أنجزت إنجلترا تنظيمها الرأسمالي على النمط القديم. وفي ألمانيا دخل هذا التنظيم في صراع فاصل مع الصناعتين الحرفية والمنزلية وبدأ ينشئ لنفسه أشكال وجوده".

"لقد بدأ انقلاب كبير منذ أزمة سنة ١٨٧٣، أو، بالأصح، منذ الركود الذي تبعها والذي يملأ ٢٢ سنة من التاريخ الاقتصادي الأوروبي باستثناء انقطاع لا يكاد يلاحظ في مستهل العقد التاسع ونهوض خارق القوة ألا أنه قصير وقع حوالي سنة ١٨٨٩". "وفي أثناء مرحلة النهوض القصيرة في سنتي ١٨٨٩ - ١٨٩٠ استخدمت الكارتيلات بصورة واسعة للاستفادة من أحوال السوق. أن سياسة غير بصيرة جعلت الأسعار تنفجر أسرع وأعلى مما كان حدث في حالة عدم وجود الكارتيلات، وقد هلك معظم هذه الكارتيلات بصورة زرية في "قبر الانهيار". لقد تلت ذلك خمس سنوات أخرى من الأحوال السيئة والأسعار المنخفضة، بيد أن الحالة النفسية لم تعد ذاتها في الصناعة. فالركود لم يعد ليعتبر أمراً بديهياً، إذ لم يعودوا يرون فيه ألا وقفة قبل أحوال جديدة ملائمة.

وها قد دخلت حركة تشكل الكارتيلات عهدها الثاني. فبعد أن كانت الكارتيلات ظاهرة عرضية، أخذت تصبح أساساً من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. وهي تكتسب فرعاً من فروع الصناعة بعد آخر وفي الدرجة الأولى فرع تكييف المواد الخام. وفي مستهل سنوات العقد العاشر وضعت الكارتيلات، بتنظيمها لسينديكا الكوك التي نظمت على طرازها فيما بعد سينديكا الفحم، آلية لتنظيم الكارتيلات لم تمض أبعد منها في الجوهر. أن النهضة الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر وأزمة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٣ قد جرتنا لأول مرة وبصورة تامة تحت شارة الكارتيلات، على الأقل في صناعتي الاستخراج والتعدين. وإذا كان قد غدا الآن في نظر الرأي العام الواسع أمراً بديهياً أن رفعت أهم أقسام الحياة الاقتصادية، كقاعدة عامة، من المزامحة الحرة فأنا ذلك قد بدأ آنذاك كشيء جديد".^٧

أن النتائج الأساسية لتاريخ الاحتكارات هي، إذن، الآتية: (١) سنوات العقد السابع والثامن من القرن الماضي هي قمة، ذروة تطور المزامحة الحرة. لم تكن الاحتكارات غير أجنة بالكاد تلاحظ. (٢) بعد أزمة سنة ١٨٧٣ جاءت مرحلة تطورت فيها الكارتيلات بصورة واسعة، ولكنها ظلت مع ذلك حالات نادرة ولم تكن وطيدة بعد. أنها ما تزال ظاهرة عرضية. (٣) نهضة أواخر القرن التاسع عشر وأزمة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٣: تصبح الكارتيلات أساساً من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. تحولت الرأسمالية إلى إمبريالية. تتفق الكارتيلات فيما بينها على شروط المبيع وآجال الدفع وغير ذلك. وهي تقسم مناطق التصريف، وهي تحدد كمية المنتوجات وهي تعين الأسعار، وهي توزع الأرباح بين مختلف المشاريع وهلم جرا.

لقد بلغ عدد الكارتيلات في ألمانيا على وجه التقريب ٢٥٠ في سنة ١٨٩٦ و ٣٨٥ في سنة ١٩٠٥ تضم نحو ١٢٠٠٠ مؤسسة^٨. ولكن الجميع يعترفون بأن هذه الأرقام مصغرة. ومن الأرقام المذكورة أعلاه والمأخوذة عن إحصاءات الصناعة الألمانية في سنة ١٩٠٧ يتضح أن حتى الـ ١٢٠٠٠ من المشاريع الضخمة تملك وحدها، على ما يبدو، أكثر من نصف مجموع كمية الطاقة البخارية والكهربائية. وقد عدد التروستات في الولايات المتحدة بأميركا الشمالية بـ ١٨٥ في سنة ١٩٠٠ و بـ ٢٥٠ في سنة ١٩٠٧. وتقسم الإحصاءات

^٧ Th. Vogelstein. "Die finanzielle Organisation der Kapitalisti-schen Industrie und die Monopolbildungen" في "Grundriß der Sozialökonomik". VI Abt., Tüb., 1914 (ت. فوغلشتين. "التنظيم المالي للصناعة الرأسمالية وتشكل الاحتكارات" في "أسس الاقتصاد الاجتماعي". الفصل السادس، توبينغن، ١٩١٤. الناشر). قارنوا الكتاب للمؤلف نفسه:

"Organisationsformen der Eisenindustrie und Textilindustrie in England und Amerika". Bd.I, Lpz, 1910

(الأشكال التنظيمية لصناعتي التعدين والنسيج في إنجلترا وأميركا). المجلد الأول، ليبزغ، ١٩١٠. الناشر).

^٨ Dr. Riesser «Die deutschen großbanken und ihre konzentration im Zusammenhange mit der Entwicklung der Gesamtwirtschaft in Deutschland». 4 Aufl., 1912, S. 149. - R. Liefmann. «Kartelle und Trusts und die Weiterbildung der volkswirtschaftlichen Organisation». 2. Aufl., 1910. S. 25.

(الدكتور ريسر. "البنوك الألمانية الكبيرة وتمركزها بالاتصال مع التطور الاقتصادي العام في ألمانيا". الطبعة الرابعة، سنة ١٩١٢، ص ١٤٩. ر. ليفمن. "الكارتيلات والتروستات واطراد تطور تنظيم الاقتصاد الوطني". الطبعة الثانية، سنة ١٩١٠، ص ٢٥. الناشر).

الأميركية جميع المشاريع الصناعية إلى ملك لأفراد أو لشركات أو لاتحادات. وكانت هذه الأخيرة تملك في سنة ١٩٠٤ ٢٣ بالمئة وفي سنة ١٩٠٩ ٢٥٩ بالمئة، أي أكثر من ربع مجموع عدد المشاريع. وكانت تستخدم من العمال في سنة ١٩٠٤ ٧٠٦ بالمئة وفي سنة ١٩٠٩ ٧٥٦ بالمئة، أي ثلاثة أرباع المجموع؛ وكانت قيمة إنتاجها في السنتين المذكورتين ١٠ مليارات و ٩٠٠ مليون دولار و ١٦ ملياراً و ٣٠٠ مليون دولار، أو ٧٣ بالمئة و ٧٩ بالمئة من المبلغ الإجمالي.

وغالباً ما تتركز في أيدي الكارتيلات والتروستات سبعة أو ثمانية أعشار مجموع الإنتاج في فرع من فروع الصناعة. فسينديكا فحم إقليم الرين — فيستفاليا كانت، عندما تشكلت في سنة ١٨٩٣، تركز في يدها ٨٦ بالمئة من مجموع إنتاج الفحم في الإقليم أما في سنة ١٩١٠ فقد غدت تركز ٩٥ بالمئة^٩. والاحتكار الذي يتكون على هذه الصورة يؤمن المداخل الطائلة ويؤدي إلى تشكيل وحدات إنتاجية تكنولوجية هائلة الحجم. أن تروست النفط الشهير ((Standard Oil Company) في الولايات المتحدة قد تأسس في سنة ١٩٠٠. "وقد بلغ رأسماله ١٥٠ مليون دولار. وأصدرت الأسهم العادية بمبلغ ١٠٠ مليون والأسهم الممتازة بمبلغ ١٠٦ ملايين. ودفع لهذه الأخيرة من العائدات في سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٧: ٤٨، ٤٨، ٤٥، ٤٤، ٣٦، ٤٠، ٤٠، ٤٠، ٤٠ بالمئة، أي ما مجموعه ٣٦٧ مليون دولار. ومن سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠٧ بلغ الربح الصافي ٨٨٩ مليون دولار وزع منها على حملة الأسهم ٦٠٦ ملايين وسجل الباقي رأسمالاً احتياطياً"^{١٠}. احتياطياً"^{١١}. "وفي سنة ١٩٠٧ كان في جميع معامل تروست الفولاذ (United States Steel Corporation) ما لا يقل عن ٢١٠٨٠ من العمال والمستخدمين. وفي سنة ١٩٠٨ كان أكبر مشروع في صناعة الاستخراج الألمانية، شركة مناجم غيلسنكيرخين ((Gelsenkirchene Bergwerksgesellschaft) يستخدم ٤٦٠٤٨ من العمال والمستخدمين"^{١٢}. وفي سنة ١٩٠٢، كان تروست الفولاذ ينتج ٩ ملايين طن من الفولاذ^{١٣}. وبلغ ما أنتجه من الفولاذ ٦٦٣ بالمئة في سنة ١٩٠١ و ٥٦١ بالمئة في سنة ١٩٠٨ من مجموع إنتاج الفولاذ في الولايات المتحدة^{١٤}، وما استخرجه من المعادن في السنتين المذكورتين ٤٣٩ بالمئة و ٤٦٣ بالمئة.

لقد جاء في تقرير اللجنة الحكومية الأميركية عن التروستات: "أن تفوقها على الملاحمين يستند إلى ضخامة حجم مشاريعها وإلى تجهيزها التكنولوجي الممتاز. فتروست التبغ قد بذل كل جهوده منذ تأسيسه ليحل العمل الآلي محل العمل اليدوي في نطاق واسع وفي جميع الميادين. وقد اشترى لهذا الغرض جميع براءات الاختراع التي لها أية علاقة بتحضير التبغ وأنفق على ذلك مبالغ طائلة. وتبين أن الكثير من هذه الاختراعات كان في بادئ الأمر غير صالح وتأتى على المهندسين المستخدمين في التروست ضبطها. وفي أواخر سنة ١٩٠٦ أنشئت شركتان فرعيتان هدفهما الوحيد شراء براءات الاختراع. وللغرض ذاته أنشأ تروست مصانع الصهر ومصانع الماكينات وورشات التصليح. وإحدى هذه المؤسسات، في بروكلين، تستخدم ٣٠٠ عامل بالمتوسط، وفيها تجري تجربة الاختراعات وتحسينها لصنع السجائر والنوع الصغير من السيارات والنشوق وأوراق القصدير للعب وغير ذلك"^{١٥}. "والتروستات الأخرى تستخدم كذلك ما يسمى envelopping engineers (المهندسين لتطوير التكنيك)؛ ومهمتهم إيجاد أساليب جديدة للإنتاج وتجربة التحسينات التكنولوجية. ويدفع تروست الفولاذ لمهندسيه وعماله جوائز عالية لقاء كل اختراع يحسن التكنيك أو يخفض التكاليف"^{١٥}.

وعلى النمط نفسه نظمت قضية التحسينات التكنولوجية في الصناعة الألمانية الكبيرة، مثلاً في الصناعة الكيميائية التي تطورت بصورة هائلة خلال عشرات السنين الأخيرة. فأن تركز الإنتاج قد أنشأ في هذه الصناعة نحو سنة ١٩٠٨ "فريقين" رئيسيين جناحاً كذلك، على طريقتهم، إلى الاحتكار. ففي بادئ الأمر، كان هذان الفريقان "تحالفين مزدوجين" بين زوجين من أضخم المعامل رأسمال كل منهما من ٢٠ - ٢١ مليون مارك: من جهة معمل ما يستر السابق في هوكست وكاسيله في فرانكفورت على الماين؛ ومن الجهة الأخرى معمل الأنيلين والصودا في لودفيغسهافن ومعمل باير السابق في ألبيرفيلد. ثم، في سنة ١٩٠٥، عقد أحد الفريقين وفي سنة ١٩٠٨ عقد الفريق

^٩ Dr. Fritz Kestner. Der Organisationszwang. Eine Untersuchung über die Kämpfe zwischen Kartellen und Außenseitern. Bel., 1912

ص ١١ (الدكتور فريتس كستنر. "القسر على التنظيم. دراسة عن الصراع بين الكارتيلات والدخلاء" برلين. الناشر).

^{١٠} R. Liefmann. «Beteiligungs und Finanzierungsgesellschaften. Eine Studie über den modernen Kapitalismus und das Effektenwesen. I. Aufl., Jena, 1909

ص ٢١٢ (ر. ليفمن. "شركات الاشتراك والتمويل. دراسة عن الرأسمالية الحديثة وعن دور الأوراق المالية". الطبعة الأولى، بينا. الناشر). المصدر نفسه، ص ٢١٨.

^{١٢} Dr. S. Tschierschky. Kartell und Trust. Gött., 190٣، ص ١٣ (الدكتور س. تشيرشكي. "الكارتيل والتروست". غوتينغن. الناشر).

^{١٣} Th. Vogelstein, Organisationsformen، ص ٢٧٥ (ت. فوجلشتاين. "الأشكال التنظيمية"، ص ٢٧٥. الناشر).

^{١٤} Report of the Commissioner of Corporations on the Tobacco Industry. Washington, 1909، ص ٢٢٦ (تقرير عضو اللجنة حول الاتحادات في صناعة التبغ. واشنطن. الناشر). وقد أقتبست الفقرة عن كتاب Dr. Paul Tafel.

Die nordamerikanischen Trusts und ihre Wirkungen auf den Fortschritt der Technik. Stuttgart, 1913

ص ٤٨ (الدكتور بول تافيل. "التروستات في أميركا الشمالية وتأثيرها على تطور التكنيك". شتوتغارت. الناشر).

^{١٥} المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.

الآخر، كل على انفراد، إتفاقاً مع معمل كبير آخر. فكانت النتيجة ظهور "تحالفين ثلاثيين" رأسمال كل منهما من ٤٠ - ٥٠ مليون مارك فبدأ بين هذين "التحالفين" "التقارب" و "التفاهم" حول الاسعار وغير ذلك^{١٦}.

المزاحمة تتحول إلى احتكار. وينتج عن ذلك تقدم هائل في اتخاذ الإنتاج صبغة اجتماعية، بما في ذلك أيضاً ميدان الاختراعات والتحسينات التكنيكية.

أنه حال يختلف كل الاختلاف عن المزاحمة الحرة القديمة بين أصحاب أعمال مبعثرين لا يعلم احدهم شيئاً عن أحوال الآخر وينتجون للتصريف في سوق مجهولة. لقد بلغ التمرکز حدًا غداً معه في الإمكان إجراء جرد تقريبي لجميع مصادر الخامات (مثلاً مصادر معدن الحديد) في بلاد معينة أو حتى، كما سنرى، في جملة من البلدان وفي العالم بأسره. ولا يقتصر الأمر على إجراء هذا الجرد، بل وتضع اتحادات احتكارية هائلة أيديها على هذه المصادر وتستولى عليها. ويجري حساب تقريبي لاستيعاب الاسواق التي "تقتسمها" هذه الاتحادات فيما بينها على أساس العقود. تحتكر الأيدي العاملة المدربة وتستأجر نخبة المهندسين ويستولى على طرق ووسائل المواصلات — السكك الحديدية في أميركا، شركات البواخر في أوروبا وأميركا. فالرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية توصل رأساً إلى اعطاء الإنتاج صبغة اجتماعية شاملة، وهي تجر الرأسماليين، أن أمكن القول، رغم أرائهم وأدراكهم، إلى نظام اجتماعي جديد، انتقالي من حرية المزاحمة التامة إلى الاصطباغ التام بالصبغة الاجتماعية.

يغدو الإنتاج اجتماعياً، ولكن التملك يبقى خاصاً. تظل وسائل الإنتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لعدد ضئيل من الأفراد. يبقى الإطار العام للمزاحمة الحرة المعترف بها شكلياً، ويغدو ظلم حفنة الاحتكاريين لبقية السكان أثقل واشد وأقسى بمئة مرة.

لقد كرس الاقتصادي الألماني كستتر مؤلفاً خاصاً لموضوع "الصراع بين الكارتيلات والدخلاء"، أي أصحاب الاعمال غير المنضمين للكارتيلات. وقد أسمى هذا الكتاب "الإجبار على التنظيم"، في حين كان ينبغي الحديث عن الإجبار على الخضوع لاتحادات الاحتكاريين، وذلك طبعاً لكيلا تطلی الرأسمالية بالمساحيق. ومن المفيد أن نلقي نظرة ولو على قائمة الوسائل التي تلجأ إليها اتحادات الاحتكاريين في الصراع الراهن، الحديث، المتمدن، من أجل "التنظيم": (١) الحرمان من المواد الخام (.. طريقة من أهم طرق الإجبار على الانضمام إلى الكارتيل)؛ (٢) الحرمان من الأيدي العاملة عن طريق "الإنتلاقات" (أي العقود بين الرأسماليين ونقابات العمال بشأن عدم قبول هذه الاخيرة العمل إلا في المشاريع المنضمة إلى الكارتيلات)؛ (٣) الحرمان من وسائل النقل؛ (٤) الحرمان من أسواق التصريف؛ (٥) عقود مع الشارين بشأن عدم إقامة العلاقات التجارية ألا مع الكارتيلات وحدها؛ (٦) تخفيض الاسعار بصورة منظمة (ليفلس "الدخلاء"، أي المشاريع غير الخاضعة للاحتكاريين؛ تتفق الملايين للبيع بأقل من التكاليف خلال زمن معين: فقد حدثت فترات خفضت فيها الاسعار في صناعة البنزين من ٤٠ إلى ٢٢ ماركا، أي نحو النصف! (٧) الحرمان من التسليف؛ (٨) إعلان المقاطعة.

أن ما نراه ليس بصراع بالمزاحمة بين مشاريع صغيرة وكبيرة، متأخرة التكنيك وراقية التكنيك. أن ما نراه هو خنق الاحتكاريين للذين لا يخضعون للاحتكارات ولظلمها وعسفها. وإليك صورة انعكاس هذه العملية في ذهن اقتصادي برجوازي:

كتب كستتر: "وحتى في ميدان النشاط الاقتصادي الصرف يجري بعض التحول من النشاط التجاري بمعنى الكلمة السابق إلى نشاط المضاربة التنظيمي. ومن يحرز النجاح الاكبر ليس التاجر الذي نتيج له خبرته الفنية والتجارية ان يحزر على خير وجه حاجات المشترين، أن يجد وأن "يكشف"، أن أمكن القول، الطلب الموجود في حالة خفية، بل العبقري في المضاربة(!؟) القادر على أن يحسب مقدماً أو، على الأقل، أن يحس تطور التنظيم والصلات المحتملة بين هذه أو تلك من المشاريع أو البنوك...".

ومعنى ذلك إذا ترجم إلى لغة الناس أن تطور الرأسمالية قد بلغ حدًا تقوض فيه الإنتاج البضاعي فعلاً وأن كان مازال "سائداً" كالسابق وما زال يعتبر أساساً للاقتصاد كله، وتصبح فيه الارباح الرئيسية من نصيب "عباقر" الملاعب المالية. وتقوم هذه الملاعب والاحتيالات على أساس اكتساب الإنتاج للصفة الاجتماعية، ولكن تقدم البشرية الهائل التي توصلت بعملها إلى حد اكتساب الإنتاج للصفة الاجتماعية يصبح مفيداً... للمضاربين. وسنرى فيما يأتي كيف أن نقاد الإمبريالية الرأسمالية من صغار البرجوازيين الرجعيين يحملون "على هذا الأساس" بالعودة إلى الوراء، إلى المزاحمة "الحرة"، "السلمية"، "الشريفة".

يقول كستتر: "أن ارتفاع الأسعار مدة طويلة كنتيجة لتشكل الكارتيلات لم يلاحظ حتى الآن الا فيما يخص أهم وسائل الإنتاج، ولا سيما الفحم الحجري والحديد والقلی، وبالعكس، لم يلاحظ أبداً فيما يخص المنتجات الجاهزة. والارتفاع في العائدات الناشئ عن ذلك قد اقتصر أيضاً على صناعة وسائل الإنتاج. وينبغي أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن صناعة تكييف المواد الخام (لا المصنوعات نصف الجاهزة)،

^{١٦} Riesser، الكتاب المذكور، ص ٥٤٧ وما يليها، الطبعة الثالثة. وتفيد الصحف (حزيران - يونيو - سنة ١٩١٦) عن إنشاء تروست جديد هائل الضخامة يوحد الصناعة الكيميائية الألمانية.

عدا أنها تجني — بفضل تشكل الكارتيلات — الفوائد بشكل أرباح مرتفعة لما فيه خسارة الصناعة المشغولة بإكمال المصنوعات نصف الجاهزة، قد اكتسبت حبال هذه الصناعة نوعاً من السيطرة لم يكن لها وجود في زمن المزاومة الحرة^{١٧}.

أن الكلمات التي أشرنا إليها تبين كنه القضية الذي لا يعترف به الاقتصاديون البرجوازيون إلا نادراً وبغير رغبة والذي يسعى إلى تجنبه وإهماله جهد طاقتهم المدافعون الحاليون عن الانتهازية وعلى رأسهم كارل كاوتسكي. فعلاقات السيطرة والفسر الناجم عنها هو ما يميز "المرحلة الحديثة في تطور الرأسمالية"، هو ما كان لا بد أن ينتج وما نتج فعلاً عن تشكل الاحتكارات الاقتصادية الكلية القدرة.

لنذكر مثلاً آخر عن سيطرة الكارتيلات. أن نشوء الكارتيلات وتشكل الاحتكارات هو أمر في غاية السهولة حيث يمكن الاستيلاء على جميع مصادر الخامات أو على القسم الرئيسي من هذه المصادر. ولكن من الخطأ الظن أن الاحتكارات لا تنشأ كذلك في الفروع الصناعية الأخرى التي لا يمكن فيها الاستيلاء على مصادر الخامات. فصناعة الأسمنت تجد الخامات في كل مكان. بيد أن الكارتيلات قد شملت القسم الأكبر من هذه الصناعة أيضاً في ألمانيا. فقد اتحدت المعامل في سينديكات إقليمية: سينديكات جنوب ألمانيا وسينديكات إقليم الرين — فيستفاليا والرخ. والأسعار هي أسعار الاحتكارات: ٢٣٠ - ٢٨٠ ماركا قيمة عربة القطار في حين أن تكاليفها ١٨٠ ماركا! وتعطي المشاريع ١٢ - ١٦ بالمئة لحملة الأسهم؛ ولكن لا ينبغي أن ننسى أن "عابرة" المضاربة العصرية يحسنون توجيه مبالغ كبيرة من الأرباح إلى جيوبهم فضلاً عما يوزع على حملة الأسهم. وبغية إزاحة المزاومة من صناعة تدر مثل هذه الأرباح لا يحجم الاحتكاريون حتى عن الأحابيل: ينشرون الإشاعات الكاذبة عن سوء الحال في الصناعة، ينشرون في الصحف إعلانات مغفلة: "أيها الرأسماليون! حذار أن توظفوا رؤوس أموالكم في صناعة الأسمنت"، وأخيراً يشترون معامل "الدخلاء" (أي غير المنضمين إلى السينديكات)، ويدفعون لهم "خلوا" ٦٠ - ٨٠ - ١٥٠ ألف مارك^{١٨}. يشق الاحتكار طريقه في كل مكان وبكل الوسائل، ابتداء من دفع الخلو "المتواضع" وانتهاء "بتطبيق" الطريقة الأميركية لنسف المزاحم بالديناميت.

أما قضاء الكارتيلات على الأزمات فهو قصة اختلقها الاقتصاديون البرجوازيون الذين يسعون وراء طلي الرأسمالية بالمساحيق مهما كلف الامر. بالعكس، أن الاحتكار، عندما ينشأ في بعض الفروع الصناعية، يشدد ويزيد الفوضى التي تلازم الإنتاج الرأسمالي بأكمله. فعدم التناسب بين تطور الزراعة والصناعة، الامر المميز للرأسمالية بوجه عام، يزداد لدرجة أكبر. إذ أن الوضع الممتاز الذي تجد فيه نفسها الصناعة الأكثر تنظيمًا في الكارتيلات، ما يسمى بالصناعة الثقيلة، ولاسيما صناعة الفحم والحديد، يفضي، في الفروع الصناعية الأخرى، إلى "انعدام المنهاجية لدرجة اشد" كما يعترف بيدلس الذي وضع كتاباً من أحسن الكتب عن "العلاقات بين البنوك الألمانية الكبرى والصناعة"^{١٩}.

^{١٧} كستتر. الكتاب المذكور. ص ٢٥٤.

^{١٨} "Zement" Von L. Eschwege. Die Bank, 1909, 1 ص ١١٥ وما يليها ("الأسمنت" ل. إيشفيغه. مجلة "البنك". الناشر).

^{١٩} Jeidels. Das verhältnis der deutschen Großbanken zur Industrie mit besonderer Berücksichtigung der Eisenindustrie. Lpz., 1905 ص ٢٧١ (بيدلس. "العلاقات بين البنوك الألمانية الكبرى والصناعة ولا سيما صناعة التعدين". ليبزيغ. الناشر).

وقد كتب ليفمن، المدافع عن الرأسمالية دون حياء: "كلما كان الاقتصاد الوطني أكثر تطوراً، كلما اتجه نحو المشاريع التي تنطوي على المجازفة أو الموجودة في الخارج، نحو المشاريع التي تحتاج لتطورها زمناً طويلاً أو، أخيراً، نحو تلك التي لا تتعدى أهميتها النطاق المحلي".^{٢٠} أن ازدياد المجازفة ينشأ في نهاية الأمر عن ازدياد الرأسمال ازدياداً هائلاً فيفيض، أن أمكن القول، ويتدفق الى الخارج والخ. ثم أن تنامي التكنولوجيا بسرعة متزايدة يسفر عن مزيد من عناصر عدم التناسب بين مختلف نواحي الاقتصاد الوطني، ومن الفوضى والأزمات. وقد اضطر ليفمن ذاته الى الاعتراف قائلاً: "ربما كان على البشرية أن تواجه مرة أخرى في المستقبل القريب انقلابات كبيرة في حقل التكنولوجيا سيكون لها تأثيرها كذلك على تنظيم الاقتصاد الوطني" ... الكهرباء، الطيران ... "وفي المعتاد وكقاعدة عامة تشتد المضاربة بقوة في أزمنة التغيرات الاقتصادية الجذرية" ...^{٢١}.

^{٢٠} «Beteiligungs - etc Ges.» Liefmann، ص ٤٣٤.
^{٢١} «Beteiligungs - ets. Ges.» Liefmann، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

والأزمات بأنواعها – الاقتصادية في الأغلب، ولكن ليست الاقتصادية وحدها – تشدد بدورها، في نطاق واسع، الميل إلى التمرکز وإلى الاحتكار. وهاكم آراء بيدلس بليغة الدلالة عن أهمية أزمة سنة ١٩٠٠، الأزمة التي كانت، كما نعلم، نقطة تحول في تاريخ الاحتكارات الحديثة:

وحين تفجرت أزمة سنة ١٩٠٠ كان هناك، إلى جانب المشاريع الهائلة في الفروع الصناعية الرئيسية، عدد كبير من المشاريع ذات التنظيم المتأخر حسب المفهوم الحالي، مشاريع "سادة" (أي غير المركبة) "رفعتها إلى الأعلى موجة النهضة الصناعية. فهبوط الاسعار وانخفاض الطلب قد ساقا هذه المشاريع "السادة" إلى حال من الشدة لم تمس المشاريع الهائلة المركبة بتاتاً أو مستها لفترة قصيرة جداً. وبنتيجة ذلك أدت سنة ١٩٠٠ إلى التمرکز الصناعي بمقاييس أكبر جداً من أزمة سنة ١٨٧٣: فهذه الأخيرة قامت أيضاً بنوع من الاصطفاء لأحسن المشاريع، ولكن هذا الاصطفاء لم يمكنه، مع مستوى التكنيك في ذلك العهد، أن يسفر عن احتكار تلك المشاريع التي خرجت من الأزمة ظافرة، وهذا الاحتكار المديد والمتطور جداً هو بالضبط ما تملكه – بفضل تكنيكها المعقد منتهى التعقيد وتنظيمها الدقيق للغاية وقوة رأسمالها – المشاريع الهائلة في صناعتي الحديد والكهرباء الراهنتين ثم، لدرجة أقل، مشاريع صناعة بناء الماكينات وبعض فروع صناعة التعدين وطرق المواصلات وغير ذلك" ٢٢.

الاحتكار هو آخر كلمة لـ "أحدث المراحل في تطور الرأسمالية". ولكن تصورنا لمدى قوة وأهمية الاحتكارات الحديثة يكون غير واف أبداً وغير تام، ومنقوصاً إن لم نأخذ بعين الاعتبار دور البنوك.

٢- البنوك ودورها الجديد

أن وظيفة البنوك الأساسية والأولى هي الوساطة في الدفع. وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل إلى رأسمال عامل، أي إلى رأسمال يدر الأرباح، وتجمع العائدات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين.

ومع تطور الشؤون البنكية وتمركزها في مؤسسات قليلة العدد، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين إلى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات في بلاد معينة أو في جملة من البلدان. وتحول الوسطاء الكثرين المتواضعين إلى حفنة من الاحتكاريين هو وجه أساسي من وجوه صيرورة الرأسمالية إلى إمبريالية رأسمالية، ولذا ينبغي لنا أن نتناول في المقام الأول تمرکز البنوك.

في سنة ١٩٠٧-١٩٠٨ كانت الودائع في جميع البنوك الألمانية المساهمة التي يزيد رأسمال كل عن ١ مليون مارك تبلغ ٧ مليارات مارك؛ سنة ١٩١٢-١٩١٣ بلغت الودائع ٩ مليارات و ٨٠٠ مليون مارك. لقد بلغت الزيادة خلال خمس سنوات ملياري و ٨٠٠ مليون، أي ٤٠ بالمئة؛ منها ملياران و ٧٥٠ مليوناً مودعة في ٥٧ بنكاً رأسمال كل منها أكثر من ١٠ ملايين مارك. وكان توزيع الودائع بين البنوك الكبيرة والصغيرة على الصورة الآتية^{٢٣}:

الودائع بالنسبة المئوية

^{٢٢} Jeidels، ص ١٠٨.

^{٢٣} 1913. N 8، «Die Bank»، «Fünf Jahre d. Bankwesen»، Alfred Lansburgh، ص ٧٢٨ (الفرد لانسبورغ). "نشاط البنوك الألمانية في خمس سنوات"، مجلة "البنك"، الناشر).

في البنوك الصغيرة الكبرى	في البنوك الثمانية والأربعين الأخرى التي يزيد رأسمال كل منها على ١٠ ملايين مارك	في ١١٥ بنكا يبلغ رأسمال كل منها من ١ مليون إلى ١٠ ملايين مارك	في البنوك الصغيرة (رأسمال كل منها أقل من ١ مليون)
سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣	٤٧ - ٤٩	٣٦ - ٣٢، ٥	١٢ - ١٦، ٥
٣ - ٤			

البنوك الصغيرة أزيحت من قبل البنوك الكبرى التي تركز تسعة منها فقط نحو نصف مجموع الودائع. ولكن أشياء كثيرة لم تؤخذ هنا بعين الاعتبار، منها مثلاً تحول جملة من البنوك الصغيرة في الواقع إلى فروع للبنوك الكبرى وغير ذلك، الأمر الذي سنتحدث عنه فيما يأتي.

في أواخر سنة ١٩١٣ قدر شولتز - غيفرنيتز الودائع في البنوك البرلينية التسعة الكبرى بـ ٥ مليارات و ١٠٠ مليون مارك من مجموع مبلغ يقرب من ١٠ مليارات. وقد كتب المؤلف نفسه آخذاً بعين الاعتبار مجموع الرأسمال البنكي، لا الودائع وحدها: "في أواخر سنة ١٩٠٩، كانت البنوك البرلينية التسعة الكبرى، مع البنوك المرتبطة بها، تدير ١١ ملياراً و ٣٠٠ مليون مارك، أي نحو ٨٣ بالمئة من مجموع مبلغ الرأسمال البنكي في ألمانيا. "البنك الألماني" («Deutsche Bank») الذي يدير مع البنوك المرتبطة به مبلغاً يقرب من ٣ مليارات مارك هو، إلى جانب الإدارة البروسية لسكك حديد الدولة، عبارة عن التراكم الأكبر والأقل مركزية للرأسمال في العالم القديم"^{٢٤}. لقد أشرنا إلى كلمة البنوك "المرتبطة"، لأن ذلك يتعلق بخاصة من أهم الخواص المميزة المتمركز الرأسمالي الحديث. فالمشاريع الكبرى، ولا سيما البنوك، لا تتبعل الصغيرة بصورة مباشرة وحسب، بل "ترتبط" —ها بنفسها وتخضعها وتضمها إلى مجموعت "ها"، إلى "كونسرن"ها حسب التعبير الفني، وذلك عن طريق "الاشتراك" في رأسمالها، عن طريق شراء أو تبادل الاسهم، عن طريق نظام القروض وهلم جراً وغير ذلك. لقد كرس البروفسور ليفمن "مؤلفاً" ضخماً بلغ خمسمئة صفحة لوصف "شركات الاشتراك والتمويل" الحديثة^{٢٥}، ولكنه، للأسف، يضيف محاججات "نظرية" هزيلة إلى مواد لم يحسن تدبيرها في الأغلب. ومؤلف "البنك" ريسر عن البنوك الألمانية الكبرى يبين أحسن من أي مؤلف آخر النتيجة التي تسفر عنها طريقة "الاشتراك" هذه من وجهة نظر التمرکز. ولكن قبل أن ننتقل لبحث معطياته نذكر مثلاً عملياً عن طريقة "الاشتراك".

^{٢٤} Grundriß Schulze - Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» der Sozialökonomik». Tüb., 1915
شولتز - غيفرنيتز. "بنك التسليف الألماني" في "أسس الاقتصاد الاجتماعي". تيوبينغن. الناشر).
^{٢٥} R. Liefmann. «Beteiligungs - und Finanzierungsgesellschaften. Eine Studie über den modernen Kapitalismus und das Effektenwesen» 1. Aufl., 1909. ص ٢١٢.

"مجموعة" "البنك الألماني" هي من أكبر مجموعات البنوك الكبرى أن لم تكن أكبرها. ولكيما نتبين الخيوط الرئيسية التي تربط جميع بنوك هذه المجموعة ينبغي أن نميز "اشتراك" الدرجات الأولى والثانية والثالثة أو، وهو الامر نفسه، التبعية (البنوك الاصغر "البنك الألماني") من الدرجات الأولى والثانية والثالثة. ونحصل على الصورة التالية^{٢٦}:

تبعية الدرجة الأولى	تبعية الدرجة الثانية	تبعية الدرجة الثالثة	
بصورة دائمة بصورة مؤقتة من وقت لآخر "البنك الألماني" يشترك:	في ١٧ بنكا في ٥ بنوك في ٨ بنوك	منها ٩ تشترك في ٣٤ بنكا آخر - منها ٥ تشترك في ١٤ بنكا آخر	منها ٤ تشترك في ٧ بنوك أخرى - منها ٢ يشتركان في ٢ بنكين آخرين
المجموع	في ٣٠ بنكا	منها ١٤ تشترك في ٤٨ بنكا آخر	منها ٦ تشترك في بنوك أخرى ٩

في عداد الـ ٨ بنوك "من تبعية الدرجة الأولى" التي تخضع "البنك الألماني" من وقت لآخر "ثلاثة بنوك أجنبية: أحدهما نمساوي ("الاتحاد البنكي" في فيينا - "Bankverein") وإثنان روسيان (البنك التجاري السيبيري والبنك الروسي للتجارة الخارجية). ومجموعة "البنك الألماني" تضم مباشرة وغير مباشرة، كلياً وجزئياً ١٧ بنكا؛ ومجمل الرأسمال الذي تتصرف به مجموعة "البنك الألماني" - رأسمالها الخاص والودائع - يقدر بـ ٢-٣ مليارات مارك.

ومن الواضح أن بنكا يرأس مجموعة كهذه ويعقد اتفاقيات من نصف دزينة من البنوك الأخرى، لاتقل عنه في قوتها الا قليلاً، من أجل العمليات المالية الكبيرة جداً والمفيدة للغاية كمنح القروض للدولة، قد شب عن دور "الوسيط" وغدا اتحاداً لحفنة من الاحتكاريين. أن الأرقام التالية التي ننقلها باختصار عن ريسر تظهر بأية سرعة جرى تمرکز البنوك في ألمانيا بالضبط في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين:

لدى ستة من البنوك البرلينية الكبرى

سنوات	أروع في ألمانيا	صناديق ودائع ومكاتب صيرفة	اشتراك دائم في البنوك المساهمة الألمانية	مجموع المؤسسات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٤٢
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٢٧٦	٦٣	٤٥٠

وهكذا نرى كيف تتسع بسرعة شبكة القنوات الكثيفة شاملة البلاد من أقصاها إلى أقصاها ومركزة جميع الرساميل والمداخل النقدية وجاعلة من الألوف المؤلفة من المشاريع المبعثرة اقتصاداً رأسمالياً وطنياً موحداً ثم اقتصاداً رأسمالياً عالمياً. أما "عدم التمرکز" الذي تحدث عنه باسم الاقتصاد السياسي البرجوازي في أيامنا شولتزه - غيفرينيتز في الفقرة المثبتة أعلاه فهو يتخلص في الواقع بأنه يخضع لمركز واحد عدد متزايد من الوحدات الاقتصادية التي كانت فيما مضى "مستقلة" نسبياً أو، بالأصح، ذات طابع محلي بحت. ومعنى ذلك في الواقع أن هنالك تمرکزّاً وارتفاعاً لشأن الاحتكارات العملاقة ولأهميتها وبأسها.

و"شبكة البنوك" هذه هي أكثر كثافة أيضاً في البلدان الرأسمالية الأقدم. ففي إنجلترا مع أرلنده بلغت فروع جميع البنوك في سنة ١٩١٠ - ٧١٥١. وكان لدى كل بنك من البنوك الأربعة الكبرى أكثر من ٤٠٠ فرع (من ٤٤٧ إلى ٦٨٩)، وكانت هناك ٤ بنوك أخرى لدى كل منها أكثر من ٢٠٠، و١١ بنكا لدى كل منها أكثر من ١٠٠ فرع.

وفي فرنسا طورت البنوك الكبرى الثلاثة، «Crédit Lyonnais» («كريدى ليونيه»)،

«Comptoir National» («كونتوار ناسيونال») و «Société Générale» («سوسييتيه جنرال»)^{٢٧} عملياتها وشبكة فروعها على الشكل التالي^{٢٨}:

^{٢٦} 1, 1910, «Die Bank», Alfred Lansburgh. «Das Beteiligungssystem im deutschen Bankwesen», ص ٥٠٠ (الفرد لانسبورغ. "طريقة الاشتراك في أعمال البنوك الألمانية"، مجلة "البنك". الناشر).
^{٢٧} "شركة التسليف الليونية"، "دائرة الخصم الوطنية" و "الشركة العامة". الناشر.

أعوام	عدد الفروع والصناديق			الرأسمال	
	في المقاطعات	في باريس	المجموع	الخاص	الودائع
				(بملايين الفرنكات)	
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

ولوصف "روابط" البنك الكبير الحديث يذكر ريسر أرقاماً عن عدد الرسائل التي وجهتها وتلقاها "شركة الخصم" - «Disconto Gesellschaft» وهي بنك من أكبر البنوك في ألمانيا وفي العالم كله (لقد بلغ رأسمالها في سنة ١٩١٤ - ٣٠٠ مليون مارك):

عدد الرسائل

أعوام	الواردة	الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	6292
١٨٧٠	85800	87513
١٩٠٠	٥٣٣١٠٢	626043

وفي البنك الباريسي الكبير "كريدي ليونيه" ارتفع عدد الحسابات الجارية من ٢٨٥٣٥ في سنة ١٨٧٥ إلى ٦٣٣٥٣٩ في سنة ١٩١٢^{٢٩}. نحسب أن هذه الأرقام البسيطة تظهر بصورة أوضح من الشروح المسهبة كيف تتبدل أهمية البنوك بشكل جذري مع تركز الرأسمال وتزايد عملياتها. فمن الرأسماليين المبعثرين يتكون رأسمالي واحد مشترك. وإذا يقوم البنك بالحسابات الجارية لعدد من الرأسماليين يبدو وكأنه يقوم بعملية تقنية بحتة، بعملية مساعدة لا غير. ولكن عندما تبلغ هذه العملية مقاييس هائلة تكون النتيجة أن حفنة من الاحتكاريين تخضع لنفسها العمليات التجارية والصناعية في المجتمع الرأسمالي كله، إذ تتوفر لها - بفضل الصلات بين البنوك وعن طريق الحسابات الجارية والعمليات المالية الأخرى - الإمكانية لتعرف في بادئ الأمر على وجه الدقة حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة ثم للأشراف عليهم والتأثير عليهم عن طريق توسيع أو تضيق، تسهيل أو تعصيب التسليف، وأخيراً لتقرر بصورة تامة مصائرهم، لتحديد مداخيلهم، لتحرمهم من الرأسمال أو لتمكنهم من تضخيم رساميلهم بسرعة وبمقادير هائلة، الخ..

ذكرنا الآن أن رأسمال "شركة الخصم" في برلين يبلغ ٣٠٠ مليون مارك. وهذا الزيادة لرأسمال "شركة الخصم" كان حادثاً من حوادث الصراع من أجل السيطرة بين بنكين من أكبر البنوك البرلينية هما "البنك الألماني" و "شركة الخصم". ففي سنة ١٨٧٠ كان الأول مبتدئاً لم يزد رأسماله عن ١٥ مليوناً وبلغ رأسمال الثاني ٣٠ مليوناً. وفي سنة ١٩٠٨ بلغ رأسمال الأول ٢٠٠ مليون ورأسمال الثاني ١٧٠ مليوناً. وفي سنة ١٩١٤ رفع الأول رأسماله إلى ٢٥٠ مليوناً ورفع الثاني رأسماله عن طريق الاندماج بينك كبير آخر من الدرجة الأولى "بنك شافهاوزن الاتحادي" إلى ٣٠٠ مليون. وغني عن البيان أن هذا الصراع من أجل السيطرة يجري بمحاذاة "الاتفاقيات" المتواترة المتوطدة بين البنكين. وها كم الاستنتاجات التي يوحى بها مجرى هذا التطور للإختصاصيين في الشؤون البنكية الذين يعالجون الأمور الاقتصادية من وجهة نظر لا تتعدى بحال حدود الإصلاحية البرجوازية الأكثر اعتدالاً والأكثر كياسة:

كتبت المجلة الألمانية "البنك" (٢٥٠) بشأن ازدياد رأسمال "شركة الخصم" إلى ٣٠٠ مليون قائلة: "ستتخط البنوك الأخرى في الطريق نفسه، ومن الـ ٣٠٠ شخص الذين يديرون ألمانيا اقتصادياً في الوقت الحاضر لن يبقى مع مر الزمن الا ٥٠ و ٢٥ أو أقل من ذلك. ولا يصبح أن ننتظر أن تقتصر حركة التمرکز الجديدة على ميدان البنوك وحده. فالروابط الوثيقة القائمة بين بعض البنوك تؤدي بطبيعة الحال إلى التقارب بين سينديكات الصناعيين التي تتمتع بحماية هذه البنوك... سنستيقظ في صباح ما فيدهشنا أن لا نرى أمام عيوننا الا

^{٢٨} Eugen Kaufmann. «Das französische Bankwesen», Tüb. 1911 ص ٣٥٦ و ٣٦٢ (أوجين كاوفمان. "حالة البنوك في فرنسا". تيوبينغن. الناشر).

^{٢٩} Jean Lescure. «Lépargne en France». P., 1914 ص ٥٢ (جان ليسكور. "الادخارات في فرنسا". باريس الناشر).

التروستات وحدها؛ وسنرى أنفسنا أمام ضرورة الاستعاضة عن الاحتكارات الخاصة باحتكارات حكومية. ومع ذلك فليس هناك في الجوهر ما نلوم أنفسنا عليه، اللهم الا تركنا الحبل على الغارب أمام مجريات الأمور، التي زادت الأسهم قليلاً من سرعتها".^{٣٠}

أنه مثل على عجز الصحافة البرجوازية التي لا يمتاز عنها العلم البرجوازي الا بكونه أقل أخلاصاً وبنزوعه إلى طمس جوهر الامر وإلى تغطية الغاية ببعض شجرات. "استغراب" نتائج التمرکز؛ "لوم" حكومة ألمانيا الرأسمالية أو "المجتمع" الرأسمالي ("نحن")؛ الخوف من أن "يعجل" إدخال الأسهم التمرکز، كما يخاف أحد الألمان الاختصاصيين بـ"الكارتيلات"، تشيرشكي، من التروستات الأميركية و "يفضل" الكارتيلات الألمانية لأنها لا تستطيع، على ما يزعم، أن تعجل لهذا الحد الخارق، كالتروستات، سير التقدم التكنيكي والاقتصادي"^{٣١}، — أفليس هذا هو العجز؟

بيد أن الأمر الواقع هو الامر الواقع. ليس في ألمانيا تروستات، ففيها الكارتيلات "فقط"؛ ولكن ألمانيا يديرها ما لا يزيد عن ٣٠٠ من طواغيت الرأسمال. ويتضاءل عدد هؤلاء باستمرار. أما البنوك فهي، في جميع الحالات وفي جميع البلدان الرأسمالية ومهما تنوع التشريع البنكي الذي تخضع له، تقوي وتعجل لحد كبير سير تمرکز الرأسمال وتشكل الاحتكارات.

لقد كتب ماركس منذ نصف قرن في مؤلفه "رأس المال" أن "البنوك تنشئ على النطاق الاجتماعي شكلاً، وشكلاً فقط، لا غير، للمحاسبة العامة والتوزيع العام لوسائل الإنتاج" (الترجمة الروسية، المجلد ٣، الجزء ٢، ص ١٤٤). أن ما ذكرناه من معطيات عن تزايد الرأسمال البنكي وعن تزايد عدد مكاتب وفروع البنوك الكبرى وعدد حساباتها الجارية وغير ذلك يبين لنا بصورة جلية هذه "المحاسبة العامة" لطبقة الرأسماليين جميعها، وحتى غير الرأسماليين لأن البنوك تجمع، ولو لوقت ما، مختلف أنواع المدخلات النقدية العائدة لصغار أصحاب الأعمال والموظفين والمرتبة العليا الضئيلة من العمال. "التوزيع العام لوسائل الإنتاج" هو ما ينجم، من ناحية الأمر الشكلية، عن البنوك الحديثة التي تتصرف، في شخص ثلاثة أو ستة بنوك ضخمة في فرنسا وستة أو ثمانية في ألمانيا، بالمليارات العديدة. ولكن هذا التوزيع لوسائل الإنتاج ليس، من حيث مضمونه، "بعام" قط، بل هو خاص، أي انه يتم وفق مصالح الرأسمال الضخم، وفي الدرجة الأولى الرأسمال الاضخم، الاحتكاري، الذي يعمل في ظروف يقاسي فيها جمهور السكان شظف العيش ويتأخر فيها تطور الزراعة برمته تأخراً يدعو للحنوط عن تطور الصناعة، بينما يتقاضى فرع واحد منها، "الصناعة الثقيلة"، الجزية من سائر فروعها الأخرى.

وفي أمر صبغ الاقتصاد الرأسمالي بالصبغة الاجتماعية بدأت تنافس البنوك صناديق التوفير ودوائر البريد، وهي "أبعد عن المركزية"، أي أنها تشمل في دائرة نفوذها عدداً أكبر من المناطق، عدداً أكبر من الزوايا النائية، وفئات أوسع من السكان. أن لجنة أميركية قد جمعت الأرقام التالية التي تظهر بالمقارنة مجرى تزايد الودائع في البنوك وفي صناديق التوفير^{٣٢}:

الودائع (بمليارات الماركات)

	انجلترا		فرنسا		ألمانيا	
	في البنوك	في صناديق التوفير	في البنوك	في صناديق التوفير	في البنوك	في شركات التسليف
١٨٨٠	٨,٤	1,6	؟	0,9	0,5	0,4
١٨٨٨	١٢,٤	2,0	1,5	2,1	1,1	0,4
١٩٠٨	٢٣,٢	4,2	3,7	4,2	7,1	2,2
						2,6 4,5 13,9

أن صناديق التوفير التي تدفع للودائع ٤ أو 4,25 بالمئة مضطرة للبحث عن فرص لتوظيف رأسمالها بصورة "رابحة" وللاندفاع إلى عمليات شراء وبيع الكمبيالات والرهون وغير ذلك. "تمحى شيئاً فشيئاً" الحدود بين البنوك وصناديق التوفير. وتطلب الغرف التجارية في بوخوم وارفورت مثلاً "منع" صناديق التوفير من مزاوله العمليات البنكية "الصرف" كخصم الكمبيالات، وتطلب تقييد النشاط "البنكي" لدوائر البريد^{٣٣}. ويبدو أن ملوك البنوك يخشون من أن يترصد لهم احتكار الدولة حيث لا ينتظرونه. ولكن من البديهي أن هذا الخوف لا يتعدى، أن أمكن القول، حدود المنافسة بين مديري قسمين من أقسام مؤسسة بعينها. ذلك لأن طواغيت الرأسمال البنكي هم في الواقع الذين

^{٣٠} Die Bank 1914, 1, A. Lansburgh. «Die Bank mit den 300 Millionen», ص ٤٢٦ (أ. لانسبورغ. "بنك ذو ٣٠٠ مليون"، مجلة "البنك". الناشر).

^{٣١} S. Tschierschky، المؤلف المذكور، ص ١٢٨.

^{٣٢} أرقام لجنة النقد الأميركية National Monetary Commission في «Die Bank» (مأخوذة عن مجلة "البنك". الناشر)، سنة ١٩١٠، المجلد الثاني، ص ١٢٠٠.

^{٣٣} أرقام لجنة النقد الأميركية National Monetary Commission في «Die Bank»، سنة ١٩١٣، ص ٨١١، سنة ١٩١٤، ص ٧١٣.

يتصرفون في نهاية الأمر بالمليارات من الرساميل المودعة في صناديق التوفير، هذا من جهة؛ ولأن احتكار الدولة في المجتمع الرأسمالي ليس، من الجهة الأخرى، ألا وسيلة لزيادة وتوطيد مداخيل أصحاب الملايين الموشكين على الإفلاس في هذا أو ذاك من الفروع الصناعية. أن حلول الرأسمالية الجديدة التي يسيطر فيها الاحتكار محل القديمة التي تسيطر فيها المزاومة الحرة يتجلى فيما يتجلى في انحطاط أهمية البورصة. فقد كتب مجلة "البنك": "أن البورصة قد كفت من أمد بعيد عن أن تكون الوسيط الذي لا يستغنى عنه في التداول كما كانت فيما مضى، قبل أن يصبح بإمكان البنوك أن توزع بين زبائنهم القسم الأكبر من الأوراق المالية الصادرة"^{٣٤}.

"كل بنك — بورصة". أن هذه العبارة التي جرت مجرى الأمثال في الزمن الحديث تتضمن من الحقيقة قدراً يغدو أكبر بمقدار تضخم البنك وبمقدار ما يحرز التمرکز نجاحات أكبر في ميدان النشاط البنكي"^{٣٥}. "وإذا كانت البورصة فيما مضى، في السبعينيات، مع ما كانت تتصف به من نزق الشباب" (تلميح "ناعم" إلى إفلاس البورصة في سنة ١٨٧٣ (٢٥١) وإلى فضائح غروندير (٢٥٢) وغير ذلك) "قد فتحت عهد تصنيع ألمانيا، فقد غدا بإمكان البنوك والصناعة في الوقت الحاضر أن تنهض بالأمر وحدها". فسيطرة بنوكنا الكبرى على البورصة... ليست إلا تعبيراً عن الدولة الصناعية الألمانية المنظمة أكمل تنظيم. وإذا كان نطاق تأثير القوانين الاقتصادية النافذة أوتوماتيكياً يتقلص بهذا الشكل ويتسع، لحد خارق، نطاق الضبط الواعي من خلال البنوك، فبنتيجة ذلك تزداد لدرجة كبرى مسؤولية العدد القليل من القواد على صعيد الاقتصاد الوطني" — هذا ما كتبه البروفسور الألماني شولتز — غيفيرنيتز^{٣٦} المدافع عن الإمبريالية الألمانية والذي يعتبر شخصاً نافذ الكلمة عند الإمبرياليين في جميع البلدان ويسعى إلى طمس "أمر تافه" هو أن هذا "الضبط الواعي" من خلال البنوك يتلخص في نهب الجمهور من قبل حفنة من الاحتكاريين "المنظمين أكمل تنظيم". فأن مهمة البروفسور البرجوازي ليست في كشف أحابيل الاحتكاريين أصحاب البنوك ولا في فضح احتيالاتهم، بل في تجميلها.

وكذلك ريسر، الاقتصادي و "البنكي" الأبعد صيتاً، يكتفي بعبارة فارغة بصدد وقائع يستحيل إنكارها: "تفقد البورصة أكثر فأكثر خاصيتها التي لا غنى عنها مطلقاً للاقتصاد كله ولتداول الأوراق المالية، وهي كونها المقياس الأكثر دقة، وكذلك ضابطاً للحركات الاقتصادية المتجهة نحوها، يعمل بصورة أوتوماتيكية تقريباً"^{٣٧}.

وبعبارة أخرى: أن الرأسمالية القديمة، رأسمالية المزاومة الحرة مع ضابطها الذي لا يمكنها الاستغناء عنه، البورصة، تغيب في طيات الماضي. محلها رأسمالية جديدة تتسم بسمات انتقالية بينة، بسمات مزيج من المزاومة الحرة والاحتكار. وهنا يخطر عفواً على البال السؤال التالي: الأم "تنتقل" هذه الرأسمالية الحديثة؟ ولكن العلماء البرجوازيين يخافون من طرح هذا السؤال.

"منذ ثلاثين سنة كان أصحاب الأعمال المتزاحمون بحرية يقومون بتسعة أعشار الجهد الاقتصادي الخارج عن نطاق عمل "العمال" الجسدي. وفي الوقت الحاضر يقوم الموظفون بتسعة أعشار هذا الجهد الفكري في الاقتصاد. والنشاط البنكي يتقدم هذا التطور"^{٣٨}. أن هذا الاعتراف من شولتز — غيفيرنيتز يسوقنا مرة أخرى إلى السؤال عما تنتقل إليه الرأسمالية الحديثة، الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية.

بين العدد الضئيل من البنوك التي تبقى في رأس الاقتصاد الرأسمالي بأكمله بحكم سير التمرکز يظهر بصورة طبيعية ويشد أكثر فأكثر الميل إلى الاتفاق الاحتكاري، إلى تروست بين البنوك. ليس في أميركا تسعة بنوك، بل بنكان من أكبر البنوك عائدان لصاحبي المليارات روكفلر ومورغان، يسيطران على رأسمال مقداره أحد عشر مليار مارك^{٣٩}. لقد أشرنا فيما تقدم إلى ابتلاع "شركة الخصم" "البنك شافهاوزن الاتحادي" في ألمانيا. وقد أعطت جريدة "فرانكفورتر زايتونج" (٢٥٣) المعبرة عن مصالح البورصة لهذا الأمر التقدير التالي:

"مع اشتداد تمرکز البنوك تنقلص دائرة المؤسسات التي يمكن بوجه عام أن تطلب منها القروض، وبحكم ذلك تشد تبعية الصناعة الكبيرة لعدد ضئيل من مجموعات البنوك. وفي ظل الصلة الوثقى القائمة بين الصناعة وعالم رجال المال تقيد حرية حركة الشركات الصناعية المحتاجة لرأسمال البنوك. ولهذا تنظر الصناعة الكبيرة إلى اشتداد تكتل البنوك في تروستات (انضمام أو تحول إلى تروستات) بمشاعر مختلطة؛ الواقع أنه قد لوحظت مراراً بؤادر اتفاقات معينة بين هذه أو تلك من اتحادات البنوك الكبرى، اتفاقات هدفها تقييد المزاومة"^{٤٠}.

وها نحن نرى مرة أخرى أن الكلمة الأخيرة في تطور النشاط البنكي هي الاحتكار.

^{٣٤} Die Bank, 1914, ١، ص ٣١٦.

^{٣٥} Dr. Oscar Stillich. «Geld-und Bankwesen», Berlin 1907, ص ١٦٩. (دكتور أوسكاد شتيليج. "النقد والنشاط البنكي". برلين. الناشر).

^{٣٦} Schulze – Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» «Grundriß der Sozialökonomik», Tüb., 1915, ص ١٠١.

^{٣٧} ريسر، المؤلف المذكور، ص ٦٢٩، الطبعة الرابعة.

^{٣٨} Schulze – Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» «Grundriß der Sozialökonomik», Tüb., 1915, ص ١٥١.

^{٣٩} Die Bank, 1912, 1، ص ٤٣٥.

^{٤٠} نقلاً عن شولتز — غيفيرنيتز في «Grdr. D. S-Oek», ص ١٥٥.

أما بخصوص الصلة الوثقى القائمة بين البنوك والصناعة، ففي هذا الميدان بالضبط يبدو دور البنوك الجديد ربما باجلى شكل. فإذا كان البنك يقوم بخصم كمبيالات هذا الصناعي أو ذاك ويفتح له حساباً جارياً الخ..، فإن هذه العمليات مأخوذة على حدة لا تحد من استقلال هذا الصناعي قيد الأمل ولا يتعدى البنك دوره كوسيط متواضع. ولكن عندما تكثر هذه العمليات وتتوطد، وعندما "يجمع" البنك بين يديه مقادير هائلة من الرساميل وعندما يكون القيام بعمليات الحساب الجاري لهذا المشروع يمكن البنك من أن يعرف — وهذا ما يحدث في المعتاد — بصورة أدق وأكمل حالة الزبون الاقتصادية، تكون النتيجة خضوع الرأسمالي الصناعي للبنك خضوعاً أكثر فأكثر.

وإلى جانب ذلك يتطور، أن أمكن القول، الاتحاد الشخصي بين البنوك والمشاريع الصناعية والتجارية الكبرى واندماج هذه وتلك عن طريق تملك الأسهم، عن طريق دخول مدراء البنوك في عضوية مجالس مراقبة (أو مجالس إدارة) المشاريع الصناعية والتجارية، بالعكس. لقد جمع الاقتصادي الألماني بيدلس معلومات مفصلة عن هذا الشكل من تمرکز الرساميل والمشاريع. فثمة ستة بنوك برلينية كبرى كانت ممثلة بواسطة مدرائها في ٣٤٤ شركة صناعية وبواسطة أعضاء مجالس إدارتها في ٤٠٧ شركات أخرى، أي في ٧٥١ بالمجموع. وكان لها في ٢٨٩ من هذه الشركات أما عضوان في مجالس المراقبة أو منصب الرئاسة في هذه المجالس. وبين هذه الشركات الصناعية التجارية تصادف مختلف فروع الصناعة والتأمين وطرق المواصلات والمطاعم والمسارح وصناعة المنتجات الفنية وغير ذلك. ومن الجهة الأخرى وجد (في سنة ١٩١٠) في مجالس مراقبة هذه البنوك الستة نفسها ٥١ من كبار الصناعيين منهم مدير شركة كروب، ومدير شركة البواخر الهائلة «Hapag» (Hamburg-Amerika) ^{٤١} وهلم جراً والخ.. ومن سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩١٠ اشترك كل من هذه البنوك الستة في إصدار الأسهم والسندات لمئات عديدة من الشركات الصناعية، أي من ٢٨١ إلى ٤١٩ شركة ^{٤٢}.

"الاتحاد الشخصي" بين البنوك والصناعة يكتمل بـ"الاتحاد الشخصي" بين هذه وتلك والحكومة. فقد كتب بيدلس: "يقدمون المقاعد في مجالس المراقبة عن طيبة خاطر للشخصيات ذات الاسماء الطنانة وكذلك للموظفين سابقاً في جهاز الدولة الذين يمكنهم أن يسهلوا (!!)" لدرجة كبيرة العلاقات مع السلطات... "ففي مجلس مراقبة بنك كبير نجد في المعتاد أحد النواب أو أحد أعضاء مجلس بلدية برلين". أن رسم وتكوين الاحتكارات الكبيرة الرساميل، إذا أمكن القول، يجريان إذن على قدم وساق وبكل الطرق "الطبيعية" و "الخرافة". ويتم بصورة منتظمة نوع من تقسيم للعمل بين عدة مئات من ملوك المال في المجتمع الرأسمالي الحديث:

"إلى جانب هذا الاتساع لميدان نشاط البعض من كبار الصناعيين" (الذين يدخلون في مجالس إدارة البنوك وغير ذلك) "ووضع منطقة صناعية معينة واحدة فقط تحت أشرف مدراء فروع البنوك في المناطق يحدث شيئاً فشيئاً التخصص بين مدراء البنوك الكبرى. وهذا التخصص أمر غير ممكن الا في حالة ضخامة المؤسسة البنكية على العموم وسعة نطاق علاقاتها بالصناعة على الخصوص. ويجري تقسيم العمل هذا في اتجاهين: من جهة تعهد جميع العلاقات بالصناعة لأحد المدراء لتكون ميدانه الخاص، ومن الجهة الأخرى يأخذ كل مدير على نفسه مراقبة هذا المشروع أو ذاك أم مجموعة من المشاريع المتشابهة من حيث المهنة أو المصلحة... (لقد بلغت الرأسمالية درجة المراقبة المنظمة على مختلف المشاريع)... اختصاص هذا المدير هو الصناعة الألمانية وأحياناً صناعة ألمانيا الغربية وحدها" (ألمانيا الغربية هي من وجهة نظر الصناعة القسم الأكثر تطوراً في ألمانيا)، "ويتخصص الآخرون بالعلاقات مع الدول والصناعة الأجنبية وجميع المعلومات عن شخصيات الصناعيين والخ..، وبفضايا البورصة وهلم جراً. وفضلاً عن ذلك غالباً ما يكلف كل مدير من مدراء البنك بشؤون منطقة معينة أو فرع صناعي معين؛ فيعمل أحدهم بصورة رئيسية في مجالس مراقبة شركات الكهرباء وآخر في المعامل الكيميائية، أو في معامل الجعة أو معامل السكر، ويعمل ثالث في المشاريع القليلة المنعزلة والى جانب ذلك في مجالس مراقبة شركات التأمين... وباختصار، لا ريب في انه بمقدار اتساع العمليات وتنوعها يتسع في البنوك الكبرى تقسيم العمل بين المدراء بقصد (وعلى أن تكون النتيجة) رفعهم قليلاً ما، إن أمكن القول، إلى ما فوق مستوى الشؤون البنكية الصرف، بقصد جعلهم أهلاً لتقهم مجريات الأمور وأكثر تضلعاً في المسائل الصناعية العامة وفي المسائل الخاصة بكل فرع من فروع الصناعة ولإعدادهم للعمل في منطقة نفوذ البنك الصناعية. نظام البنوك هذا يكتمل بميلها إلى أن ينتخب لمجالس مراقبتها أناس ذوو خبرة واسعة في الشؤون الصناعية وصناعيون وموظفون سابقون ولا سيما أولئك الذين خدموا في إدارات السكك الحديدية والمناجم" وهلم جراً ^{٤٣}.

ونجد في الميدان البنكي في فرنسا مؤسسات من ذات النوع مع اختلاف جد يسير. "الكريدي ليونيه"، مثلاً، أحد البنوك الفرنسية الثلاثة الكبرى، قد نظم لديه "إدارة خاصة تجمع المعلومات المالية" (service des études financières). ويعمل في هذه الإدارة بصورة دائمة أكثر من خمسين شخصاً من المهندسين والخبراء في الإحصاء والاقتصاديين والحقوقيين الخ.. وتكلف هذه الإدارة من ستمائة إلى سبعمائة

^{٤١} "هاباغ" (هامبورغ — أميركا). الناشر.

^{٤٢} بيدلس وريسر، المؤلفان المذكوران.

^{٤٣} بيدلس، المؤلف المذكور، ص ١٥٦ — ١٥٧.

ألف فرنك في السنة. وتنقسم هذه الإدارة بدورها إلى ثمانية أقسام: قسم مختص بجمع المعلومات عن المشاريع الصناعية ويدرس القسم الآخر الإحصاءات العامة ويدرس القسم الثالث شركات السكك الحديدية والبواخر والرابع الأرصفة والخامس التقارير المالية والـ^{٤٤} وتكون النتيجة، من جهة، اندماج متزايد، أو كما أحسن التعبير بوخارين، اقتران الرأسمال البنكي والصناعي؛ ومن الجهة الأخرى، صيرورة البنوك إلى مؤسسات ذات "طابع شامل" حقاً. ونرى أن من الضروري أن نورد بالنص عبارات يبدل حول هذه المسألة، وهو الكاتب الذي درس المسألة أحسن من الآخرين:

"بنتيجة دراسة العلاقات الصناعية بمجموعها نقرر أن المؤسسات المالية التي تعمل للصناعة هي ذات طابع شامل. فعلى نقيض الأشكال الأخرى للبنوك، على نقيض المطالب التي تصاغ أحياناً في المطبوعات والقاتلن تتخصص في ميدان معين أو فرع صناعي معين لكيلا تـ بأنه ينبغي على البنوك فقد الأرض تحت قدميها، — تسعى البنوك الكبرى وراء جعل علاقاتها مع المشاريع الصناعية متنوعة إلى أقصى حد ممكن من حيث الأماكن والإنتاج، تسعى وراء إزالة عدم التناسب في توزيع الرساميل بين مختلف المناطق أو الفروع الصناعية، عدم التناسب الذي يجد تفسيره في تاريخ مختلف المشاريع". هناك اتجاه يتلخص في جعل العلاقات بالصناعة ظاهرة عامة؛ واتجاه آخر يتلخص في جعل هذه العلاقات وطيدة وفعالة؛ وقد طبق الاتجاهان في البنوك الستة الكبرى، أن لم يكن بصورة كاملة، ففي نطاق واسع وبدرجة واحدة".

غالباً ما تشكو الأوساط الصناعية والتجارية من "إرهاب" البنوك. وهل من مجال لاستغراب هذه الشكاوى إذا كانت البنوك الكبرى "تتحكم" كما يظهر المثل التالي: في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠١ وجه أحد البنوك البرلينية المسماة "د" (أسماء البنوك الأربعة الكبرى تبدأ بحرف د) إلى مجلس إدارة سينديكا الأسمنت في وسط وشمال غرب ألمانيا الرسالة التالية: "يتضح من النبأ الذي نشرتموه في الثامن عشر من الشهر الجاري سنتخذون في الجمعية العمومية التي ستعقدوها سينديكاتكم في الثلاثين من الشهر الجاري قرارات يمكنها أن تحدث في مشروعكم تغييرات لا يسعنا قبولها. ولذلك فنحن، مع مزيد أسفنا، مضطرون إلى قطع الاعتماد الذي فتحناه لكم... ولكن إذا لم نتخذ في هذه الجمعية العمومية قرارات لا يسعنا قبولها وإذا قدمت لنا الضمانات المناسبة حول هذا الشأن فيما يخص المستقبل فنحن نعرب عن استعدادنا للشروع في مداولات بقصد فتح اعتماد جديد لكم"^{٤٥}

أنها في جوهر الأمر عين شكاوى الرأسمال الصغير من ظلم الرأسمال الكبير، ولكن في هذه الحالة وقع في فئة "الصغار" سينديكا برمته! أن الصراع القديم بين الرأسمال الصغير والرأسمال الكبير يستأنف في درجة من التطور جديدة، أعلى جداً. ومن المفهوم أن مؤسسات البنوك الكبرى التي تتصرف بالمليارات يمكنها كذلك أن تدفع إلى الأمام تقدم التكنيك بوسائل لا يمكن أن تقارن بوجه مع الوسائل السابقة. فالبنوك تؤسس، مثلاً، جمعيات خاصة للأبحاث التكنيكية لا تنتفع بنتائج دراساتها إلا المشاريع الصناعية "الصديقة" طبعاً. ومن هذه الجمعيات "جمعية دراسة مسألة السكك الحديدية الكهربائية" و "المكتب المركزي للأبحاث العلمية والتكنيكية" وهلم جراً. ولا ريب في أن المشرفين على البنوك الكبرى أنفسهم يرون أن ظروفهم جديدة للاقتصاد الوطني آخذة في التكون؛ ولكنهم عاجزون إزاءها.

يقول بيدلس: "أن من تتبع أثناء السنوات الأخيرة تبدل الأشخاص في مناصب المدراء وأعضاء مجالس المراقبة في البنوك الكبرى لا يمكنه ألا يرى انتقال السلطة بالتدريج إلى أيدي أشخاص يعتبرون التدخل النشط في التطور الصناعي العام مهمة الزامية من مهام البنوك الكبرى تغدو ملحة أكثر فأكثر، علماً بأن ذلك هو مبعث التباعد بين هؤلاء الأشخاص ومدراء البنوك القدماء على الصعيد العملي وغالباً على الصعيد الشخصي أيضاً. والقضية هي، في الجوهر، قضية ما إذا كانت البنوك، بوصفها مؤسسات تسليف، لا تتضرر من تدخل البنوك هذا في مجرى الإنتاج الصناعي، وما إذا كانت لاتضح بالمبادئ الوطيدة والأرباح الأكيدة من أجل نشاط لا يجمعه جامع بدورها كوسيط في التسليف ويدفع البنوك إلى صعيد تكون فيه أكثر من السابق خاضعة لتقلبات الأحوال الصناعية العمياء. هذا ما يقوله الكثيرون من مدراء البنوك القدماء؛ أما أكثر المدراء الشباب فيعتبرون التدخل النشط في المسائل الصناعية لا يختلف عن الضرورة التي نشأت عنها البنوك الكبرى والمشاريع الصناعية البنكية الحديثة في وقت واحد مع الصناعة الضخمة الحديثة. ويتفق الجانبان حول نقطة واحدة هي عدم وجود أية مبادئ وطيدة أو هدف معين لنشاط البنوك الكبرى الجديد"^{٤٦}.

^{٤٤} مقال لـ Eug. Kaufmann عن البنوك الفرنسية في مجلة 1909، 2 «Die Bank»، ص ٨٥١ وما يليها.

^{٤٥} Dr. Oscar Stillich. «Geld - und Bankwesen». Berlin, 1907 ص ١٤٧.

^{٤٦} بيدلس، المؤلف المذكور، ص ١٨٣ — ١٨٤.

انقضى عهد الرأسمالية القديمة. والجديدة هي انتقال إلى جديد ما. أما البحث عن "مبادئ وطيدة وهدف معين" "للتوفيق" بين الاحتكارات والمزاحمة الحرة فهو جهد باطل طبعاً. فاعترافات أصحاب الخبرة لا تشبه بوجه المديح الذي يكيله لفضائل الرأسمالية "المنظمة" المدافعون الرسميون عنها من أمثال شولتز — غيفيرنيتز وليفمن ومن لف لفهم من "النظرين".

في أي زمن بالضبط توطد بصورة نهائية "النشاط الجديد" للبنوك الكبرى؟ نجد لدى بيدلس الجواب الدقيق لحد ما على هذا السؤال الهام: "العلاقات بين المشاريع الصناعية بمضمونها الجديد واشكالها الجديدة وهيئاتها الجديدة أي البنوك الكبرى المنظمة في وقت معاً على الطريقة المركزية واللامركزية، لم تتكون قطعاً كظاهرة مميزة للاقتصاد الوطني قبل سنوات العقد العاشر من القرن الماضي وبالإمكان بمعنى معين تأخير نقطة البدء هذه إلى سنة ١٨٩٧ لما حدث فيها من "اندماجات" كبرى بين المشاريع أدخلت لأول مرة الشكل الجديد للتنظيم اللامركزي لأسباب تتعلق بالسياسة الصناعية التي تمارسها البنوك. ولعل الأضبط أن ندفع نقطة البدء هذه إلى تاريخ أقرب، لأن أزمة سنة ١٩٠٠ قد زادت بصورة هائلة من سير التمرکز ووطدت هذا السير سواء في الصناعة أو في البنوك محولة لأول مرة الصلات بالصناعة إلى احتكار حقيقي للبنوك الكبرى وجاعلة هذه الصلات أوثق وأقوى جداً"^{٤٧}.

إن، ان القرن العشرين هو نقطة التحول من الرأسمالية القديمة إلى الحديثة، من سيطرة الرأسمال بوجه عام إلى سيطرة الرأسمال المالي.

^{٤٧} بيدلس، المؤلف المذكور، ص ١٨١.

٣ – الرأسمال المالي والطغمة المالية

كتب هيلفريدنغ: "أن قسماً متزايداً من الرأسمال الصناعي لا يعود إلى الصناعيين الذين يستخدمونه. وهم لا يستطيعون الحصول على إمكانية التصرف به إلا عن طريق البنك الذي يمثل إزاءهم مالك الرأسمال. ومن الجهة الأخرى يتأتى على البنك أن يوظف في الصناعة قسماً متزايداً من رأسماله. وبسبب ذلك يصبح أكثر فأكثر رأسمالياً صناعياً. وهذا الرأسمال البنكي – أي الرأسمال النقدي – الذي تم تحويله بهذه الطريقة إلى رأسمال صناعي في الواقع، أسميه "الرأسمال المالي". قال الرأسمال المالي هو إذن الرأسمال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه الصناعيون"^{٤٨}

وهذا التعريف غير كامل لأنه لا يشير إلى ظرف في منتهى الأهمية، نعني به نمو تركز الإنتاج والرأسمال إلى درجة يفضي معها التركز وقد أفضى إلى الاحتكار. بيد أن مبحث هيلفريدنغ بوجه عام ولا سيما الفصلين السابقين للفصل الذي اقتبسنا منه هذا التعريف يؤكد دور الاحتكارات الرأسمالية.

تمركز الإنتاج؛ الاحتكارات الناشئة عن هذا التركز؛ اندماج أو اقتران البنوك والصناعة – هذا هو تاريخ نشوء الرأسمال المالي وفحوى هذا المفهوم.

ينبغي علينا أن نبين الآن أن "تحكم" الاحتكارات الرأسمالية في الوضع العام للإنتاج البضاعي والملكية الخاصة يصير بصورة محتومة إلى سيطرة الطغمة المالية. ولنلاحظ أن ممثلي العلم البرجوازي الألماني – وغير الألماني – أمثال ريسر وشولتز – غيفيرنيتز وليفمن وإضرابهم هم جميعاً من مداحي الإمبريالية والرأسمال المالي. فهم لا يكشفون، بل يطمسون ويطلون بالأصباغ "آلية" نشوء الطغمة المالية وأحبابها ومقادير مداخلها "الحلال والحرام" وصلاتها بالبرلمانات وغير ذلك والخ.. وهم يتخلصون من "المسائل اللعينة" بالعبارات الطنانة الرنانة المبهمة وبنداءات لإيقاظ "شعور المسؤولية" لدى مدراء البنوك وكييل المديح لـ "شعور الواجب" لدى الموظفين البروسيين وتحليل جدي لتفاصيل مشروعات قوانين لا قيمة لها على الإطلاق بصدد "المراقبة" و "التحديد" وبلغو نظري من نوع، مثلاً، التعريف "العلمي" المزعوم الذي سجله البروفسور ليفمن: "... التجارة هي نشاط عملي هدفه جمع الخبرات وحفظها ووضعها تحت التصرف"^{٤٩}. (حرف التأكيد في المؤلف للبروفسور نفسه... يستنتج إذن أن التجارة كان يمارسها الإنسان البدائي أيضاً الذي كما يجهل التبادل وأنها ستبقى كذلك في المجتمع الاشتراكي!

بيد أن الوقائع الفظيعة التي تتعلق بسيطرة الطغمة المالية الفظيعة وفقاً العين، ولذا نشأ في جميع البلدان الرأسمالية، في أميركا وفي فرنسا وفي ألمانيا، أدب يتمسك بوجهة النظر البرجوازية ولكنه يعطي مع ذلك عن الطغمة المالية صورة صادقة تقريباً وينتقدها، وأن انتقاداً مبتدلاً طبعاً.

ينبغي أن نجعل حجر الزاوية "نظام الاشتراك" الذي سبق لنا أن تناولناه بيضع كلمات. وهاكم كيف يصف كنه القضية الاقتصادية الألماني هيمان الذي كان بين الأولين الذين أعاروه اهتمامهم أن لم يكن الأول:

"المدير يشرف على الشركة الأساسية ("الشركة الأم" بالحرف)، وهي بدورها تسيطر على الشركات التابعة لها ("الشركات البنات") التي تسيطر بدورها على "الشركات الحفيدات" وهلم جرأً. وهكذا يغدو بإمكان المرء، دون أن يملك رأسمالاً كبيراً جداً، أن يسيطر على ميادين هائلة من ميادين الإنتاج. وفي الواقع، إذا كانت حيازة ٥٠ بالمئة من الرأسمال كافية على الدوام للإشراف على الشركة المساهمة، فحسب القائد أن يملك مليوناً واحداً ليحصل على إمكانية الإشراف على ثمانية ملايين من الرأسمال لدى "الشركات الحفيدات". وإذا اتسع هذا "التشابك" يصبح بإمكان صاحب المليون أن يشرف على ستة عشر مليوناً، أثنين وثلاثين مليوناً والخ."^{٥٠}

وفي الواقع تبين الخبرة أن تملك أربعين في المئة من الاسهم كاف للتحكم بشؤون الشركة المساهمة^{٥١}، لن قسماً معيناً من المساهمين الصغار المبعثرين لا يمكنهم في الواقع الاشتراك في الجمعيات العمومية، الخ.. أن صبغ تملك الأسهم بالصبغة "الديمقراطية"، أن هذه العملية التي ينتظر منها السفسطائيون البرجوازيون والانتهازيون "الاشتراكيون – الديمقراطيون هم أيضاً" (أو يؤكدون أنهم ينتظرون منها) "اصطباج الرأسمال بالصبغة الديمقراطية" وتعاضم دور وأهمية الإنتاج الصغير وغير ذلك ليست في الواقع إلا وسيلة من وسائل زيادة بأس

^{٤٨} ر. هيلفريدنغ. "الرأسمال المالي". موسكو، سنة ١٩١٢، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

^{٤٩} R. Liefmann، المؤلف المذكور، ص ٤٧٦.

^{٥٠} Hans Gideon Heymann. «Die gemischten Werke im deutschen Großesengewerbe». St., 1904، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

^{٥١} Liefmann، «Beteiligungsges. etc.»، ص ٢٥٨، الطبعة الأولى.

الطغمة المالية. ولهذا السبب، مع أسباب أخرى، يسمح التشريع في البلدان الرأسمالية الأرقى أو الأقدم و "الأكثر خبرة" بإصدار أسهم اصغر. في ألمانيا لا يسمح التشريع بإصدار أسهم بمبلغ أقل من ألف مارك؛ ولذا ينظر طواغيت المال الألمان بعين الحسد إلى إنجلترا التي يسمح فيها القانون بإصدار أسهم بقيمة جنبيه سترليني واحد (يعادل عشرين ماركاً أو نحو عشرة روبلات). في السابع من حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٠ صرح سيمنس، أحد كبار الصناعيين و "ملوك المال" الألمان قائلاً في الريخستاغ أن "السهم من فئة الجنيه السترليني الواحد هو أساس الإمبريالية البريطانية"^{٥٢}. لدى هذا التاجر مفهوم عن كنه الإمبريالية أعمق جداً وأكثر "ماركسية" من مفهوم كاتب ماجن يعتبر مؤسس الماركسية الروسية (٢٥٤) ويحسب الإمبريالية خصلة غير حميدة فطر عليها شعب من الشعوب...

ولكن "نظام الاشتراك" لا يقتصر على رفع سلطان الاحتكاريين لدرجة هائلة؛ فهو، عدا ذلك، يمكن من ارتكاب شر الموبقات والمنكرات ومن تشليح الجمهور دون عقاب: لأن المشرفين على "الشركة الأم" هم رسمياً بموجب القانون، غير مسؤولين عن "الشركة البنت" التي تعتبر "مستقلة" والتي يمكن عن طريقها "تمشية" كل شيء. وهاكم مثلاً اقتبسناه عن عدد أيار (مايو) سنة ١٩١٤ من المجلة الألمانية "البنك":

"الشركة المساهمة لفلو لا ذ اللوالب" في كاسل كانت لعدة سنوات مضت تعتبر مشروعاً من المشاريع الألمانية التي تعود بأكبر المداخل. وسوء الإدارة قد بلغ بالأمور حداً هبطت معه الأرباح التي توزع على حملة الأسهم من ١٥ بالمئة إلى صفر بالمئة. وقد اتضح أن مجلس الإدارة قد قدم، بدون علم المساهمين، لإحدى "شركاته البنات" "هاسيا" التي لا يتجاوز رأسمالها الأسمي عدة مئات من الوف الماركات سلفة بمبلغ ٦ ملايين مارك. وفي حسابات "الشركة الأم" لم يرد ذكر لهذه السلفة التي تبلغ نحو ثلاثة أضعاف الرأسمال المساهم "للشركة الأم". وقد كان هذا الإغفال مشروعاً تماماً من الناحية الحقوقية وكان بإمكانه أن يستمر سنتين كاملتين، لأن ذلك لا يخرق أي مادة من مواد التشريع التجاري. ورئيس مجلس المراقبة الذي وقع، بوصفه الشخص المسؤول، على الميزانيات المزورة قد كان ولا يزال رئيساً للغرفة التجارية في كاسل. ولم يعرف المساهمون بهذه السلفة المقدمة لشركة "هاسيا" إلا بعد مرور وقت طويل عندما أتضح أنها غلطة... (لقد كان على الكاتب أن يضع هذه الكلمة بين قوسين)... وعندما هبطت قيمة أسهم "فلو لا ذ اللوالب" ١٠٠ بالمئة تقريباً بسبب عرضها للبيع من قبل المطلعين على خفايا الأمور...

أن هذا المثل النموذجي لتفليح الميزانيات والمألوف تماماً في الشركات المساهمة بين لنا السبب الذي يجعل مجالس إدارتها تجازف في القضايا الخطرة بجرأة أكبر من جرأة أصحاب الاعمال الفرديين. فالطريقة الحديثة لوضع الميزانيات، عدا أنها تسهل أخفاء المجازفات عن المساهم المتوسط، تمكن أصحاب المصلحة الرئيسيين من النجاة بجلودهم عن طريق بيع الأسهم في الوقت المناسب في حالة عدم نجاح التجربة، في حين أن صاحب العمل المنفرد يدفع من جيبه مسؤولية كل ما يفعل...

أن ميزانيات الكثير من الشركات المساهمة تشبه أطراس القرون الوسطى التي ينبغي على المرء أن يحو في بادئ الأمر النص المكتوب ليكشف تحته الرموز التي تعطي معنى المخطوطة الصحيح" (الأطراس هي رقوق غطيت نصوصها الأولى لتكتب في مكانها نصوص جديدة). "أن أسهل وسيلة لجعل الميزانيات غير مفهومة وبالتالي الوسيلة الأكثر انتشاراً هي تقسيم المشروع الموحد إلى عدة أقسام عن طريق تأسيس "الشركات البنات" أو عن طريق ضمها. وفائدة هذه الطريقة، من وجهة نظر مختلف الأهداف — من مشروعة وغير مشروعة — هي بيئة لحد غدت معه من النواذر اليوم الشركات الكبرى التي لم تتبع هذه الطريقة"^{٥٣}.

وكمثل عل تطبيق هذه الطريقة بأوسع شكل يذكر الكاتب الشركة الاحتكارية الكبرى الذائعة الصيت "الشركة العامة للكهرباء" (A. E. G.)، وسنتحدث عنها فيما بعد). لقد اعتقد في سنة ١٩١٢ أن هذه الشركة تشترك في ١٧٥ - ٢٠٠ شركة، مسيطرة عليها طبعاً وشاملة بالمجموع رأسمالاً يقدر بمليار ونصف مليار مارك^{٥٤}.

أن كل قواعد المراقبة والتفتيش ونشر الميزانيات ووضع تصاميم معينة لها وإقامة المراقبة وغير ذلك من الأمور التي يلهي بها انتباه الجمهور الأساتذة والموظفون ذوو النية الحسنة، أي الذين ينوون عن حسن قصد الدفاع عن الرأسمالية وتجميل وجهها، هي أشياء لا قيمة لها في هذا الأمر، لأن الملكية الخاصة مقدسة فلا يمكن منع أحد من شراء الأسهم وبيعها وتبديلها ورهنها والخ..

ونستطيع أن نتبين النطاق الذي بلغه "نظام الاشتراك" في البنوك الروسية الكبرى من الأرقام التي ذكرها ي. آغاد الذي خدم ١٥ سنة موظفاً في البنك الروسي الصيني ونشر في أيار (مايو) سنة ١٩١٤ مؤلفاً عنوانه غير دقيق بعض الشيء: "البنوك الكبرى والسوق العالمية"^{٥٥}. يقسم المؤلف

^{٥٢} Schulze - Gaevernitz في 2. V. «Grdr. d. S - Oek.», ص ١١٠.

^{٥٣} L.Eschwege. «Tochtergesellschaften», «Die Bank», 1914.1

ص 545 (ل. أيشفيغ. "الشركات البنات"، مجلة "البنك". الناشر).

^{٥٤} Kurt Heinig. «Der weg des Elektrottrusts», «Neue Zeit», 1912, 30 Jahrg., 2

الكهرباء"، "الأزمة الحديثة"، سنة ١٩١٢، السنة الثلاثين. الناشر).

^{٥٥} E. Agahd. «Großbanken und Weltmarkt. Die wirtschaftliche und politische Bedeutung der Großbanken im Weltmarkt unter Berücksichtigung ihres Einflusses auf Rußlands Volkswirtschaft und die deutsch - russischen

البنوك الروسية الكبرى إلى فريقين أساسيين: أ) التي تعمل على أساس "نظام الاشتراك" وب) "المستقلة" معطياً مع ذلك بصورة كيفية لمفهوم "الاستقلال" معنى الاستقلال عن البنوك الأجنبية؛ والمؤلف يقسم الفريق الأول إلى ثلاث فرق ثانوية: أ) الاشتراك الألماني؛ ٢) الاشتراك الإنجليزي؛ ٣) الاشتراك الفرنسي، قاصداً هنا "اشتراك" وسيطرة البنوك الأجنبية الكبرى العائدة للأمم المذكورة. ويقسم المؤلف رساميل البنوك إلى "رساميل" موظفة "بصورة منتجة" (في التجارة والصناعة) و "بصورة مضاربة" (في البورصة والعمليات المالية) حاسباً بما فطر عليه هو البرجوازي الصغير من تفكير أصلاحي برجوازي صغير أن بالإمكان، مع بقاء الرأسمالية، فصل نوع التوظيف الأول عن الثاني وإزالة الثاني. وها هي أرقام المؤلف:

Beziehungen». Berl., 1914 (ي. آغاد. "البنوك الكبرى والسوق العالمية. أهمية البنوك الكبرى اقتصادياً وسياسياً في السوق العالمية من وجهة نظر تأثيرها على الاقتصاد الوطني في روسيا وعلى العلاقات الألمانية الروسية". برلين. الناشر).

موجودات البنوك (حسب حسابات تشرين الأول - أكتوبر - تشرين

الثاني - نوفمبر - سنة ١٩١٣) بملايين الروبلات

الرساميل الموظفة			فرق البنوك الروسية
المجموع	بصورة مضاربة	بصورة منتجة	
٨ ، ١٢٧٢	١ ، ٨٥٩	٧ ، ٤١٣	أ) أربعة بنوك: السيبيري، التجاري، الروسي، الدولي، بنك الخصم
٤ ، ٤٠٨	١ ، ١٦٩	٣ ، ٢٣٩	أ ٢) بنكان: التجاري الصناعي والروسي الأنجلزي
٠ ، ١٣٧٣	٢ ، ٦٦١	٨ ، ٧١١	أ ٣) خمسة بنوك: الروسي الأسوي، الخاص في سان بطرسبورغ، الأزوف-الدون، الاتحاد في موسكو، الروسي الفرنسي التجارة.....
٢ ، ٣٠٥٤	٤ ، ١٦٨٩	٨ ، ١٣٦٤	(١١ بنكا) المجموع. أ) =
٣ ، ٨٩٥	١ ، ٣٩١	٢ ، ٥٠٤	ب) ثمانية بنوك: التجاري بموسكو، الفولغا - كاما، يونكر وشركاه، التجاري بسان بطرسبورغ فافلبرغ السابق، بنك موسكو ريبوشينسكي السابق، الخصم بموسكو، التجاري بموسكو، الخاص بموسكو
٥ ، ٣٩٤٩	٥ ، ٢٠٨٠	٠ ، ١٨٦٩	(١٩ بنكا) المجموع.

يتضح من هذه الأرقام أن أكثر من ٣/٤، أي أكثر من ثلاثة مليارات، من نحو أربعة مليارات روبل تؤلف الرأسمال "العامل" للبنوك الكبرى تعود لبنوك ليست في الجوهر إلا شركات بنات للبنوك الأجنبية وفي الدرجة الأولى للبنوك الباريسية (للبنوك الثلاثة المشهورة: الاتحاد الباريسي و "بنك باريس والبلاد المنخفضة" و "الشركة العامة") وللبنوك البرلينية (ولا سيما "البنك الألماني" و "شركة الخصم"). وثمة بنكان من أكبر البنوك الروسية، "البنك الروسي" ("البنك الروسي للتجارة الخارجية") و "البنك الدولي" ("بنك سان بطرسبورغ الدولي للتجارة") قد رفعا رأسمالهما من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٢ من ٤٤ إلى ٩٨ مليون روبل واحتياطياتهما من ١٥ إلى ٣٩ مليون روبل قائمين بثلاثة أرباع أعمالهما برساميل ألمانية؛ والبنك الأول تابع لـ "كونسرن" البنك الألماني في برلين والثاني تابع لـ "شركة الخصم" في برلين. أن أعاد الطيب ساخط أشد السخط لأن البنوك البرلينية تملك أكثرية الأسهم، الأمر الذي يجعل المساهمين الروس في حالة عجز. وغني عن القول أن البلاد التي تصدر رساميلها تتال "الزهرة": فـ "البنك الألماني" في برلين مثلاً قد أصدر في برلين أسهم البنك التجاري السيبيري وأبقاها في محفظته سنة كاملة ثم باعها بسعر ١٩٣ مقابل ١٠٠، أي بضعفي سعرها تقريباً و"جنى" زهاء ٦ ملايين روبل ربحاً يسميه هليفدينغ "الربح التأسيسي".

يقدر المؤلف كامل "قوة" كبريات البنوك بطرسبورغ بـ ٨٢٣٥ مليون روبل، أي بنحو ١/٤ ٨ مليارات روبل؛ أما "اشتراك" أو، بالأصح، سيطرة البنوك الأجنبية فهو يحددها بالنسبة التالية: البنوك الفرنسية - ٥٥ بالمئة؛ البنوك الإنجليزية - ١٠ بالمئة، البنوك الألمانية - ٣٥

بالمئة. ومن مجموع الرأسمال العامل هذا الذي يبلغ ٨٢٣٥ مليون روبل ثمة ٣٦٨٧ مليون روبل، أي أكثر من ٤٠ بالمئة تعود وفق حسابات المؤلف للسنديكات: برودأوغول، بروداميت، ولسينديكات صناعات البترول والتعدين والأسمت. وعلى هذا فأن اندماج الرأسمال البنكي والصناعي قد خطا كذلك في روسيا خطوات هائلة إلى الأمام بسبب تشكيل الاحتكارات الرأسمالية.

أن الرأسمال المالي المتمركز في أيدي قليلة والذي يمارس الاحتكار فعلاً يبتز أرباحاً طائلة تتزايد باستمرار من تأسيس الشركات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة الخ..، موطداً بذلك سيطرة الطغمة المالية وفارصاً على المجتمع بأكمله جزية لمصلحة المحتكرين. وهاكم مثلاً من أمثلة لا تحصى، ذكره هيلفردينغ عن "تحكم" التروستات الأميركية: في سنة ١٨٨٧ أسس هافيمير تروستاً للسكر عن طريق دمج ١٥ شركة صغيرة بلغ مجموع رأسمالها - ٦٠، ٥ ملايين دولار. أما رأسمال التروست فقد تم "تميعه بالماء" حسب التعبير الأميركي وقدر بـ ٥٠ مليون دولار. و"مضاعفة الرساميل" هذه تأخذ بالحسبان الأرباح الاحتكارية المقبلة، كما أن تروست الفولاذ في أميركا ذاتها يأخذ بالحسبان الأرباح الاحتكارية المقبلة إذ يشتري بصورة متزايدة الأراضي التي تحوي مصادر الحديد. وقد فرض تروست السكر في الواقع أسعاره الاحتكارية وحصل على مداخيل مكنته من أن يدفع لحملة الأسهم عشرة في المئة ربحاً مقابل رأسمال "مميع بالماء" سبعة أضعاف، أي نحو ٧٠ بالمئة مقابل الرأسمال المدفوع فعلاً عند تأسيس التروست! وفي سنة ١٩٠٩ بلغ رأسمال التروست ٩٠ مليون دولار. خلال اثنتين وعشرين سنة تضاعف الرأسمال أكثر من عشرة أضعاف.

وفي فرنسا اتخذت هيمنة "الطغمة المالية" (ضد الطغمة المالية في فرنسا) - عنوان كتاب مشهور من وضع ليزيس، صدرت طبعته الخامسة في سنة ١٩٠٨) شكلاً لا يكاد يختلف. فثمة أربعة بنوك كبرى تتمتع ب"الاحتكار" لا النسبي، بل "المطلق" في إصدار الأوراق المالية. وهي، في الواقع، "تروست البنوك الكبرى". والاحتكار يضمن الأرباح الاحتكارية من الأصدار. وفي حالة القروض لا تقبض البلاد المستدينة في المعتاد أكثر من ٩٠ بالمئة من المبلغ؛ وتبقى الـ ١٠ بالمئة حصة للبنوك وغيرها من الوسطاء. وكان ربح البنوك ٨ بالمئة من القرض الروسي الصيني البالغ ٤٠٠ مليون فرنك و ١٠ بالمئة من القرض الروسي (سنة ١٩٠٤) البالغ ٨٠٠ مليون فرنك و ١٨ ٣/٤ بالمئة من القرض المراكشي (سنة ١٩٠٤) البالغ ٦٢ مليوناً و ٥٠٠ ألف فرنك. أن الرأسمالية التي بدأت تطورها من الرأسمال المراكشي الصغير تنهي تطورها بالرأسمال المراكشي الضخم. ويقول ليزيس: "الفرنسيون هم مراكبو أوروبا". أن جميع ظروف الحياة الاقتصادية تتغير تغيراً عميقاً بحكم تحول الرأسمالية هذا. ف"البلاد" تستطيع أن تثرى من الربا مع بوار السكان والصناعة والتجارة والمواصلات البحرية. "أن خمسين شخصاً يمثلون رأسمالاً بـ ٨ ملايين فرنك يمكنهم أن يتصرفوا بمليارين في أربعة بنوك". ونظام "الاشتراك"، وقد أطلعنا عليه، يفضي إلى نفس النتائج: فثمة بنك من البنوك الكبرى "الشركة العامة" (Société Générale) يصدر ٦٤٠٠٠ سند لأحدى "الشركات البنات"، "معامل تكرير السكر بمصر". ولما كان سعر السند ١٥٠ بالمئة، يربح البنك ٥٠ كوبيكاً من كل روبل. وقد ظهر أن أرباح هذه الشركة وهمية، فخرس "الجمهور" من ٩٠ إلى ١٠٠ مليون فرنك؛ "وكان أحد مدراء "الشركة العامة" عضواً في مجلس إدارة "معامل تكرير السكر". ولا غرو إذا اضطر المؤلف أن يخلص إلى هذا الاستنتاج: "الجمهورية الفرنسية هي مملكة مالية؛ أن سيطرة الطغمة المالية هي سيطرة مطلقة؛ فهي تهيمن على الصحافة وعلى الحكومة".^{٥٦}

أن جسامه عائدات إصدار الأوراق المالية، بوصفه إحدى عمليات الرأسمال المالي الرئيسية، تلعب دوراً هاماً للغاية في تطوير وتوطيد الطغمة المالية. وتقول المجلة الألمانية "البنك": "لا يوجد في داخل البلاد مشروع يعطي، ولو على وجه التقريب، مثل هذه الأرباح العالية التي تعطيها الوساطة في إصدار القروض الأجنبية".^{٥٧}

"ليست هنالك عملية من عمليات البنوك تعود بأرباح عالية كالإصدار". وبموجب أرقام "الاقتصادي الألماني" بلغ الربح السنوي المتوسط من إصدار الأوراق المالية للشركات الصناعية:

١٨٩٥ - ٦، ٣٨ بالمئة	١٨٩٧ - ٧، ٦٧ بالمئة
١٨٩٦ - ١، ٣٦ بالمئة	١٨٩٩ - ٩، ٦٦ بالمئة
١٨٩٧ - ٧، ٦٦ بالمئة	١٩٠٠ - ٢، ٥٥ بالمئة

"في غضون عشر سنوات، ١٨٩١ - ١٩٠٠، "عاد" إصدار الأوراق المالية على الشركات الصناعية الألمانية بأكثر من مليار".^{٥٨}

^{٥٦} Lysis. Contre I, oligarchie financière en France». 5 éd., 1908 PP. 11, 12, 26, 39, 40, 48, فرنسا". الطبعة الخامسة، باريس، سنة ١٩٠٨، ص ص ١١، ١٢، ٢٦، ٣٩، ٤٠، ٤٨. (الناشر).

^{٥٧} «Die Bank», 1913, N 7, S. 630

^{٥٨} W. Sombart «Die deutsche Volkswirtschaft im 19. Jahrhundert». 2 Aufl., 1909, S. ١٤٣ و. Stillech، المؤلف المذكور، ص ١٤٣. "الاقتصاد الوطني الألماني في القرن التاسع عشر". الطبعة الثانية، سنة ١٩٠٩، ص ٥٢٦، الملحق ٨. (الناشر).

وإذا كانت أرباح الأسهم المالي في منتهى الضخامة أثناء النهضة الصناعية، ففي أثناء مراحل الانحطاط تهاك المشاريع الصغيرة وغير الوطيدة؛ أما البنوك الكبرى فـ"تشتري" في شرائها بأسعار بخسة أو في "اشفائها" و "إعادة تنظيمها" جانية الفوائد من ذلك. وفي حالة "أشفاء" المشاريع المصابة بالعجز "يخفض الأسهم المساهم، أي توزع المداخل على أسهم أقل وتحسب في المستقبل على أساسه. أو يجري، في حالة هبوط العائدات إلى الصفر، اجتذاب أسهم جديد يحمل عائدات كافية يدمجها بالأسهم القديم ذي العائدات القليلة". ويضيف هيلفريدنغ قائلاً: "ولنلاحظ في سياق الحديث أن جميع عمليات الإشفاء وإعادة التنظيم هذه هي، في نظر البنوك، ذات أهمية مزدوجة: أولاً، باعتبارها عملية رابحة وثانياً، باعتبارها فرصة ملائمة لتجمل الشركات المحتاجة في حالة تبعية لها"^{٥٩}.

وهاكم المثل: الشركة المساهمة لاستخراج المعادن، "أونيون" ("اتحاد") بدورتموند، تأسست في سنة ١٨٧٢ برأسمال مساهم يقرب من ٤٠ مليون مارك وارتفع سعر أسهمها إلى ١٧٠ بالمئة بعد أن دفعت لحملة الأسهم في سنتها الأولى أرباحاً بنسبة ١٢ بالمئة. وقد سحب الأسهم المالي القشطة وربح مبلغاً "تافهاً" يوازي ٢٨ مليون مارك "فقط". وعند تأسيس هذه الشركة لعب الدور الرئيسي ذلك البنك الألماني الضخم، "شركة الخصم"، الذي رفع رأسماله سليماً معافى إلى ٣٠٠ مليون مارك. ثم هبط ربح سهم "أونيون" إلى الصفر. فاضطر المساهمون إلى الموافقة على "حذف" الأسهم، أي على خسارة جزء منه لكيلاً ينفقوا كل شيء. وبنتيجة جملة من عمليات "الشفاء" طار من سجلات شركة "أونيون" خلال ثلاثين سنة مبلغ يزيد على ٧٣ مليون مارك. "وفي الوقت الحاضر لا يملك المساهمون المؤسسون لهذه الشركة أكثر من ٥ بالمئة من القيمة الاسمية لأسهمهم"^{٦٠}، ولكن البنوك ما تنفك "تربح" من كل عملية من عمليات "الشفاء".

ومن عمليات الأسهم المالي الرابحة للغاية كذلك المضاربة بقطع الأراضي الموجودة في ضواحي المدن الكبرى التي تتسع بسرعة. وفي هذه الحالة يندمج احتكار البنوك باحتكار الريع العقاري وباحتكار طرق المواصلات، لأن ارتفاع أسعار قطع الأراضي وإمكانية بيعها بصورة مفيدة قطعاً صغيرة الخ، يتوقفان بوجه خاص على سهولة المواصلات مع مركز المدينة؛ ووسائط المواصلات هذه هي في أيدي الشركات الكبرى المتصلة بهذه البنوك ذاتها عن طريق نظام الاشتراك واقتسام مناصب المدراء. ويكون الحاصل ما أطلق عليه الكاتب الألماني إيشفيغ، المحرر في مجلة "البنك" والذي انصرف بصورة خاصة إلى دراسة عملية التجارة بقطع الأراضي ورهناها والخ، أسم "المستتقع": مضاربة مسعورة بقطع الأراضي في ضواحي المدن، إفلاس شركات البناء كشركة "بوسفاو وكناور" في برلين التي اكتسبت من النقود ما بلغ ١٠٠ مليون مارك بواسطة "البنك الألماني" (Deutsche Bank) "الضخم المعتبر" الذي كان يعمل بطبيعة الحال بموجب نظام "الاشتراك"، أي سراً في الخفاء، والذي تخلص من الورطة ولم يخسر "سوى" ١٢ مليون مارك؛ ثم خراب صغار الملاكين والعمال الذين لم يقبضوا شيئاً من شركات البناء المزيفة؛ وصفقات غير قانونية مع هيئات الإدارة والشرطة "النزيهة" في برلين من أجل وضع اليد على معاملات أعطت شتى المعلومات عن قطع الأراضي ومنح رخص البلدية لتشييد الابنية وغير ذلك وهلم جرا^{٦١}.

أن "العادات الأميركية" التي طالما رفع الأساتذة الأوروبيون والبرجوازيون الطبليون بشأنها عيون الضراعة نفاقاً إلى السماء قد غدت في عصر الأسهم المالي عادات لكل مدينة كبيرة في أي بلد من البلدان بمعنى الكلمة الحرفي.

ففي أوائل سنة ١٩١٤ كانوا يتحدثون في برلين عن تأسيس "تروست للنقل"، أي "وحدة مصالح" بين ثلاثة مشاريع برلينية للنقل: سكة الحديد الكهربائية في المدينة وشركة الترام وشركة سيارات الأومنيبوس. وكتبت مجلة "البنك": "علمنا أنهم عقدوا النية على ذلك منذ تبين أن أكثرية أسهم شركة سيارات الأومنيبوس قد انتقلت إلى أيدي شركتي نقل آخرين.... ويمكننا أن نقول كلياً بأن الأشخاص الذين يستهدفون ذلك، يأملون أن يبلغوا، عن طريق تنظيم إدارة واحدة لشؤون النقل، الحصول على توفيرات يعود قسم منها في نهاية الأمر إلى الجمهور. ولكن ما يعقد المسألة هو أن البنوك تقف وراء تروست النقل الجاري تشكيله وأنها تستطيع، متى أرادت، أن تخضع لمصالح تجارتها بقطع الأراضي وسائط المواصلات التي تحتكرها. ولكيما نفتتح بأن هذا الافتراض طبيعي حسبنا أن نتذكر أنه منذ تأسيس شركة سكة الحديد الكهربائية في المدينة ارتبطت بها مصالح ذلك البنك الكبير الذي شجع على تأسيسها. نعي أن مصالح مشروع النقل هذا قد تشابكت بمصالح التجارة بقطع الأراضي. والقضية هي أن الخط الشرقي لهذه السكة الحديدية كان ينبغي أن يشمل قطع الأراضي التي باعها هذا البنك فيما بعد، عندما أصبح مد هذا الخط أمراً مضموناً، بربح كبير لنفسه ولبعض الشركاء..."^{٦٢}

ما أن يتشكل الاحتكار ويتصرف بالممارات حتى يتخلل بصورة محتومة جميع نواحي الحياة الاجتماعية بصرف النظر عن النظم السياسية وعن كل "التفاصيل" الأخرى. وقد اعتاد الأدب الاقتصادي الألماني أن يمتدح بتزلف الموظفين البروسيين ملحقاً إلى باناما

^{٥٩} "الأسهم المالي"، ص ١٧٢.

^{٦٠} Stillich، المؤلف المذكور، ص ١٣٨، و Liefmann، ص ٥١.

^{٦١} «Die Bank». 1913, S. 952, L. Eschwege. «Der Sumpf» ("المستتقع". الناشر)، نفس المصدر، سنة ١٩١٢، مجلد ١، ص ٢٢٣ وما يليها.

^{٦٢} «Die Bank», 1914, 1, «Verkehrstrust», ص ٨٩ ("تروست النقل"، مجلة "البنك". الناشر).

الفرنسية (٢٥٥) أو إلى الرشوة السياسية الأميركية. ولكن الواقع أن حتى الأدب البرجوازي الذي يتناول شؤون البنوك في ألمانيا يرى نفسه على الدوام مضطراً لأن يتخطى لحد بعيد حدود العمليات البنكية المصرف وأن يكتب مثلاً عن "الاندفاع نحو البنوك" بمناسبة تكاثر حوادث انتقال الموظفين إلى الخدمة في البنوك: "وأين هي إذن نزاهة الموظف في دوائر الدولة الذي يصبو في أعماق نفسه إلى مكان دافئ في البيرينشتراسه؟"^{٦٣} — شارع في برلين يوجد فيه مقر "البنك الألماني". في سنة ١٩٠٩ كتب صاحب مجلة "البنك" الفرد لانسيورغ مقالاً عنوانه "أهمية بيزنطية من الناحية الاقتصادية" تناول فيه في سياق الحديث رحلة غليوم الثاني إلى فلسطين و "نتيجتها المباشرة — مد خط سكة حديد بغداد، أكبر أعمال الذخيرة التجارية الألمانية"، هذا الأمر المشؤوم المسؤول عن "التطويق" أكثر من جميع ذنوبنا السياسية الأخرى مجتمعة"^{٦٤} — (المقصود بالتطويق سياسة إدوارد السابع الذي سعى وراء عزل ألمانيا وتطويقها بطوق من اتحاد إمبريالي معاد لألمانيا). وفي سنة ١٩١١ كتب المحرر في مجلة "البنك" الذي سبق لنا ذكره، إيشفيغ، مقالاً عنوانه: "البلوتوقراطية والموظفون" كشف فيه مثلاً حادثة الموظف الألماني فولكر الذي كان عضواً في لجنة الكارتيلات وأشتهر ببعد همته؛ فما أن مضى بعض الوقت حتى شغل مقعداً وثيراً يدر الربح في أكبر الكارتيلات، سينديكا الفولاذ. أن أمثال هذه الحوادث، وما هي بالعرضية قط، قد أرغمت هذا الكاتب البرجوازي نفسه على الاعتراف بأن "الحرية الاقتصادية التي يضمنها الدستور الألماني قد غدت في كثير من ميادين الحياة الاقتصادية عبارة فارغة"، وبأنه في ظروف سيطرة البلوتوقراطية "تعجز حتى أوسع الحرية السياسية عن إنقاذنا من أن نغدو شعباً من أناس غير أحرار"^{٦٥}.

أما فيما يخص روسيا فنكتفي بمثل واحد: منذ عدة سنوات نشرت جميع الجرائد خبراً مؤداه أن دافيدوف، مدير ديوان التسليف، يترك الخدمة في دوائر الدولة ليستلم منصباً في بنك من البنوك الكبرى مقابل راتب يؤلف في بضع سنوات، بموجب العقد، مبلغاً يزيد على مليون روبل. وديوان التسليف هو مؤسسة مهمتها "توحيد نشاط جميع مؤسسات التسليف في الدولة" وتقدم لبنوك العاصمة إعانات بمبلغ يتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ مليون روبل^{٦٦}.

من خواص الرأسمالية بوجه عام فصل ملكية الرأسمال عن توظيف الرأسمال في الإنتاج، فصل الرأسمال النقدي عن الرأسمال الصناعي أو المنتج، فصل صاحب الدخل الذي يعيش فقط من عائد الرأسمال النقدي عن رب العمل وجميع المشتركين مباشرة في التصرف بالرأسمال. والامبريالية أو سيطرة الرأسمال المالي هي مرحلة الرأسمالية العليا التي يبلغ فيها هذا الفصل مقاييس هائلة. وهيمنة الرأسمال المالي على بقية أشكال الرأسمال تعني سيطرة صاحب الدخل والطغمة المالية، تعني بروز عدد ضئيل من الدول التي تملك "البأس" المالي بين سائر الدول الأخرى. ويمكننا أن نتبين مدى نطاق هذا السير من أرقام إحصاءات الإصدار، أي إصدار مختلف أنواع الأوراق المالية.

نشر أ. نيمارك في "نشرة معهد الإحصاءات العالمي"^{٦٧} أوسع المعلومات المقارنة وأكملها عن إصدار الأوراق المالية في العالم اجمع، أعيد نشرها فقرات فيما بعد مراراً وتكراراً في الأدب الاقتصادي. وها هي نتائج أربعة عقود من السنين:

مبالغ الإصدارات بمليارات الفرنكات

في كل عقد من السنين

١٨٨٠ — ١٨٧١	٧٦ ، ١
١٨٨١ — ١٨٩٠	٦٤ ، ٥
١٨٩١ — ١٩٠٠	١٠٠ ، ٤
١٩٠١ — ١٩١٠	١٩٧ ، ٨

في سنوات العقد الثامن ارتفع مبلغ الإصدار الاجمالي في العالم كله بالقروض بوجه خاص وهي نتيجة للحرب الفرنسية البروسية ولعهد الغروندير الذي تبعها في ألمانيا. وبوجه الأجمال لم تكن كبيرة نسبياً سرعة ازدياد مبلغ الإصدار في غضون العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر؛ ولكن الزيادة في غضون العقد الأول من القرن العشرين كانت كبيرة جداً، نحو الضعف خلال عشر سنوات. وعلى

^{٦٣} 1, 1909, «Die Bank», «Der Zug zur Bank», ص ٧٩ ("الاندفاع نحو البنك"، مجلة "البنك". الناشر).

^{٦٤} 1, 1909, «Die Bank», «Der Zug zur Bank», ص ٣٠١.

^{٦٥} نفس المصدر، سنة ١٩١١، ص ٢، سنة ١٩١٣، ص ٢، ٩٦٢.

^{٦٦} E. Agahd، ص ٢٠٢.

^{٦٧} Bulletin de l'institut international de statistique. t. XIX, livr. II. La Haye, 1912. (نشرة معهد الإحصاءات العالمي، المجلد ١٩، الكتاب ٢، لاهاي. الناشر). — معلومات عن الدول الصغيرة، العمود الثاني، مأخوذة تقريباً حسب معدلات سنة ١٩٠٢، مكبرة ٢٠ بالمئة.

ذلك كان مستهل القرن العشرين عهد انعطاف ليس فقط فيما يخص نمو الاحتكارات (كارتيلات، سينديكات، تروستات) وهو ما سبق لنا الحديث عنه، بل وفيما يخص نمو الرأسمال المالي. يقدر نيمارك المبلغ الاجمالي للأوراق المالية في العالم بنحو ٨١٥ مليار فرنك في سنة ١٩١٠. وقد طرح على وجه التقريب المبلغ المكرر وخفض هذا المبلغ إلى ٥٧٥ - ٦٠٠ مليار. إليكم توزيعها على بلدان العالم (باعتبار المبلغ ٦٠٠ مليار):

مبلغ الأوراق المالية في سنة ١٩١٠ (بمليارات الفرنكات):

انجلترا	١٤٢	هولنده	١٢,٥	الولايات المتحدة..	١٢٣	بلجيكا.
	٧,٥					
فرنسا	١١٠	ألمانيا	٩٥	سويسرا	٦,٢٥	روسيا
	٣,٧٥					
النمسا- المجر	٢٤	السويد، النرويج	٢,٥	إيطاليا	١٤	
اليابان	١٢	المجموع	٦٠٠			

إن هذه الأرقام، ويبدو ذلك لأول وهلة، تبرز بوضوح البلدان الرأسمالية الأربعة الغنية جداً والتي تملك كل واحدة منها على وجه التقريب من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليار فرنك من الأوراق المالية. وثمة بلدان من هذه البلدان الأربعة - إنجلترا وفرنسا - هما أقدم البلدان الرأسمالية وأغناها بالمستعمرات كما سنرى ذلك؛ والبلدان الآخرا - الولايات المتحدة وألمانيا - هما البلدان الأكثر تقدماً من حيث سرعة التطور ومن حيث درجة انتشار الاحتكارات الرأسمالية في الإنتاج. وتملك هذه البلدان الأربعة معاً ٤٧٩ مليار فرنك أي نحو ٨٠ بالمئة من الرأسمال المالي العالمي. ومعظم ما تبقى من العالم يقوم، لهذا الحد أو ذاك، بدور المدين ودافع الخراج لهذه البلدان - صيارفة العالم، "دعامات" الرأسمال المالي العالمي الأربع.

وينبغي علينا أن نتناول بوجه خاص ذلك الدور الذي يلعبه تصدير الرأسمال في إنشاء شبكة التبعية والترابط العالمية للرأسمال المالي.

٤ - تصدير الرأسمال

كان تصدير البضائع الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة، حيث كانت السيادة التامة للمزاحمة الحرة. وغدا تصدير الرأسمال الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات.

الرأسمالية هي الإنتاج البضاعي في مرحلة تطوره العليا التي تغدو فيها قوة العمل بضاعة كذلك. واتساع التبادل في داخل السبلاد ولا سيما على الصعيد العالمي هو السمة الخاصة المميزة للرأسمالية. أن تطور المشاريع والفروع الصناعية والبلدان بشكل متفاوت وبطفرات هو أمر محتوم في عهد الرأسمالية. في البدء غدت إنجلترا، قبل البلدان الأخرى، بلداً رأسمالياً. وفي أواسط القرن التاسع عشر، أخذت تدعي، وقد أقرت التجارة الحرة، بدور "مصنع العالم"، بدور مصدر المنتجات الجاهزة إلى جميع بلدان العالم التي كان ينبغي عليها أن تزودها بالخامات بالمقابل. ولكن احتكار إنجلترا هذا قد أخذ يتزعزع منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لأن عدداً من البلدان الأخرى قد صارت دولاً رأسمالية مستقلة، مدافعة عن نفسها بالرسوم الجمركية "الوقائية". وفي عشية القرن العشرين نرى تشكل نوع آخر من الاحتكارات: أولاً، اتحادات رأسماليين احتكارية في جميع بلدان الرأسمالية المتطورة؛ وثانياً، وضع احتكاري لبعض البلدان في منتهى الغنى بلغ فيها تراكم الرأسمال مقاييس هائلة. وقد حدث "قيض من الرساميل" ضخم في البلدان المتقدمة.

وبديهي أن مسألة فيض الرأسمال ما كانت لتطرح لو استطاعت الرأسمالية تطوير الزراعة المتأخرة الآن عن الصناعة تأخراً كبيراً في كل مكان، لو استطاعت الرأسمالية رفع مستوى معيشة جماهير السكان، المستوى الذي يبقى في كل مكان متاخماً للجوع والبؤس رغم التقدم التكنيكي المذهل. ولا يترك نقاد الرأسمالية من صغار البرجوازيين مناسبة ألا ويعمدون فيها إلى ذكر هذه "الحجة". ولكن الرأسمالية، في هذه الحالة، ما كانت لتكون رأسمالية، لأن التفاوت في التطور وانحطاط معيشة الجماهير إلى مستوى يتأخم الجوع هما شرطان وممهدان أساسيان لا بد منهما لأسلوب الإنتاج هذا. وما ظلت الرأسمالية رأسمالية، لا يوجه فيض الرأسمال إلى رفع مستوى معيشة الجماهير في بلاد معينة، لأن ذلك يسفر عن تخفيض أرباح الرأسماليين، بل يوجه إلى رفع الأرباح عن طريق تصدير الرأسمال إلى الخارج، إلى البلدان المتأخرة. والربح مرتفع في المعتاد في هذه البلدان المتأخرة، لأن الرساميل قليلة وأسعار الأرض منخفضة نسبياً والأجور زهيدة والخامات رخيصة. وما ينشئ إمكانية تصدير الرأسمال هو وجود جملة من البلدان المتأخرة قد انجذبت إلى تيار الرأسمالية العالمية ومدت فيها جملة من خطوط السكك الحديدية الرئيسية أو بدئ بمرورها وتهيأت فيها الظروف الأولية لتطور الصناعة والخ.. وتتشأ ضرورة تصدير الرأسمال عن واقع أن الرأسمالية قد "نضجت جداً" في عدد ضئيل من البلدان وأن الرأسمال (في ظروف تأخر الزراعة وبؤس الجماهير) لا يجد صعيداً "رابحاً" للتوظيف.

وها هي الأرقام التقريبية عن مقادير الرساميل التي وظفتها في الخارج ثلاثة بلدان رئيسية:^{٦٨}

الرأسمال الموظف في الخارج

(بمليارات الفرنكات)

سنوات	انجلترا	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—

^{٦٨} P. 58, 1902, L., «Imperialism» Hobson. (هوبسون، "الإمبريالية". الناشر). Riesser، المؤلف المذكور، ص ٣٩٥ و ٤٠٤؛ P. Arndt في «Weltwirtschaftliches Archiv», Bd. 7. 1916, S. 35 (ب. أرندت في "سجلات الاقتصاد العالمي"، مجلد ٧، سنة ١٩١٦، ص ٣٥. الناشر)؛ Neymarck في Bulletin (نيمارك في النشرة. الناشر)؛ هيلفريدنغ. "الرأسمال المالي"، ص ٤٩٢؛ Lloyd George (لويد جورج. الناشر)، خطاب في مجلس العموم في ٤ أيار (مايو) سنة ١٩١٥، «Daily Telegraph» (١٩١٥؛ B. Harms. «probleme der Weltwirtschaft». Jena, 1912, S.235. وغيرها. الناشر)؛ Dr. Siegmund Schilder. «Entwicklungstendenzen der Weltwirtschaft». Berlin, 1912, Bd. 1. S. 150 (الدكتور زيغمووند شيلدر "اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي". برلين، سنة ١٩١٢، مجلد ١، ص ١٥٠. الناشر)؛ George Paish. «Great Britain, s Capital Investments etc.» في «Journal of the Royal Statistical Society», vol. LXXIV. سنتي ١٩١٠ - ١٩١١، ص ١٦٧ وما يليها (جورج بيش. "توظيف رساميل بريطانيا العظمى الخ." في "مجلة جمعية الإحصاء الملكية"، مجلد ٧٤. الناشر)؛ Georges Diouritch. «L, Expansion des banques allemandes à l'étranger, ses rapports avec le développement économique de l, Allemagne». P., 1909, p. 84 (جورج ديوريتش. "توسع البنوك الألمانية في الخارج وعلاقته بالتطور الاقتصادي في ألمانيا". باريس، ١٩٠٩، ص ٨٤ الناشر).

ولا سيما الأسلحة والسفن وما شاكل ذلك. فقد عمدت فرنسا إلى هذه الوسيلة مراراً وتكراراً خلال العقدين الأخيرين من السنين (١٨٩٠ - ١٩١٠). لقد غدا تصدير الرساميل إلى الخارج وسيلة لتشجيع تصدير البضائع إلى الخارج. وفي هذا الحال تغدو الصفقات بين المشاريع الكبيرة جداً "متاخمة للرشوة" كما قال شيلدر^{٧٠} "بحذر". أن كروب في ألمانيا وشنيدر في فرنسا وأرمسترونغ في إنجلترا هم نموذج هذه الشركات المتصلة أوثق اتصال بالبنوك الكبرى وبالحكومة التي ليس من السهل "تجنبها" عند عقد قرض.

فرنسا التي منحت روسيا القروض قد "ضيقّت" عليها في المعاهدة التجارية المعقودة في ١٦ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٠٥ واشترطت بعض تنازلات حتى سنة ١٩١٧؛ وسلكت نفس السلوك في المعاهدة التجارية المعقودة مع اليابان في ١٩ آب (أغسطس) سنة ١٩١١. وقد كانت المزامحة بين النمسا وفرنسا في أمر تزويد صربيا بالعتاد الحربي أحد أسباب الحرب الجمركية التي دارت بين النمسا وصربيا من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١١ باستثناء انقطاع استمر سبعة أشهر. ففي كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٢ أعلن بول ديشانيل في مجلس النواب أن الشركات الفرنسية قد قدمت لصربيا من سنة ١٩٠٨ سنة ١٩١١ عتاداً حربياً بمبلغ ٤٥ مليون فرنك.

وجاء في تقرير قنصل النمسا - المجر في سان باولو (البرازيل): "يجري مد السكك الحديدية البرازيلية بمعظمه بالرساميل الفرنسية والبلجيكية والبريطانية والألمانية؛ وهذه البلدان تشتترط أثناء العمليات المالية المتصلة بمد السكك الحديدية أن يعهد إليها بتقديم مواد البناء اللازمة لمد السكك الحديدية".

وعلى هذه الصورة، ويمكننا أن نقول ذلك بالمعنى الحرفي للكلمة، يلقي الرأسمال المالي شبكه على جميع بلدان العالم. وتلعب دوراً هاماً في هذا الأمر البنوك المؤسسة في المستعمرات وكذلك فروعها. أن الإمبرياليين الألمان ينظرون بعين الحسد إلى البلدان الاستعمارية "القديمة"، التي ضمنت نفسها من هذه الناحية بصورة "موفقة" جداً: ففي سنة ١٩٠٤ كان لدى إنجلترا ٥٠ بنكاً في المستعمرات لها ٢٢٧٩ فرعاً (وفي سنة ١٩١٠: ٧٢ بنكاً لها ٥٤٤٩ فرعاً)؛ وكان لدى فرنسا ٢٠ بنكاً لها ١٣٦ فرعاً؛ ولدى هولنده ١٦ بنكاً لها ٦٨ فرعاً، في حين لم يكن لدى ألمانيا "سوى" ١٣ بنكاً لها ٧٠ فرعاً^{٧١}. والرأسماليون الأميركيون يحسدون بدورهم الرأسماليين الإنجليز والألمان. فقد رفعوا أصوات الشكوى في سنة ١٩١٥: "في أميركا الجنوبية ٥ بنوك ألمانية لها ٤٠ فرعاً و ٥ بنوك إنجليزية لها ٧٠ فرعاً... وقد وظفت إنجلترا وألمانيا خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة في الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي نحو ٤ بليونات (مليارات) دولار، وهما، بنتيجة ذلك، تتصرفان بـ ٤٦ بالمئة من مجموع تجارة هذه البلدان الثلاثة"^{٧٢}.

أن البلدان مصدرة الرساميل قد اقتسمت العالم فيما بينها بمعنى الكلمة المجازي. غير أن الرأسمال المالي قد أفضى إلى اقتسام مباشر للعالم.

^{٧٠} Schilder ، المؤلف المذكور، ص ص ٣٤٦، ٣٥، ٣٧١.

^{٧١} Riesser ، المؤلف المذكور، ص ٣٧٥، الطبعة الرابعة و Diouritch ، ص ٢٨٣.

^{٧٢} The Annals of the American Academy of political and Social Science, vol. LIX, May 1915, p. 301 (السجل السنوي لأكاديمية العلوم السياسية والاجتماعية الأميركية، المجلد ٥٩، أيار (مايو) سنة ١٩١٥، ص ٣٠١. الناشر). ونقرأ في المصدر نفسه، ص ٣٣١، أن الأخصائي المعروف في الإحصاء Paish (بيش) قد كتب في العدد الأخير من المجلة المالية «Statist» ("الإحصائي". الناشر)، مقدار مبلغ الرأسمال الذي صدرته إنجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولنده بـ ٤٠ مليار دولار، أي بـ ٢٠٠ مليار فرنك.

٥ - اقتسام العالم بين اتحادات الرأسماليين

أن اتحادات الرأسماليين الاحتكارية — الكارتيلات، السيديكات، التروستات — تقتسم فيما بينها بادئ ذي بدء السوق الداخلية، مؤمنة لنفسها السيطرة على الإنتاج في بلاد معينة بصورة مطلقة ما أمكن. لكن لا مناص للسوق الداخلية في عهد الرأسمالية من أن ترتبط بالسوق الخارجية. وقد أنشأت الرأسمالية السوق العالمية من أمد بعيد. وكلما كان يزداد تصدير الرأسمال وتتنوع شتى أنواع العلاقات بالخارج وبالمستعمرات وتتنوع "مناطق نفوذ" الاتحادات الاحتكارية الضخمة، كانت الأمور تسير "بصورة طبيعية" في اتجاه الاتفاق العالمي بين هذه الاتحادات، في اتجاه تشكل الكارتيلات العالمية.

وهذه درجة جديدة في تركز الرأسمال والإنتاج على النطاق العالمي ودرجة أعلى من السابقة إلى ما لا قياس له. فلنر كيف يتشكل هذا الاحتكار الأعلى.

أن الصناعة الكهربائية هي الصناعة الأكثر نموذجية بالنسبة لأحدث نجاحات التكنيك ولرأسمالية نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين. وقد تطورت بوجه خاص في أرقى بلدين من البلدان الرأسمالية الجديدة — الولايات المتحدة وألمانيا. فقد كان لأزمة سنة ١٩٠٠ في ألمانيا تأثير قوى جداً على اشتداد التمرکز في هذا الميدان. أن البنوك التي كانت في ذلك الوقت قد التحمت بالصناعة لدرجة كافية قد عجلت وعمقت لأقصى حد اثناء هذه الأزمة خراب المشاريع الصغيرة نسبياً وابتلاعها من قبل الكبيرة. وقد كتب بيدلس أن "البنوك قد كفت بالضبط عن مساعدة المشاريع التي كانت بأمس الحاجة إلى المساعدة مسببة بذلك في بادئ الأمر نهضة عاصفة، ثم الإفلاس الأكيد لتلك الشركات التي لم تكن على صلة وثيقة بها"^{٧٣}.

وبنتيجة ذلك سار التمرکز بعد سنة ١٩٠٠ بخطوات جبارة إلى الأمام. فقد كان في الصناعة الكهربائية قبل سنة ١٩٠٠ ثماني أو سبع "جماعات" تتألف كل منها من عدة شركات (مجموعها ثمان وعشرون شركة) وكانت كل جماعة تستند إلى عدد من البنوك من ٢ إلى ١١ بنكاً. وحوالي سنوات ١٩٠٨ - ١٩١٢ اندمجت جميع هذه الجماعات في جماعتين أو جماعة واحدة. وقد تم هذا السير على النحو التالي:

الجماعات في الصناعة الكهربائية:

^{٧٣} بيدلس، المؤلف المذكور، ص ٢٣٢.

قبل سنة فيلتون لامير أونيون سيمنس بيرغمان كوميرت شوكرت

١٩٠٠: و غليوم (اتحاد) وهالسكه وشركاه
A.E.G.

فيلتون ولامير A.E.G. سيمنس
(الشركة وهالسكه شوكرت)
في سنة
١٩٠٠
العامه
(الكهرباء)

A.E.G. سيمنس

حول سنة (الشركة العامة للكهرباء) وهالسكه - شوكرت
١٩٠٠: ("تعاون" وثيق من سنة ١٩٠٨)

أن الشركة الشهيرة (A. E. G.) (الشركة العامة للكهرباء) التي تضخمت على هذا الشكل، تهيمن على ١٧٥ - ٢٠٠ شركة (على أساس نظام "الاشتراك") وتتصرف برأسمال مجموعه يقرب من ١,٥ مليار مارك. ووكالاتها المباشرة وحدها في الخارج ٣٤ منها ١٢ شركة مساهمة في أكثر من ١٠ دول. ومنذ سنة ١٩٠٤ كانت الرساميل التي وظفتها الصناعة الكهربائية الألمانية في الخارج تقدر بـ ٢٣٣ مليون مارك منها ٦٢ مليوناً في روسيا. وغني عن القول أن "الشركة العامة للكهرباء" هي عبارة عن مشروع هائل "مركب" - شركاته الصناعية وحدها تبلغ ١٦ - وتنتج مختلف أصناف المنتجات من الأسلاك والعازلات حتى السيارات والطائرات. ولكن التمرکز في أوروبا كان كذلك جزءاً لا يتجزأ من مجرى التمرکز في أميركا. وهاكم كيف تم هذا السير:

"شركة الكهرباء العامة (General Electric^o)

أميركا: شركة تومبسون وهاوستون
تؤسس شركة لأوروبا
شركة أديسون تؤسس لأوروبا
"شركة أديسون الفرنسية" التي
تعطي براءاتها للشركة الألمانية
"الشركة العامة للكهرباء"
(A. E. G.)
ألمانيا: شركة "أونيون
لللكهرباء"

"الشركة العامة للكهرباء" (A. E. G.)

وهكذا تشكلت "دولتان" كهربائيتان "لا توجد في الأرض شركات كهربائية أخرى مستقلة عنهما بصورة تامة" كما كتب هينغ في مقاله "طريق تروست الكهرباء". أما فيما يخص مقادير عمليات هذين "التروستين" وحجم مشاريعهما فالأرقام التالية تعطي عن ذلك صورة وأن كانت بعيدة عن أن تكون كاملة:

الربح الصافي (بملايين الماركات)	عدد المستخدمين	تداول البضائع (بملايين الماركات)	سنوات	
٣٥,٤ ٤٥,٦	٢٨٠٠٠ ٣٢٠٠٠	٢٥٢ ٢٩٨	١٩٠٧ ١٩١٠	أميركا: "شركة الكهرباء العامة" (A. E. G.)

١٩٠٧	٢١٦	٣٠٧٠٠	١٤,٥
١٩١١	٣٦٢	٦٠٨٠٠	٢١,٧

وما أن حلت سنة ١٩٠٧ حتى عقد التروستان الأمريكي والألماني اتفاقية على تقاسم العالم. المزاحمة تزول. "شركة الكهرباء العامة" (A. E. G.) "تتال" "الشركة العامة للكهرباء" (A. E. G.) ألمانيا والنمسا وروسيا وهولنده والدانمارك وسويسرا وتركيا والبلقان. وقد عقدت اتفاقيات خاصة — سرية طبعاً — بشأن "الشركات البنات" التي تتغلغل في فروع صناعية جديدة وفي بلدان "جديدة" لم تقسم رسمياً بعد. وقد تقرر تبادل الاختراعات والتجارب^{٧٤}.

ويدرك المرء بالبداية مدى صعوبة مزاحمة هذا التروست الموحد والعالمي في الواقع، الذي يتصرف برأسمال يبلغ عدة مليارات والذي له "فروعه" ووكالاته وعملاته وعلاقاته وهلم جراً في جميع أصقاع العالم. ولكن اقتسام التروستين القويين للعالم لا ينفى طبعاً إعادة التقاسم إذا ما تبدلت نسبة القوى بنتيجة تفاوت التطور والحروب والإفلاسات وغير ذلك.

وصناعة البترول تعطي مثلاً بليغ الدلالة على محاولة إعادة التقاسم هذه، على الصراع من أجل إعادة التقاسم.

فقد كتب بيدلس في سنة ١٩٠٥ أن "سوق البترول العالمية هي الآن مقسمة بين جماعتين ماليتين كبيرتين: "تروست البترول" الأمريكي (Standard Oil C - y) العائد لروكفلر وصاحبي النفط الروسي في باكو روتشيلد ونوبل. والجماعتان على ترابط وثيق، ولكن احتكارهما مهدد منذ عدة سنوات من قبل خمسة أعداء^{٧٥}:

(١) نفاذ مصادر النفط الأميركية، (٢) مزاحمة شركة مانتاشيف في باكو، (٣) مصادر النفط في النمسا، و (٤) في رومانيا، (٥) مصادر النفط فيما وراء المحيطات ولا سيما في المستعمرات الهولندية (شركات صموئيل وشل الغنية جداً والمرتبطة كذلك بالرأسمال الإنجليزي). والفئات الثلاث الأخيرة من المشاريع متصلة بالبنوك الألمانية الكبرى وعلى رأسها "البنك الألماني" الضخم. وقد طورت هذه البنوك بصورة مستقلة ومنظمة صناعة النفط في رومانيا مثلاً لتكون "لها" نقطة ارتكاز. ففي سنة ١٩٠٧ قدر الرأسمال الأجنبي في صناعة البترول الرومانية بـ ١٨٥ مليون فرنك منها ٧٤ مليوناً رأسمالاً ألمانياً^{٧٦}.

وقد ابتدأ الصراع الذي يسمونه في الأدب الاقتصادي الصراع من أجل "اقتسام العالم". فمن جهة، "تروست بترول" وروكفلر، طمعاً منه في الاستيلاء على كل شيء، قد أسس "شركة بنت" في هولنده نفسها وشرع يشتري مصادر النفط في الهند الهولندية لينزل بهذا الشكل الضربة بعدوه الرئيسي: التروست الهولندي الإنجليزي "شل". ومن الجهة الأخرى، "البنك الألماني" وغيره من البنوك البرلينية سعت لأن "تحتفظ" لنفسها برومانيا وتوحيدها مع روسيا ضد روكفلر. وكان لهذا الأخير رساميل أكبر بما لا يقاس وتنظيم ممتاز لوسائل نقل البترول وإيصاله إلى المستهلكين. وكان على هذا الصراع أن ينتهي وقد انتهى في سنة ١٩٠٧ بهزيمة ساحقة مني بها "البنك الألماني" الذي وجد نفسه أمام واحد من أمرين: أما أن يصفى "مصالحة البترولية" بخسارة تبلغ الملايين وأما الخضوع. وقد أختار الحل الأخير وعقد مع "تروست البترول" اتفاقية غير مفيدة جداً "للبنك الألماني". وبموجب هذه الاتفاقية تعهد "البنك الألماني" بأن "لا يتخذ أي تدبير يضر بالمصالح الأميركية"، هذا وقد استدرك بأن الاتفاقية تفقد مفعولها في حالة ما إذا صدر في ألمانيا قانون عن احتكار الدولة للبترول.

وعندئذ بدأت "مهزلة البترول". فقد أخذ أحد ملوك المال الألمان، مدير "البنك الألماني" فون غفينر يشن عن طريق سكرتيره الشخصي شتاوس حملة دعاية من أجل احتكار البترول. وقد تحرك بكل ضخامته جهاز أكبر البنوك البرلينية بماله من "علاقات" واسعة، وبحث حناجر الصحف من الصرخات "الوطنية" ضد "تير" التروست الأمريكي، فاتخذ الريخستاغ في ١٥ آذار (مارس) سنة ١٩١١، بالإجماع تقريباً، قراراً يدعو الحكومة إلى وضع مشروع قانون عن احتكار البترول. وقد تشبثت الحكومة بهذه الفكرة "الشعبية"؛ و "البنك الألماني" الذي أراد خداع زميله الأمريكي وإصلاح أحواله عن طريق احتكار الدولة للبترول قد بدا كأنما ربح لعبته. وقد أخذ لعاب ملوك البترول الألمان يسيل لتصور الأرباح الفاحشة التي لا تقل عن أرباح أصحاب معامل السكر الروس... ولكن البنوك الألمانية الكبرى قد اختصمت فيما بينها من أجل اقتسام الغنيمة ففضحت "شركة الخصم" مطامع "البنك الألماني" الجشعة، هذا أولاً؛ وثانياً، خشيت الحكومة مغبة الصراع مع روكفلر، لأنه كان من المشكوك فيه جداً أن تحصل ألمانيا على البترول عن غير طريقه (ما دامت إنتاجية رومانيا ضعيفة)؛ وثالثاً، جاء

^{٧٤} Riesser، المؤلف المذكور؛ Diouritch، المؤلف المذكور؛ ص ٢٣٩؛ Kurt Heinig، المقال المذكور.

^{٧٥} بيدلس، ص ص ١٩٢ - ١٩٣.

^{٧٦} Diouritch، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

اعتماد مليار مارك في سنة ١٩١٣ لأعداد ألمانيا للحرب. وهكذا أجل مشروع الاحتكار وخرج "تروست بترول" روكفلر من الصراع ظافراً حتى حين.

وقد كتبت المجلة البرلينية "البك" قائلة بهذا الصدد أن ألمانيا لا تستطيع النضال ضد "تروست البترول" إلا إذا أقامت الاحتكار على التيار الكهربائي وحولت طاقة الماء إلى كهرباء رخيصة. واستطردت المجلة قائلة: "ولكن احتكار الكهرباء لا يأتي إلا عندما يحتاجه المنتجون، أي بالضبط عندما تقف صناعة الكهرباء على عتبة إفلاس كبير جديد، وعندما تصبح عاجزة عن العمل بصورة رابحة المحطات الكهربائية الهائلة الغالية التي تشيدها الآن في كل مكان "كونسرنات" الصناعة الكهربائية الخاصة والتي تحصل لها هذه "الكونسرنات" الآن على بعض حقوق احتكارية من المدن والدويلات والخ.. حينئذ تظهر ضرورة الاستفادة من طاقة المياه؛ ولكن لن يكون من الممكن تحويلها على حساب الدولة إلى كهرباء رخيصة، وسيأتي مرة أخرى إعطاؤها إلى "احتكار خاص تراقبه الدولة"، لأن الصناعة الخاصة قد عقدت عدة صفقات وضمنت لنفسها تعويضات كبرى... هكذا كان الأمر فيما يخص إحتكار القلي؛ وهذا هو حال احتكار البترول، وسيكون كذلك حال احتكار الكهرباء. وقد حان لاشتراكيي الدولة الذين تبهرهم المبادئ الخلابية أن يفهموا أخيراً أن الاحتكارات في ألمانيا لم تهدف ولم تقض في يوم إلى ما يعود بالنفع على المستهلكين أو حتى إلى إعطاء الدولة جزءاً من أرباح أصحاب الأعمال، بل كان هدفها على الدوام أن تشفي على حساب الدولة الصناعة الخاصة المطلة على هاوية الإفلاس"^{٧٧}.

يضطر الاقتصاديون البرجوازيون الألمان إلى الإدلاء بمثل هذه الاعترافات القيمة. وهي تظهر لنا بوضوح كيف تندمج الاحتكارات الخاصة واحتكارات الدولة في كل واحد في عهد الرأسمال المالي وأن هذه وتلك ليست في الواقع ألا حلقات في سلسلة الصراع الإمبريالي بين كبار الاحتكاريين من أجل اقتسام العالم.

وفي ميدان الملاحة التجارية أفضى اشتداد التمرکز الهائل كذلك إلى اقتسام العالم. وقد برزت في ألمانيا شركتان من كبريات الشركات: "هامبورغ - أميركا" و "لويد الألمانية الشمالية" ورأسمال كل منهما ٢٠٠ مليون مارك (أسهم وسندات) بواخرهما تتراوح قيمتها بين ١٨٥ - ١٨٩ مليون مارك. ومن الجهة الأخرى تأسس في الأول من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٠٣ في أميركا ما يسمى تروست مورغان، "الشركة العالمية للملاحة التجارية" التي تضم ٩ من شركات الملاحة الأميركية والإنجليزية وتتصرف برأسمال يبلغ ١٢٠ مليون دولار (٤٨٠ مليون مارك). وفي سنة ١٩٠٣ نفسها عقدت بين العمالقين الألمانين وهذا التروست الأميركي الإنجليزى اتفاقية بشأن تقاسم العالم بالاتصال مع تقاسم الأرباح. وقد تنازلت الشركتان الألمانيان عن المزاحمة في الشحن بين إنجلترا وأميركا. وقد "انقسمت" الموانئ بدقة وأنشئت لجنة مشتركة للمراقبة وغير ذلك. وعقدت الاتفاقية لمدة عشرين سنة وتضمنت تحفظاً للحيلة ينص على أنها تفقد مفعولها في حالة الحرب"^{٧٨}.

وبلغ الدلالة كذلك تاريخ تأسيس الكارتييل العالمي لقضبان السكك الحديدية. فقد قامت معامل قضبان السكك الحديدية في إنجلترا وبلجيكا وألمانيا بأول محاولة لإنشاء هذا الكارتييل في سنة ١٨٨٤، أثناء الانحطاط الصناعي الشديد. وقد اتفقت على عدم المزاحمة في الأسواق الداخلية العائدة للبلدان التي تشملها الاتفاقية وعلى اقتسام الأسواق الخارجية فيما بينها على أساس النسب التالية: ٦٦ بالمئة لانجلترا و ٢٧ بالمئة لألمانيا و ٧ بالمئة لبلجيكا. وتركت الهند بأكملها لانجلترا. وقد شنت ضد شركة انجليزية بقيت خارج الاتفاقية حرب مشتركة سددت تكاليفها من نسبة مئوية معينة من مجموع المبيعات. ولكن هذا الحلف قد أنهى في سنة ١٨٨٦ عندما خرجت منه شركتان انجليزيان. وجدير بالذكر أن الاتفاق لم يحصل خلال مراحل النهضة الصناعية التي تلت.

في أوائل سنة ١٩٠٤ تأسس سينديكا الفولاذ في ألمانيا. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٤ أعيد تأسيس الكارتييل العالمي لقضبان السكك الحديدية بالمعدلات التالية: إنجلترا - ٥٣ بالمئة، ألمانيا - ٨٣، ٢٨ بالمئة، بلجيكا - ٦٨، ١٧ بالمئة. ثم انضمت إليه فرنسا بمعدلات ٤، ٨ بالمئة و ٥، ٨ بالمئة و ٦، ٤ بالمئة في السنوات الأولى والثانية والثالثة إضافة على ١٠٠ بالمئة، أي من حاصل ١٠٤، ٨ بالمئة وهلم جراً. وفي سنة ١٩٠٥ أنضم إلى الكارتييل "تروست الفولاذ" الأميركي ("الشركة العامة للفولاذ") ثم النمسا وأسبانيا. وقد كتب فوغلشتين في سنة ١٩١٠: "لقد تم اقتسام الأرض الآن، ولم يبق لكبار المستهلكين، وبالدرجة الأولى سكك حديد الدولة، إلا أن يحيوا كالشاعر في سموات المشتري ما دام العالم قد اقتسم دون أن يحسب لمصالحهم أي حساب"^{٧٩}.

ولنذكر أيضاً سينديكا الزنك العالمي المؤسس في سنة ١٩٠٩ والذي حدد بصورة دقيقة مقاييس الإنتاج بين خمس فرق من المعامل: الألمانية والبلجيكية والفرنسية والأسبانية والانجليزية؛ ثم تروست البارود العالمي وهو، حسب تعبير ليفمن، "اتحاد وثيق على أحدث طراز

^{٧٧} «Dię Bank», 1912, 2, 629, 1036, 1913, 1, 338.

^{٧٨} ريسر، المؤلف المذكور، ص ١٢٥.

^{٧٩} Vogelstein. «Organisationsformen» ص ١٠٠.

بين جميع مصانع المواد المتفجرة في ألمانيا اقتسم العالم فيما بعد، إذا جاز التعبير، بالاتفاق مع معامل الديناميت الفرنسية والأميركية المنظمة على شاكلته"^{٨٠}.

وقد حسب ليفمن بالمجموع في سنة ١٨٩٧ نحو ٤٠ كارتيلاً عالمياً اشتركت فيها ألمانيا وفي سنة ١٩١٠ نحو مئة. أن بعض الكتاب البرجوازيين (الذين أنضم إليهم الآن كاوتسكي الذي ارتد بصورة تامة عن موقفه الماركسي، عن موقف سنة ١٩٠٩ مثلاً) يقولون برأي مفاده أن الكارتيلات العالمية، وهي مظهر من أبرز مظاهر اكتساب الرأسمال للصيغة العالمية، تبعث الأمل باستتباب السلام بين الشعوب في عهد الرأسمالية. وهذا الرأي سخيّف تماماً من الناحية النظرية، وهو من الناحية العملية عبارة عن سفسطة وطريقة غير شريفة للدفاع عن أرذل الإنتهازية. فالكارتيلات العالمية تبين الدرجة التي بلغت الآن الاحتكارات الرأسمالية والغرض الذي تتصارع من أجله اتحادات الرأسماليين. وهذه الناحية الأخيرة هي الأمر الأهم؛ إذ أنها هي وحدها التي تبين لنا مغزى الأحداث التاريخي والاقتصادي، لأن شكل الصراع يمكنه أن يتغير وهو يتغير على الدوام تبعاً لأسباب مختلفة طابعها خاص وموقت نسبياً، في حين أن كنه الصراع ومحتواه الطبقي لا يمكن أن يتغيرا بحال ما بقيت الطبقات. ومن المفهوم أن من مصلحة البرجوازية الألمانية مثلاً، التي أنضم إليها كاوتسكي في جوهر الأمر في محاكماته النظرية (وسنتناول ذلك فيما بعد)، طمس فحوى الصراع الاقتصادي الراهن (اقتسام العالم) وأبرز هذا الشكل من أشكال الصراع تارة وذاك تارة أخرى. ويقترف كاوتسكي الخطأ نفسه. ذلك لأن القضية ليست قضية البرجوازية الألمانية طبعاً، بل قضية البرجوازية العالمية. فالرأسماليون يقتسمون العالم لا لأنهم فطروا على شر خاص، بل لأن التمرکز قد بلغ درجة ترغم على ولوج هذا الطريق للحصول على الربح؛ هذا وهم يقتسمونه "حسب الرأسمال"، "حسب القوة" — لأنه لا توجد وسيلة أخرى للتقاسم في ظل نظام الإنتاج البضاعي والرأسمالية. ولكن نسبة القوى تتغير تبعاً للتطور الاقتصادي السياسي؛ ولفهم الأحداث الجارية ينبغي أن نفهم المسائل التي يحلها تغير نسبة القوى؛ أما مسألة ما إذا كان هذا التغير اقتصادياً "صرفاً" أو غير اقتصادي (عسكرياً مثلاً) فهي مسألة ثانوية لا يمكنها أن تغير شيئاً في الآراء الأساسية عن العهد الحديث في الرأسمالية. فالاستعاضة عن مسألة فحوى الصراع والصفقات بين اتحادات الرأسماليين بمسألة شكل الصراع والصفقات (وهو اليوم سلمي وغداً غير سلمي وبعد غد غير سلمي كذلك) يعني الانحطاط إلى حضيض السفسطانيين.

أن عهد الرأسمالية الحديثة يبين لنا أن ثمة علاقات تتكون بين اتحادات الرأسماليين على صعيد اقتسام العالم اقتصادياً وأن ثمة علاقات تتكون بمحاذاة ذلك وتبعاً لذلك بين الاتحادات السياسية، بين الدول، على صعيد اقتسام العالم إقليمياً، على صعيد الصراع من أجل المستعمرات، "الصراع من أجل الرقاع الاقتصادية".

^{٨٠} A. 2. «Kartelle und Trusts», Liefmann. ، ص ١٦١.

٦ – اقتسام العالم بين الدول الكبرى

يعطي الجغرافي أ. سوبان في مؤلفه "اتساع أراضي مستعمرات أوروبا"^{٨١} النتيجة المختصرة التالية لهذا السير في نهاية القرن التاسع عشر:

النسبة المئوية للأراضي العائدة للدول الأوروبية صاحبة المستعمرات
(بما فيها الولايات المتحدة):

الزيادة	سنة ١٩٠٠	سنة ١٨٧٦	
+ ٧٩,٦ بالمئة	٩٠,٤ بالمئة	١٠,٨ بالمئة	في أفريقيا
+ 42,١ بالمئة	٩٨,٩ بالمئة	٥٦,٨ بالمئة	في بولنيزيا
+ ٥,١ بالمئة	٥٦,٦ بالمئة	٥١,٥ بالمئة	في آسيا
—	١٠٠,٠ بالمئة	١٠٠,٠ بالمئة	في أستراليا
- ٠,٣ بالمئة	٢٧,٢ بالمئة	٢٧,٥ بالمئة	في أميركا

ويخلص سوبان إلى النتيجة التالية: "فالسمة المميزة لهذه المرحلة هي إذن اقتسام أفريقيا وبولنيزيا". وبما أنه لا توجد في آسيا وفي أميركا أراض غير مشغولة، أي غير عائدة لدولة من الدول، ينبغي علينا أن نوسع استنتاج سوبان وأن نقول أن السمة المميزة للمرحلة المذكورة هي الاقتسام النهائي للأرض، لا بمعنى استحالة إعادة التقاسم، — فإعادة التقاسم هي بالعكس أمر ممكن ومحتم — بل بمعنى أن السياسة الاستعمارية التي تمارسها الدول الرأسمالية قد أنجزت الاستيلاء على الأراضي غير المشغولة في كوكبنا. ولأول مرة بدأ العالم مقسماً بشكل لا يمكن معه في المستقبل إلا إعادة التقاسم، أي انتقال الأراضي من "مالك" لآخر، لا انتقالها من حالة أراض لا مالك لها إلى ذات "مالك".

فنحن نجتاز، إذن، عهداً خاصاً من سياسة استعمارية عالمية مرتبطة أوثق ارتباطاً بـ "أحدث درجة في تطور الرأسمالية"، بالرأسمال المالي. ولذا من الضروري أن نتناول قبل كل شيء الوقائع بالتفصيل لكي نتبين بما أمكن من الدقة ما يميز هذا العهد عن العهود السابقة وكذلك وضع الأمور الراهن. ويتبادر إلى الذهن هنا بادئ ذي بدء سؤالان عمليان: هل يلاحظ اشتداد السياسة الاستعمارية وتفاقم الصراع من أجل المستعمرات في عهد الرأسمال المالي بالضبط، وكيف اقتسم العالم من هذه الناحية في الوقت الراهن. يحاول الكاتب الأميركي موريس في كتابه عن تاريخ الاستيلاء على المستعمرات^{٨٢} تعميم المعلومات عن مساحة مستعمرات إنجلترا وفرنسا وألمانيا في مختلف مراحل القرن التاسع عشر. وها هي، باختصار، النتائج التي توصل إليها:

مساحة المستعمرات

سنوات	إنجلترا		فرنسا		ألمانيا	
	المساحة السكان	(بملايين الأميال المربعة)	المساحة السكان	(بملايين الأميال المربعة)	المساحة السكان	(بملايين الأميال المربعة)
١٨٣٠/١٨١٥	١٢٦,٤	٠,٢	٠,٥	—	—	—
١٨٦٠	١٤٥,١	٠,٢	٣,٤	—	—	—
١٨٨٠	٢٦٧,٩	٠,٧	٧,٥	—	—	—
١٨٩٩	٣٠٩,٠	٣,٧	٣,٧	١,٠	١٤,٧	١,٠

^{٨١} A. Supan. «Die territoriale Entwicklung der europäischen Ko - lonien». 1906. ص ٢٥٤ (أ. سوبان. "اتساع أراضي مستعمرات أوروبا". الناشر).

^{٨٢} Henry C. Morris. «The History of Colonization». N. Y., 1900 vol. II, pp. 88, I, 419, II, 304 (هنري ك. موريس. "تاريخ الاستيلاء على المستعمرات". نيويورك، سنة ١٩٠٠، المجلد ٢، ص ٨٨، ١، ٤١٩، ٢، ٣٠٤. الناشر).

أن مرحلة اشتداد الاستيلاء على المستعمرات اشتداداً هائلاً هي بالنسبة لإنجلترا سنوات ١٨٦٠ - ١٨٨٠ واشتداداً ملحوظاً جداً في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. ومرحلة الاشتداد الهائل بالنسبة لفرنسا وألمانيا هي العقدان الأخيران بالضبط. وقد رأينا فيما تقدم أن رأسمالية ما قبل عهد الاحتكار، رأسمالية سيادة المزاومة الحرة قد بلغت أوج تطورها في مرحلة سنوات ١٨٦٠ - ١٨٨٠. وها نحن نرى الآن أنه بعد هذه المرحلة بالضبط تبتدئ "النهضة" الكبرى في الاستيلاء على المستعمرات ويحدثم للغاية وطيس الصراع من أجل اقتسام أراضي العالم. ولا مجال للشك إذن في أن انتقال الرأسمالية إلى درجة الرأسمالية الاحتكارية، إلى الرأسمال المالي، مرتبط باحتدام الصراع من أجل اقتسام العالم.

يشير هوبسون في مؤلفه عن الإمبريالية إلى مرحلة سنوات ١٨٨٤ - ١٩٠٠ باعتبارها مرحلة اشتداد "توسع" الدول الأوروبية الرئيسية. وبموجب حساباته، تملك إنجلترا خلال هذا الوقت ٣,٧ ملايين ميل مربع يسكنها ٥٧ مليون نسمة؛ وفرنسا ٣,٦ ملايين ميل مربع يسكنها ٣٦ ½ مليون نسمة؛ وألمانيا ١ مليون ميل مربع يسكنها ١٤,٧ مليون نسمة؛ وبلجيكا ٩٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٣٠ مليون نسمة؛ والبرتغال ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٩ ملايين نسمة. أن ركض جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما منذ سنوات العقد التاسع هو واقع يعرفه الجميع في تاريخ الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

في أوج ازدهار المزاومة الحرة في إنجلترا، في مرحلة سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠، كان قاداتها السياسيون البرجوازيون ضد السياسة الاستعمارية وكانوا يعتبرون المستعمرات وانفصالها التام عن إنجلترا أمراً محتوماً ومفيداً. ففي مقالة عن "الإمبريالية الانجليزية الحديثة"^{٨٣} ظهرت في سنة ١٨٩٨ يشر م. بير إلى أن رجال الدولة الانجليز يميل عموماً أشد الميل إلى الإمبريالية هو ديسرائيلي قد قال في سنة ١٨٥٢ أن "المستعمرات هي أحجار طاحون في رقبتنا".

وفي أواخر القرن التاسع عشر كان سيسيل رودس وجوزيف تشمبرلين بطلي الساعة في إنجلترا كانا يبشران بالإمبريالية على المكشوف ويمارسان السياسة الإمبريالية بمنتهى القحة!

وجدير بالذكر أن قادة البرجوازية الإنجليزية السياسيين هؤلاء كانوا في ذلك الحين يرون بوضوح العلاقات بين جذور الإمبريالية الحديثة الاقتصادية الصرف أن أمكن القول والاجتماعية السياسية. فقد كان تشمبرلين يروج بالإمبريالية باعتبارها "سياسة أصيلة، حكيمة، مقصدة" مشيراً بصورة خاصة إلى المزاومة التي تصادفها إنجلترا الآن في السوق العالمية من جانب ألمانيا وأميركا وبلجيكا. الخلاص في الاحتكار — هكذا كان يقول الرأسماليون وهم يؤسسون الكارتيلات والسينديكات والتروستات. الخلاص في الاحتكار — كان يردد زعماء البرجوازية السياسيون مسرعين إلى الاستيلاء على أنحاء العالم التي لم تقتسم بعد. وقد روى الصحفي ستيد أن صديقه الحميم سيسيل رودس قد حدثه في سنة ١٨٩٥ عن نظراته الإمبريالية بقوله: "كنت أس في الأيست أند (حي العمال في لندن) وحضرت اجتماعاً من اجتماعات العمال العاطلين، وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها إلى آخرها صرخات: الخبز! الخبز! وإثناء عودتي إلى البيت كنت أفكر بما رأيت وافقتعت أوضح من السابق بأهمية الإمبريالية... أن الفكرة التي أصبو إليها هي حل المسألة الاجتماعية، أعني: لكيما ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية فتاكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولى على أراض جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم. فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، هي مسألة البطون. فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا إمبرياليين"^{٨٤}.

هذا ما قاله في سنة ١٨٩٥ سيسيل رودس المليونير وملك المال والمسؤول الرئيسي عن الحرب الإنجليزية — البويرية؛ ولكن دفاعه عن الإمبريالية، وأن كان فظاً وقحاً، لا يختلف في الجوهر عن "نظرية" السادة ماسلوف، زوديكوم، بوتريسوف، دافيد، ومؤسس الماركسية الروسية ومن على شاكلتهم. فقد كان سيسيل رودس اشتراكياً — شوفينياً أشرف قليلاً...

ولكيما نعطي صورة أقرب إلى الدقة ما أمكن عن تقاسم أراضي العالم وعن التغيرات التي تحدثت في هذا الحقل خلال العشرات الأخيرة من السنين نستفيد من المعلومات التي أعطاها سوبان في مؤلفه المذكور حول مستعمرات جميع دول العالم. يأخذ سوبان سنتي ١٨٧٦ و ١٩٠٠؛ ونحن نأخذ سنة ١٨٧٦، إذ أنها نقطة أحسن اختيارها، لأن تطور رأسمالية أوروبا الغربية في عهد ما قبل الاحتكار يمكن أن يعتبر قد انتهى بالأجمال وبوجه عام حول هذا التاريخ — ونأخذ سنة ١٩١٤ مستعبيين عن أرقام سوبان بأرقام أحدث مأخوذة عن "الجدول الجغرافية والإحصائية" لهوبنر. يكتفي سوبان بالمستعمرات؛ ونحن نعتقد أن من المفيد — لتكملتنا صورة تقاسم

^{٨٣} «Die Neue Zeit», XVI, I, 1898, S. 302.

^{٨٤} «Die Neue Zeit», XVI, I, 1898, S. 304.

العالم — أن نضيف معلومات مختصرة عن البلدان غير المستعمرة وعن أشباه المستعمرات التي نعتبر ضمنها بلاد والصين وتركيا: فالأولى قد غدت مستعمرة بصورة تامة تقريباً، أما الثانية والثالثة فتتدرجان إلى هذه النهاية.

ويكون الحاصل ما يلي: (راجعوا ص ٥١٥).

يبين لنا هذا الجدول بجلاء كيف "انتهى" تقاسم العالم على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد تضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى لحد هائل بعد سنة ١٨٧٦: أكثر من النصف، من ٤٠ إلى ٦٥ مليون كيلومتر مربع. والزيادة تبلغ ٢٥ مليون كيلومتر مربع، أي بزيادة النصف عن مساحة البلدان مالكة المستعمرات (١٦,٥ مليون). وفي سنة ١٨٧٦ لم يكن لدى ثلاث دول أي مستعمرة، أما الرابعة، فرنسا، فلم يكن لديها مستعمرات تقريباً. وفي سنة ١٩١٤ كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤,١ مليون كيلومتر مربع، أي مساحات تزيد على مساحة أوروبا بنسبة تقارب النصف ويبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة. أن التفاوت في توسيع المستعمرات كبير جداً. فإذا قارنا مثلاً فرنسا وألمانيا واليابان التي لا تختلف كثيراً من حيث المساحة وعدد السكان وجدنا أن الأولى من هذه البلدان قد اقتنتت من المستعمرات (من حيث المساحة) نحو ثلاثة أضعاف ما اقتنته الثانية والثالثة مجتمعتين. لكن من حيث مقادير الرأسمال المالي قد تكون فرنسا في بداية المرحلة المذكورة أغنى بعدة إضعاف أيضاً من ألمانيا واليابان مجتمعتين. وعدا الظروف الاقتصادية الصرف وعلى أساسها، تؤثر على اتساع مساحات المستعمرات الظروف الجغرافية وغيرها. ورغم سعة الخطوة التي خطتها خلال العقود الأخيرة من السنين تسوية العالم والتقريب بين ظروف الاقتصاد والمعيشة في مختلف البلدان تحت ضغط الصناعة الضخمة والتبادل والرأسمال المالي، ما زال الفرق على كل حال كبيراً، نلاحظ بين الدول الست المذكورة، من جهة، بلداناً رأسمالية فتية تقدمت بسرعة خارقة (أميركا، ألمانيا، اليابان)؛ ومن جهة أخرى، بلدي التطور الرأسمالي القديم اللذين كان تقدمهما في الوقت الأخير أبطأ جداً من تقدم البلدان الأنفة الذكر (فرنسا وإنجلترا)؛ ومن الجهة الثالثة، البلد الأكثر تأخراً من الناحية الاقتصادية (روسيا) الذي أحيطت فيه الإمبريالية الرأسمالية الحديثة، أن أمكن القول، بشبكة كثيفة جداً من علاقات عهد ما قبل الرأسمالية.

وإلى جانب مستعمرات الدول الكبرى قد وضعنا المستعمرات غير الواسعة العائدة للدول الصغيرة. هذه المستعمرات هي، أن أمكن القول، الهدف المباشر "لتقاسم جديد" للمستعمرات ممكن ومحتمل. وعلى الأغلب ما كانت هذه الدول الصغيرة لتحفظ بمستعمراتها لو لم توجد بين الدول الكبرى تناقضات مصالح واحتكاكات الخ.، تعيق اتفاقها على تقاسم الغنيمة. أما فيما يخص الدول "شبه المستعمرة" فهي مثل الأشكال الانتقالية التي تصادف في جميع ميادين الطبيعة المجتمع. فالرأسمال المالي هو قوة

	المستعمرات		المتروبولات		المجموع	
	سنة ١٨٧٦		سنة ١٩١٤		سنة ١٩٤١	
	كيلومتر مربع	نسمة	كيلومتر مربع	نسمة	كيلومتر مربع	نسمة
انجلترا . . .	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٣٣,٨	٤٤٠,٠
روسيا . . .	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا . . .	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥	١١,١	٩٥,١
ألمانيا . . .	—	—	٢,٩	١٢,٣	٣,٤	٧٧,٢
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان . . .	—	—	٠,٣	١٩,٢	٠,٧	٧٢,٢
المجموع لدول كبرى.	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥,٠	٥٢٣,٤	٨١,٥	٩٦٠,٦
مستعمرات الدول الأخرى (بلجيكا، هولنده وغيرهما)	٩,٩	٤٥,٣	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩
أشباه المستعمرات (بلاد فارس، الصين، تركيا)	١٤,٥	٣٦١,٢	١٤,٥	٣٦١,٢	١٤,٥	٣٦١,٢
البلدان الأخرى	٢٨,٠	٢٨٩,٩	٢٨,٠	٢٨٩,٩	٢٨,٠	٢٨٩,٩
مجموع الأرض	١٣٣,٩	١٦٥٧,٠	١٣٣,٩	١٦٥٧,٠	١٣٣,٩	١٦٥٧,٠

مستعمرات الدول الكبرى: (بملايين الكيلومترات المربعة وملايين السكان)

كبرى ويمكننا أن نقول فاصلة في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث أن باستطاعتها أن تخضع لنفسها وهي تخضع في الواقع حتى الدول التي تتمتع باستقلالها السياسي الناجز؛ وسنرى الآن المثل على ذلك. ولكن من البديهي أن ما يعطي الرأسمال المالي الوضع "الأفضل" والنفع الأكبر هو ذلك الخضوع الذي يتبع فقدان البلدان والشعوب المستعبدة لاستقلالها السياسي. والبلدان شبه المستعمرة هي نموذجية باعتبارها "بين بين" في هذا المضمار. ومن المفهوم أن الصراع من أجل هذه البلدان شبه التابعة كان لابد أن يحتدم بصورة خاصة في عهد الرأسمال المالي ما دامت بقية العالم قد اقتسمت.

لقد وجدت سياسة الاستيلاء على المستعمرات ووجدت الإمبريالية قبل أن تبلغ الرأسمالية مرحلتها الحديثة وحتى قبل الرأسمالية. فروما القائمة على نظام العبودية كانت تمارس سياسة الاستيلاء على المستعمرات وتحقيق الإمبريالية. ولكن البحث "بصورة عامة" في الإمبريالية، مع نسيان أو استصغار شأن الفرق الجذري بين النظم الاجتماعية الاقتصادية يؤول حتماً إلى هذر فارغ أو إلى تبجح من نوع المقارنة بين "روما العظمى وبريطانيا العظمى"^{٨٥}، فحتى السياسة الاستعمارية التي مارسها الرأسمالية في مراحلها السابقة تختلف اختلافاً جوهرياً عن سياسة الرأسمال المالي الاستعمارية.

أن الخاصية الأساسية في الرأسمالية الحديثة هي سيطرة الاتحادات الاحتكارية التي يؤسسها كبار أصحاب الأعمال. وهذه الاحتكارات هي أوطد ما تكون حين تنفرد بوضع يدها على جميع مصادر الخامات؛ وقد رأينا بأي اندفاع توجه اتحادات الرأسماليين العالمية جهودها لكي تنتزع من الخصم كل إمكانية للمزاحمة ولكي تشتري مثلاً مطبوعات الحديد أو حقول النفط وهلم جراً. وحيازة المستعمرات هي وحدها ما يعطي الاحتكارات الضمانة التامة للنجاح ضد كل طوارئ الصراع مع المنافس - حتى في حالة ما إذا رغب المنافس في الدفاع عن نفسه باستصدار قانون عن إقامة احتكار الدولة. فكلما تقدمت الرأسمالية في تطورها، وكلما بدأ بصورة أوضح نقص الخامات وكلما استعرت المزاحمة واشتد الركض وراء مصادر الخامات في العالم كله، احتدم الصراع من أجل حيازة المستعمرات.

وقد كتب شيلدر: "بالإمكان أن نجرؤ على تأكيد قد يبدو للبعض غريباً، وهو أن نمو السكان المدينين والصناعيين قد يصطدم في مستقبل قريب لحد ما بقبضة نقص خامات الصناعة لحد أكبر جداً من نقص المواد الغذائية". وهكذا يشتد مثلاً نقص الخشب الذي ترتفع أسعاره دون انقطاع والجلد والخامات اللازمة لصناعة النسيج. "تحاول اتحادات الصناعيين إيجاد توازن بين الزراعة والصناعة في نطاق الاقتصاد العالمي كله. وعلى سبيل المثل يمكن ذكر الاتحاد العالمي لجمعيات صناعة خيوط القطن الذي وجد من سنة ١٩٠٤ في جملة من الدول الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي لجمعيات صناعة خيوط الكتان المؤسس على نفس الطراز في سنة ١٩٠١"^{٨٦}.

يحاول الأصلاحيون البرجوازيون وبينهم بوجه خاص الكاوتسكيون الحاليون أن يقللوا طبعاً من أهمية هذا النوع من الوقائع بقولهم أن "بالإمكان" الحصول على الخامات في السوق الحرة بدون السياسة الاستعمارية "ذات التكاليف الكبيرة والخطرة" وأن "بإمكان" زيادة عرض الخامات زيادة كبيرة "بمجرد" تحسين ظروف الزراعة بوجه عام. ولكن هذه الأقاويل تغدو دفاعاً عن الإمبريالية وتجيلاً لوجهها لإنهاء قائمة على نسيان الخاصية الرئيسية في الرأسمالية الحديثة: الاحتكار. تغيب السوق الحرة شيئاً فشيئاً في طيات الماضي، فالسينديكاتات والتروستات الاحتكارية تبتزها من يوم لآخر؛ أما "مجرد" تحسين ظروف الزراعة فينحصر في تحسين حالة الجماهير ورفع الأجور وتقليل الأرباح. ولكن هل توجد في غير مخيلات الإصلاحيين ذوي الكلمات المعسولة تروستات يمكنها أن تهتم بحالة الجماهير بدلاً من الاستيلاء على المستعمرات؟

لا يقصر الرأسمال المالي اهتمامه على مصادر الخامات المكتشفة وحدها، بل يهتم كذلك بمصادر الخامات المحتملة، لأن التنقيب يتقدم في أيامنا بسرعة لا يتصورها العقل؛ والأراضي غير الصالحة اليوم قد تغدو صالحة غداً إذا أوجدت لذلك طرائق جديدة (ولهذا الغرض يستطيع بنك من البنوك الكبرى تجهيز بعثة خاصة من المهندسين والخبراء الزراعيين الخ.) وإذا انفق رأسمال كبير. والشئ نفسه فيما يخص التنقيب عن الثروات المعدنية والأساليب الجديدة لتحضير هذه الخامات أو تلك واستفادة منها الخ.، وهلم جراً. ومن هنا لا مفر للرأسمال المالي من أن ينزع إلى توسيع أراضيه الاقتصادية وحتى أراضيه بوجه عام. وعلى غرار التروستات التي تقدر أملاكها برأسمال منفوخ ضعفين أو ثلاثة أضعاف، حاسبة الأرباح "المحتملة" في المستقبل (لا الأرباح الراهنة)، حاسبة نتائج الاحتكار المقبلة، يطمح الرأسمال المالي بوجه عام إلى الاستيلاء على أكثر ما يمكن من الأراضي مهما كانت وحيثما كانت وبأية وسيلة كانت، آخذاً بعين الاعتبار مصادر الخامات المحتملة وخوفاً من التأخر في الصراع المسعور من أجل آخر قطعة من العالم غير المقسّم أو من أجل إعادة تقاسم القطع التي تم اقتسامها.

^{٨٥} C. P. Lucas. «Greater Rome and Greater Britain». Oxf., 1912 (ك. ب. لوكاس. "روما العظمى وبريطانيا العظمى". أوكسفورد، سنة ١٩١٢. الناشر). أو Earl of Cromer. «Ancient and modern Imperialism». L., 1910 (الكونت كرومر. "الإمبريالية القديمة والحديثة". لندن، سنة ١٩١٠. الناشر). ^{٨٦} Schilder، المؤلف المذكور، ص ٣٨ - ٤٢.

يبدل الرأسماليون الإنجليز قصارى جهدهم لتطوير إنتاج القطن في مستعمرتهم مصر. ففي سنة ١٩٠٤ زرع القطن في ٦,٠ مليون هكتار من مجموع ٣,٢ مليون هكتار من الأراضي المزروعة، أي أكثر من الربع. ويسير الرأسماليون الروس على نفس النمط في مستعمرتهم تركستان. ذلك لأن هذه الطريق تسهل لهم التغلب على مزاحمتهم الأجانب، تسهل لهم الوصول إلى احتكار مصادر الخامات وإنشاء تروست للنسيج أكثر توفيراً ورياحاً ذي إنتاج "مركب" يركز في يد واحدة جميع مراحل إنتاج ومعالجة القطن.

أن مصالح تصدير الرأسمال تدفع كذلك إلى الاستيلاء على المستعمرات، لأن من الأسهل في أسواق المستعمرات (وأحياناً لا يمكن ألا فيها) إزاحة المزاحم بالطرق الاحتكارية وتأمين الطلب وتوطيد "العلاقات" اللازمة وهلم جراً.

أن البناء الفوقي غير الاقتصادي القائم على أساس الرأسمال المالي، سياسة وإيديولوجية هذا الأخير — كل هذا يشدد السعى إلى الاستيلاء على المستعمرات. وقد صدق هيلفريدنغ إذ قال: "أن الرأسمال المالي لا يريد الحرية، بل السيطرة". وقد قال كاتب برجوازي فرنسي، وكأنه يطور ويكمل أفكار سيسيل رودس المذكورة أعلاه^{٨٧}، أنه ينبغي أن تضاف الأسباب الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية التي تنشأ عنها السياسة الاستعمارية الراهنة: "ونتيجة لاشتداد تعقد الحياة والصعوبات التي لا تضغط على جماهير العمال وحسب، بل وعلى الطبقات الوسطى، يترامى في جميع بلدان المدينة القديمة "الضجر والنقمة والأحقاد مهددة الأمن العام؛ وطاقة خارقة عن مجراها الطبقي العادي ينبغي استخدامها، ينبغي تشغيلها في الخارج لكيلا يحدث انفجار في الداخل"^{٨٨}.

وما دمنا في معرض الحديث عن السياسة الاستعمارية في عهد الإمبريالية الرأسمالية ينبغي أن نشير إلى أن الرأسمال المالي والسياسة الدولية الملزمة له التي تتخلص في الصراع بين الدول الكبرى من أجل اقتسام العالم اقتصادياً وسياسياً يخلقان جملة من أشكال انتقالية من تبعية الدول. فما يميز هذا العهد ليس فقط الفريقان الأساسيان من البلدان: المالكة للمستعمرات والمستعمرات، بل كذلك مختلف أشكال البلدان التابعة، المستقلة رسمياً من الناحية السياسية والواقعة عملياً في شبك التبعية المالية والديبلوماسية. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى شكل من هذه الأشكال — البلدان شبه المستعمرة. والأرجنتين مثلاً هي نموذج شكل آخر.

فقد كتب شولتزه — غيفرينتير في مؤلفه عن الإمبريالية البريطانية: "أن أميركا الجنوبية ولا سيما الأرجنتين في حال تبعية مالية للنسب لدرجة ينبغي نعتها بأنها تقريباً مستعمرة تجارية بريطانية"^{٨٩}. واستناداً إلى تقارير قنصل النمسا — المجر في بوينوس آيرس في سنة ١٩٠٩ قدر شيلدر الرساميل التي وظفتها إنجلترا في الأرجنتين ٨,٧٥ مليار فرنك. ومن اليسير على المرء أن يتصور مدى وثوق الصلات التي يكتسبها بحكم ذلك، الرأسمال المالي الإنجليزي — و"صديقه" الحميم، الدبلوماسية الإنجليزية — مع برجوازية الأرجنتين وأوساطها القائدة لكامل حياتها الاقتصادية والسياسية.

والبرتغال مع استقلالها السياسي تعطينا مثلاً لشكل من أشكال التبعية المالية والديبلوماسية يختلف بعض الشيء. البرتغال هي دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنها في الواقع تحت الحماية البريطانية منذ أكثر من ٢٠٠ سنة، من زمن الحرب من أجل العرش الأسباني (١٧٠١ - ١٧١٤) (٢٥٦). فقد دافعت إنجلترا عنها وعن مستعمراتها بقصد توطيد مواقعها في الصراع ضد خصمها، أسبانيا وفرنسا. وقد حصلت إنجلترا في المقابل على منافع تجارية وعلى أفضل الشروط لتصدير البضائع ولا سيما الرساميل إلى البرتغال ومستعمراتها وعلى إمكانية الاستفادة من موانئ وجزر البرتغال وخطوطها التلغرافية والخ، وهلم جراً^{٩٠}. وهذا النوع من العلاقات قد وجد على الدوام بين الدول الكبرى والصغرى، ولكنه في عهد الإمبريالية الرأسمالية يغدو نظاماً عاماً ويكون جزءاً من مجموع علاقات "تقاسم العالم"، ويصبح حلقات في سلسلة عمليات الرأسمال المالي العالمي.

ولكي ننهي من مسألة تقاسم العالم ينبغي علينا أن نشير كذلك إلى ما يلي. أن الأدب الأميركي والأدب الإنجليزي لم يكونا الوحيدين اللذين طرحا هذه المسألة بكل صراحة ووضوح بعد الحرب الأسبانية الأميركية والحرب الإنجليزية البويرية في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين. والدب الألماني الذي كان يراقب "الإمبريالية البريطانية" بكل "غيرة" لم يكن كذلك الوحيد الذي بحث هذا الواقع بصورة مستمرة. فقد طرحت هذه المسألة كذلك في الأدب البرجوازي الفرنسي بشكل جلي واسع بمقدار ما يمكن تصور ذلك من وجهة

^{٨٧} راجعوا هذا الكتاب، ص ٥١٢. الناشر.

^{٨٨} Wahl. «La France aux colonies» (فال. "فرنسا في المستعمرات". الناشر)، نقلا عن Henry Russier. «Le Partage de l'Océanie». P., 1905, P. 165 (هنري روسيه. "تقاسم أوقيانوسيا". باريس، سنة ١٩٠٥، ص ١٦٥. الناشر).

^{٨٩} Schulze - Gaevernitz. «Britischer Imperialismus und englischer Freihandel zu Beginn des 20ten Jahrhunderts». Lpz., 1906، ص ٣١٨ (شولتزه - غيفرينتير. "الإمبريالية البريطانية والتجارة الإنجليزية الحرة Sartorius v. Waltershausen. «Das volkswirtschaftliche System der Kapi - talanlage im Auslande». Berlin, 1907. S. 46 (سارتيوريوس فون فالترسهاوزن. "النظام الاقتصادي لتوظيف الرأسمال في الخارج". برلين، سنة ١٩٠٧، ص ٤٦. الناشر).

^{٩٠} شيلدر، المؤلف المذكور، مجلد ١، ص ١٦٠ - ١٦١.

النظر البرجوازية. فلنستشهد بالمؤرخ دريو الذي كتب في مؤلفه: "القضايا السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر" في فصل "الدول الكبرى وتقاسم العالم": "في غضون السنوات الأخيرة احتلت دول أوروبا وأميركا الشمالية جميع البقاع الشاغرة في العالم باستثناء الصين. وقد جرت على هذا الصعيد عدة نزاعات وتبدلات لمناطق النفوذ هي نذير انفجارات أفضع في المستقبل القريب. إذ أنه تنبغي السرعة: فالأمم التي لم تؤمن نفسها من هذه الناحية مهددة بعدم الحصول أبداً على حصتها وبعدم الاشتراك في استثمار الكرة الأرضية، هذا الاستثمار الهائل الذي سيكون واقعاً من الوقائع الأساسية في القرن المقبل (أي العشرين). ولهذا السبب استولت على أوروبا وأميركا جميعهما في الوقت الأخير حمى توسيع المستعمرات، حمى "الإمبريالية"، التي هي ابرز السمات المميزة لأواخر القرن التاسع عشر". ويستطرد المؤلف: "في هذا التقاسم للعالم، في هذا الركض المسعور وراء الكنوز وكبريات أسواق الأرض لا يوجد أي تناسب على الإطلاق بين القوة النسبية للإمبراطوريات المؤسسة في هذا القرن، التاسع عشر، وبين المكان الذي تحتله في أوروبا الأمم التي أسستها. فالدول المهيمنة في أوروبا والمتصرفة بمصائرهما ليست مهيمنة في العالم بالقدر نفسه. ولما كانت سعة المستعمرات، والأمل بالحصول على ثروات لا تزال مجهولة، سيدان دون شك تأثيرهما منعكساً على قوة الدول الأوروبية النسبية، فأن مسألة المستعمرات — "الإمبريالية" أن شئت — التي قد غيرت الظروف السياسية في أوروبا نفسها ستغيرها بحكم ذلك أكثر فأكثر"^{٩١}.

^{٩١} J. - E Driault. «Problèmes politiques et sociaux». P., 1900 (ج. - ي. دريو. "القضايا السياسية والاجتماعية". باريس. الناشر).

٧ – الإمبريالية مرحلة خاصة في الرأسمالية

ينبغي علينا الآن أن نحاول استخلاص بعض النتائج، تعميم ما قلناه فيما تقدم عن الإمبريالية. لقد نشأت الإمبريالية باعتبارها تطوراً واستمراراً مباشراً لما فطرت عليه الرأسمالية بوجه عام من خصائص أساسية. ولكن الرأسمالية لم تصبح إمبريالية رأسمالية إلا عندما بلغت في تطورها درجة معينة، عالية جداً، عندما أخذ يتحول إلى نقيضه بعض من أخص خصائص الرأسمالية، عندما تكونت وظهرت على طول الجبهة كلها سمات مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى. والأمر الأساسي في هذا السير هو من الناحية الاقتصادية حلول الاحتكارات الرأسمالية محل المزاخمة الحرة الرأسمالية. فالمزاخمة الحرة هي أخص خصائص الرأسمالية والإنتاج البضاعي بوجه عام؛ والاحتكار هو نقيض المزاخمة الحرة المباشر، ولكن هذه الأخيرة أخذت تتحول أمام عيوننا إلى احتكار، منشئة الإنتاج الضخم ومزيجة الإنتاج الصغير، مُحلّة الأضخم محل الضخم، دافعة تركز الإنتاج والرأسمال إلى درجة نشأت وتتشأ عنها الاحتكارات: الكارتيلات والسينديكات والتروستات والرأسمال المندمج فيها لنحو عشرة من البنوك التي تنصرف بالمليارات. وفي الوقت نفسه لا تزال الاحتكارات المزاخمة الحرة التي نشأت عنها، بل تعيش فوقها وإلى جانبها، مولدة لهذا السبب جملة من التناقضات والاحتكاكات والنزاعات في منتهى الشدة والقوة. فالاحتكار هو انتقال من الرأسمالية إلى نظام أعلى.

ولئن كانت هناك ضرورة لتعريف الإمبريالية تعريفاً غاية في الإيجاز، ينبغي أن يقال: الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار. ومثل هذا التعريف يضم الأمر الرئيسي، لأن الرأسمال المالي هو رأسمال بضعة من البنوك الاحتكارية الكبرى اندمج في رأسمال اتحادات الصناعيين الاحتكارية، هذا من جهة؛ ومن الجهة الأخرى، أن تقاسم العالم هو انتقال من سياسة استعمارية تشمل دون عائق أقطاراً لم تستول عليها بعد أية دولة رأسمالية إلى سياسة استعمارية تقوم على احتكار حيازة بقاع الأرض المقسمة بأكملها.

ولكن التعاريف الموجزة للغاية وأن كانت ملائمة لأنها تلخص الأمر الرئيسي، لا تكفي مع ذلك ما دامت ثمة حاجة لتستخلص منها سمات في منتهى الأهمية تصف الظاهرة التي ينبغي تعريفها. شرطي نسبي وأنها لا تستطيع أبداً أن تشمل جميع وجوه علاقات ظاهرة في حالة تطورها الكامل، ينبغي إعطاء الإمبريالية تعريفاً يشمل علاقاتها الخمس الأساسية التالية: (١) تركز الإنتاج والرأسمال تركزاً بلغ في تطوره حداً من العلو أدى إلى نشوء الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية؛ (٢) اندماج الرأسمال البنكي في الرأسمال الصناعي ونشوء الطغمة المالية على أساس "الرأسمال المالي" هذا؛ (٣) تصدير الرأسمال، خلافاً لتصدير البضائع يكتسب أهمية في منتهى الخطورة؛ (٤) تشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقسم العالم؛ و (٥) انتهى تقاسم الأرض إقليمياً فيما بين كبريات الدول الرأسمالية. فالإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والرأسمال المالي وأكتسب تصدير الرأسمال أهمية كبرى وابتدأ تقاسم العالم بين التروستات العالمية وانتهى تقاسم الأرض كلها إقليمياً بين كبريات البلدان الرأسمالية.

وسنرى فيما بعد كيف يمكن ويجب تعريف الإمبريالية تعريفاً آخر إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار فقط المفاهيم الأساسية، الاقتصادية الصرف (التي يقتصر عليها التعريف المذكور)، بل كذلك المكان الذي تحتله في التاريخ المرحلة الراهنة في الرأسمالية بالنسبة للرأسمالية بوجه عام أو علاقة الإمبريالية والاتجاهين الأساسيين في حركة العمال. وينبغي أن نشير الآن إلى أن الإمبريالية بالمفهوم المذكور هي دون شك عبارة عن مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية. ولكي نمكن القارئ من تكوين فكرة عن الإمبريالية معللة أكثر ما يكون، سعينا قصداً وعمداً إلى إيراد أكثر ما يمكن من آراء الاقتصاديين البرجوازيين المضطربين إلى الاعتراف بوقائع الاقتصاد الرأسمالي الحديث الثابتة التي لا يمكن الشك فيها بحال. وللغرض نفسه ذكرنا إحصاءات مفصلة تمكن من تبين الحد الذي بلغه نمو الرأسمال البنكي الخ.، من تبين الأمر الذي تجلّى فيه بالضبط تحول الكمية إلى كيفية، تحول الرأسمالية المتطورة إلى إمبريالية. وغني عن القول طبعاً أن جميع الحدود في الطبيعة والمجتمع شرطية ومتحركة وأن من السخافة النقاش مثلاً حول تعيين العام أو العقد الذي تم فيه "بصورة نهائية" قيام الإمبريالية.

ولكن النقاش حول تعريف الإمبريالية أمر لا مناص منه بالدرجة الأولى مع كاوتسكي، النظري الماركسي الرئيسي في عهد ما يسمى بالأممية الثانية، أي في السنوات ٢٥ الممتدة من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٩١٤. لقد عارض كاوتسكي بكل حزم في سنة ١٩١٥ وحتى منذ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٤ الأفكار الأساسية التي تضمنها تعريفنا للإمبريالية، معلناً أنه لا ينبغي أن يفهم من الإمبريالية "مرحلة" أو درجة بلغها الاقتصاد، بل سياسة، سياسة معينة "يفضلها" الرأسمال المالي وأنه لا يصح اعتبار الإمبريالية و "الرأسمالية الحديثة" شيئاً واحداً، وأنه إذا فهم المرء أن الإمبريالية تعني "جميع ظواهر الرأسمالية الحديثة" — الكارتيلات، الحماية، سيطرة المالبين، السياسة الاستعمارية — عندئذ تؤول مسألة ضرورة الإمبريالية بالنسبة للرأسمالية إلى "تكرار ريك" إذ أنه في هذه الحالة "تكون الإمبريالية بالبداهة ضرورة حيوية للرأسمالية" والخ. ونحن نعرب عن فكرة كاوتسكي بأكثر ما يمكن من الدقة إذا ما ذكرنا تعريفه للإمبريالية، التعريف

الموجه مباشرة ضد جوهر الأفكار التي لخصناها (لأن الاعتراضات الصادرة عن معسكر الماركسيين الألمان الذين ظلوا يروجون بمثل هذه الأفكار خلال سنوات عديدة معروفة لكاوتسكي من زمن بعيد باعتبارها اعتراضات تيار معين في الماركسية).
وينص تعريف كاوتسكي:

"الإمبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية العالية التطور. وهي تتخلص بنزوع كل أمة رأسمالية صناعية إلى أن تلحق بنفسها أو أن تخضع لنفسها المزيد والمزيد من البقاع الزراعية (حرف التشديد لكاوتسكي) بصرف النظر عن الأمم التي تقطنها"^{٩٢}.
وهذا التعريف لا يساوي قلامة ظفر، لأنه يبرز بشكل وحيد الجانب، أي بصورة كيفية، المسألة القومية وحدها (وأن كانت في منتهى الأهمية بحد ذاتها أو في علاقتها بالإمبريالية) ويربطها بصورة كيفية وغير صحيحة بالرأسمال الصناعي وحده في البلدان التي تلحق الأمم الأخرى ولأنه يبرز بنفس الصورة الكيفية وغير الصحيحة إلحاق البقاع الزراعية.

الإمبريالية هي نزوع إلى الإلحاق - هذا ما ينحصر فيه القسم السياسي من تعريف كاوتسكي. وهو صحيح، ولكنه ناقص كل النقص، لأن الإمبريالية من الناحية السياسية هي بوجه عام نزوع إلى العنف والرجعية. بيد أن ما يهمنا من الأمر هنا هو ناحيته الاقتصادية التي أدرجها كاوتسكي نفسه في تعريفه هو. أن مواطن الخطأ في تعريف كاوتسكي تقفاً العين. فما يميز الإمبريالية على وجه التحقيق ليس الرأسمال الصناعي، بل الرأسمال المالي. وليس من قبيل الصدفة أن أفضت السرعة الكبرى في تطور الرأسمال المالي في فرنسا مع أضعاف الرأسمال الصناعي إلى اشتداد سياسة الإلحاق (الاستعمارية) لأقصى حد في سنوات العقد التاسع من القرن الماضي. وما يميز الإمبريالية على وجه التحقيق ليس النزوع إلى إلحاق البقاع الزراعية وحدها، بل حتى الصناعية الأكثر تطوراً (مطامع ألمانيا فيما يخص بلجيكا، وفرنسا فيما يخص اللورين) لأن انتهاء تقاسم الأرض يرغم، لدى إعادة التقاسم، على مد اليد إلى أي بقعة، هذا أولاً؛ وثانياً، من سمات الإمبريالية الجوهرية تنافس عدد من الدول الكبرى في النزوع إلى السيطرة، أي إلى الاستيلاء على الأراضي لا بقدر ما تحتاجها لنفسها مباشرة، بل بقدر ما تحتاجها لأضعاف الخصم وتقويض سيطرته (ألمانيا بمسبب الحاجة إلى بلجيكا كنقطة ارتكاز ضد إنجلترا؛ وإنجلترا بمسبب الحاجة إلى بغداد كنقطة ارتكاز ضد ألمانيا وهلم جراً).

يستشهد كاوتسكي بوجه خاص - ومراراً وتكراراً - بالإنجليز الذين أقروا، على ما يزعم، المعنى السياسي الصرف لكلمة "الإمبريالية" كما يفهمها هو كاوتسكي. فلنأخذ الإنجليزي هوبسون ولنقرأ في كتابه "الإمبريالية" الصادر في سنة ١٩٠٢:
"تختلف الإمبريالية الحديثة عن القديمة أولاً، بأنها تحل محل نزعات إمبراطورية واحدة متعاطمة نظرية وعمل إمبراطوريات متنافسة تسترشد كل منها بنزعة متماثلة إلى التوسع السياسي وإلى النفع التجاري؛ وثانياً، بأنها تعطي على المصالح التجارية المصالح المالية أو المتعلقة بتوظيف الرأسمال"^{٩٣}.

ونحن نرى أن كاوتسكي غير محق في الواقع أبداً إذ يستشهد بالإنجليز بوجه عام (الا إذا كان يريد الاستشهاد بالإمبرياليين الإنجليز المبتدئين أو بالذين يكيلون المديح علناً للإمبريالية). ونحن نرى أن كاوتسكي الذي يدعي أنه ما زال يدافع عن الماركسية يخطو في الواقع خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع الاشتراكي - الليبرالي هوبسون الذي يأخذ بعين الاعتبار بصورة أصح خاصيتين "تاريخيتين ملموستين" (وأن كاوتسكي يسخر في تعريفه من الدقة التاريخية بالضبط!) من خواص الإمبريالية الحديثة: (١) التنافس بين جملة من الدول الإمبريالية (٢) تفوق المالي على التاجر. أما إذا جرى الكلام، بصورة رئيسية، حول إلحاق بلاد زراعية من قبل بلاد صناعية فأن ذلك يعني التأكيد على تفوق دور التاجر.

أن تعريف كاوتسكي، عدا أنه غير صحيح وغير ماركسي، هو أساس لسلسلة كاملة من نظرات تقطع كل صلة مع النظرية الماركسية والعمل الماركسي على حد سواء، الأمر الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد. والنقاش الذي أثاره كاوتسكي حول الكلمات هو نقاش غير جدي على الإطلاق: أئينبغي أن يطلق على أحدث مراحل الرأسمالية اسم الإمبريالية أم درجة الرأسمال المالي. سمها كيف شئت، لا أهمية لذلك. أن كنه القضية في كون كاوتسكي يفصل سياسة الإمبريالية عن اقتصادها، زاعماً أن اللاحقات هي سياسة الرأسمال المالي "المفضلة"، ومعارضاً إياها بسياسة برجوازية أخرى يدعي أنها ممكنة على أساس الرأسمال المالي نفسه. يستنتج إذن أن الاحتكارات في الاقتصاد تتلاءم مع طراز سلوك في السياسة غير قائم على الاحتكار والعنف والغصب. يستنتج إذن أن تقاسم أقطار الأرض الذي تم في عهد الرأسمال المالي بالضبط والذي يؤلف أساس السمة المميزة لأشكال التنافس الراهنة بين كبريات الدول الرأسمالية يتلائم مع السياسة غير

^{٩٢} Die Neue Zeit, 1914, 2 (مجلد ٣٢)، ص ٩٠٩، ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤. قارنوا بـ ١٩١٥، ص ٢، ص ١٠٧ وما يليها.

^{٩٣} Hobson. «Imperialism» L., 1902, p. 324. (هوبسون: "الإمبريالية". لندن، سنة ١٩٠٢، ص ٣٢٤. الناشر).

الإمبريالية. ويكون الحاصل طمس وتلم حدة أهم تناقضات المرحلة الحديثة في الرأسمالية بدلاً من الكشف عن عمقها، ويكون الحاصل إصلاحية برجوازية بدلاً من الماركسية.

يناقش كاوتسكي مداح الإمبريالية واللاحقات الألماني كونوف، ذا التفكير السقيم الوقح: الإمبريالية هي الرأسمالية الحديثة؛ تطور الرأسمالية محتوم وتقدمي، معنى ذلك أن الإمبريالية تقدمية، معنى ذلك أنه ينبغي تملق الإمبريالية والنشأ عليها! وكأننا أمام شيء ما من نمط تلك الصورة المشوهة التي رسمها الشعبيون عن الماركسيين الروس في سنتي ١٨٩٤ - ١٨٩٥: مادام الماركسيون يعتبرون الرأسمالية في روسيا أمراً محتوماً وتقدمياً فينبغي عليهم أن يفتحوا خمارة وينصرفوا إلى غرس الرأسمالية. ويعترض كاوتسكي على كونوف: كلا، الإمبريالية ليست الرأسمالية الحديثة، بل هي شكل من أشكال سياسة الرأسمالية الحديثة لا غير، ويمكننا نحن وبنبغي علينا أن نناضل ضد هذه السياسة، أن نناضل ضد الإمبريالية، ضد اللاحقات وهلم جراً.

يبدو الاعتراض مقبولاً تماماً من حيث الشكل، ولكنه، في الواقع، عبارة عن تبشير بالاتفاق مع الإمبريالية أكثر نعمة وأحسن تستترا (وهو لذلك اشد خطراً)، لأن "النضال" ضد سياسة التروستات والبنوك، دون مساس بأسس اقتصاد التروستات والبنوك، يؤول إلى الإصلاحية والمسالمة البرجوازية وإلى تمنيات طيبة بريئة. أن نظرية كاوتسكي التي لا يجمعها بالماركسية جامع هي تجنب التناقضات الموجودة ونسيان أهم هذه التناقضات، بدلاً من الكشف عن كل عمقها. ومفهوم أن هذه "النظرية" لا تصلح إلا للدفاع عن فكرة الوحدة مع كونوف ومن على شاكلته!

وقد كتب كاوتسكي: "من وجهة النظر الاقتصادية الصرف ليس من المستحيل أن تجتاز الرأسمالية مرحلة جديدة أخرى تشمل فيها العسياسة الكارتيلات السياسية الخارجية، مرحلة الإمبريالية العليا"^{٩٤}، أي مرحلة ما فوق الإمبريالية، مرحلة اتحاد الدول الإمبريالية في العالم بأسره، لا الصراع فيما بينها، مرحلة إنتهاء الحروب في ظل الرأسمالية، مرحلة "استثمار مشترك للعالم من قبل الرأسمال المالي المتحد على النطاق العالمي"^{٩٥}.

ولا بد لنا أن نتناول فيما يأتي "نظرية الإمبريالية العليا" هذه لكي نبين بالتفصيل إلى أية درجة تتفصل هذه النظرية بصورة قاطعة نهائية عن الماركسية. أما هنا، فينبغي علينا، وفقاً للبرنامج العام الذي نتمشى عليه في هذا المؤلف، أن نلقي نظرة على المعلومات الاقتصادية الدقيقة المتصلة بهذه المسألة. "من وجهة النظر الاقتصادية الصرف" أيمن وجود "ما فوق الإمبريالية"، أم أننا أمام ما فوق الهذر؟ إذا فهم المرء وجهة النظر الاقتصادية الصرف على أنها التجريد "الصرف"، فكل ما يمكن قوله حينئذ يؤول إلى ما يلي: يسير التطور في اتجاه الاحتكارات، وعلى ذلك في اتجاه احتكار عالمي واحد، تروست عالمي واحد. هذا لا جدال فيه، ولكنه كذلك خال من كل معنى كما لو قال المرء أن "التطور يسير" في اتجاه إنتاج المواد الغذائية في المختبرات. و "نظرية" ما فوق الإمبريالية هي بهذا المعنى لغو لا طائل تحته كما لو قال المرء بـ"نظرية ما فوق الزراعة".

ولكن إذا تناول الكلام الظروف "الاقتصادية الصرف" لمرحلة الرأسمال المالي باعتبارها مرحلة محددة تاريخياً تقع في أوائل القرن العشرين، فإن أحسن رد على الصيغ المجردة الميتة بصدد "ما فوق الإمبريالية" (تلك الصيغ التي لا تستهدف إلا أمراً رجعياً للغاية: ألهاء الأنظار عن عمق التناقضات القائمة) هو معارضتها بالواقع الاقتصادي الملموس في الاقتصاد العالمي الراهن. أن أقاويل كاوتسكي عما فوق الإمبريالية، هذه الأقاويل الخالية من كل معنى، تشجع، فيما تشجع، الفكرة المغلوطة في عمقها والتي تصب الماء في طاحونة مداحي الإمبريالية، الفكرة القائلة بأن سيطرة الرأسمال المالي تخفف التفاوت والتناقضات في داخل الاقتصاد العالمي في حين أنها تشددتها في الواقع.

قام ر. كالفير في كتابه الموجز "توطئة في الاقتصاد العالمي"^{٩٦} بمحاولة لتلخيص أهم المعطيات الاقتصادية الصرف التي تمكن من تكوين فكرة ملموسة عن العلاقات في داخل الاقتصاد العالمي على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين. أنه يقسم العالم بأكمله إلى خمس "مناطق اقتصادية رئيسية": (١) منطقة أوروبا الوسطى (أوروبا كلها عدا روسيا وإنجلترا)؛ (٢) المنطقة البريطانية؛ (٣) المنطقة الروسية؛ (٤) منطقة آسيا الشرقية؛ (٥) المنطقة الأميركية، ضامناً المستعمرات إلى "مناطق" تلك الدول التي تعود إليها و "تاركاً جانباً" عدداً قليلاً من البلدان غير المقسمة حسب المناطق كبلاد فارس وأفغانستان وشبه جزيرة العرب في آسيا ومراكش والحشة في أفريقيا وغيرها. وها هي بالإيجاز المعطيات الاقتصادية التي ذكرها عن هذه المناطق: (راجعوا الصفحة ٥٣٣).

^{٩٤} 2, 1914, «Die Neue Zeit» (مجلد ٣٢)، ص ٩٢١، ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤. قارنوا بـ ١٩١٥، ٢، ص ١٠٧ وما يليها.

^{٩٥} 1, 1915, «Die Neue Zeit»، ص ١٤٤، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩١٥.

^{٩٦} R. Calwer. «Einführung in die Weltwirtschaft», Brl., 1906.

نرى ثلاث مناطق بلغت فيها الرأسمالية درجة عالية من التطور (تطورت فيها جداً طرق المواصلات والتجارة والصناعة): منطقة أوروبا الوسطى والمنطقة البريطانية والمنطقة الأميركية. بينها ثلاث دول مهيمنة على العالم: ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة. وتتنافسها الإمبرياليون وصراعها قد تقام غاية التفاهم لأن لدى ألمانيا منطقة صغيرة ومستعمرات قليلة؛ أن تشكل "أوروبا الوسطى" ما زال مسألة المستقبل وهي تولد في صراع مستمر. فالسمة المميزة لأوروبا بأكملها ما تزال التجزئة السياسية. والتمركز السياسي في المنطقتين البريطانية والأميركية هو، بالعكس، عال جداً؛ بيد أن الفرق هائل بين سعة مستعمرات الأولى وضآلة مستعمرات الثانية. أما في المستعمرات، فالرأسمالية قد أخذت في التطور وحسب ويحتدم الصراع من أجل أميركا الجنوبية.

وتطور الرأسمالية ضعيف في منطقتين — في المنطقة الروسية ومنطقة آسيا الشرقية. في المنطقة الأولى كثافة السكان في منتهى الضعف، وفي الثانية في منتهى الارتفاع؛ في الأولى، التمرکز السياسي عال جداً، وفي الثانية معدوم. واقتسام الصين لم يكد يبدأ، فالصراع بين اليابان والولايات المتحدة وغيرهما من أجل هذا البلد يستمر باستمرار.

المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم	المساحة بملايين الكيلومترات المربعة	السكان (بالملايين)	طرق المواصلات		التجارة	الصناعة		
			السكك الحديدية (بالآلاف الكيلومترات)	الأسطول التجاري (بملايين الأطنان)		استخراج		
						الحديد	الفحم الحجري	
								(بملايين الأطنان)
(١) أوروبا الوسطى . .	٢٧,٦ (٢٣,٦) ^{٩٧}	٣٨٨ (١٤٦)	٢٠٤	٨	٤١	٢٥١	١٥	٢٦
(٢) البريطانية .	٢٨,٩ (٢٨,٦) ^{٩٨}	٣٩٨ (٣٥٥)	١٤٠	١١	٢٥	٢٤٩	٩	٥١
(٣) الروسية .	٢٢	١٣١	٦٣	١	٣	١٦	٣	٧
(٤) آسيا الشرقية	١٢	٣٨٩	٨	١	٢	٨	٠,٠٢	٢
(٥) الأميركية .	٣٠	١٤٨	٣٧٩	٦	١٤	٢٤٥	١٤	١٩

قارنوا بهذا الواقع — بتنوع الظروف الاقتصادية والسياسية الهائل، بالتفاوت الكبير في سرعة تطور مختلف البلدان وغير ذلك، بالصراع المسعور بين الدول الإمبريالية — أقصوة كاوتسكي السخيفة عما فوق الإمبريالية "المسالمة". أفليست هذه محاولة رجعية من متعش مهلوع للاختفاء من الواقع الرهيب؟ والكارتيلات العالمية التي لكواتسكي جنيهاً! "ما فوق الإمبريالية" (كما "يمكن" أن يعلن إنتاج الأقراص في المختبر جنيهاً لما فوق الزراعة)، ألا تعطينا مثلاً عن تقاسم العالم وإعادة تقاسمه، عن الانتقال من التقاسم السلمي إلى غير السلمي وبالعكس؟ والرأسمال المالي الأميركي وغيره الذي اقتسم العالم كله سلمياً، حينما اشتركت ألمانيا، ولنقل مثلاً، في السينديكا العالمي لقضبان السكك الحديدية أو في التروست العالمي للملاحة التجارية، ألم يأخذ الآن في إعادة تقاسم العالم على أساس النسبة الجديدة بين القوى، التي تتغير بطريقة غير سلمية بتاتاً؟

أن الرأسمال المالي والتروستات لا تخفف التفاوت في سرعة تطور مختلف أقسام الاقتصاد العالمي، بل بالعكس، تزيد منه. وإذا ما تغيرت نسبة القوى، فهل يمكن، في ظل الرأسمالية، أن يوجد حل للتناقضات في غير القوة؟ ونجد في إحصاءات السكك الحديدية^{٩٩} معلومات

^{٩٧} بين الأهلة مساحة المستعمرات وعدد سكانها.

^{٩٨} بين الأهلة مساحة المستعمرات وعدد سكانها.

في منتهى الدقة عن تباين سرعة نمو الرأسمالية والرأسمال المالي في الاقتصاد العالمي بأكمله. فخلال العقود الأخيرة من سني التطور الإمبريالي تغير طول السكك الحديدية على النحو الآتي:

السكك الحديدية (بالوف الكيلومترات)			
+	سنة		
	١٩١٣	١٨٩٠	
١٢٢ +	٣٤٦	٢٢٤	أوروبا
١٤٣ +	٤١١		الولايات المتحد الأميركية
١٢٨ +	٢١٠	٢٦٨	جميع المستعمرات . . .
٢٢٢	٣٤٧	٨٢	الدولة المستقلة وشبه المستقلة في
٩٤ +	١٣٧	١٢٥	آسيا وأميركا
		٤٣	
	١١٠٤	٦١٧	المجموع

لقد تم تطور السكك الحديدية بأكبر سرعة إذن في المستعمرات والدول الآسيوية والأميركية المستقلة (وشبه المستقلة). ومن المعروف أن الرأسمال المالي العائد لـ ٤ - ٥ من كبريات الدول الرأسمالية هو صاحب القول الفصل في هذه الأفطار. فهذه المئتا ألف كيلومتر من خطوط السكك الحديدية الجديدة في المستعمرات وغيرها من بلدان آسيا وأميركا تعني أكثر من ٤٠ مليار مارك من الرساميل الموظفة حديثاً بشروط مفيدة للغاية مع ضمانات خاصة للعائدات وطلبات تؤمن الأرباح لمعامل صهر الفولاذ وغير ذلك وهلم جراً.

تتطور الرأسمالية بأكبر سرعة في المستعمرات وفي بلدان ما وراء المحيط. وتظهر بينها دول إمبريالية جديدة (اليابان). يتفاقم الصراع بين الدول الإمبريالية العالمية. ويزداد مبلغ الجزية التي يتقاضاها الرأسمال المالي من المشاريع الربحية جداً في المستعمرات وبلدان ما وراء المحيط. وعند اقتسام هذه "الغنيمة" يقع منها قسم كبير جداً في أيدي بلدان لم تشغل على الدوام المكان الأول في سرعة تطور القوى المنتجة. ففي الدول الكبرى مأخوذة مع مستعمراتها كان طول السكك الحديدية على النحو الآتي:

(الوف الكيلو مترات)

	سنة ١٩١٣	سنة ١٨٩٠	
١٤٥ +	٤١٣	٢٦٨	الولايات المتحدة . . .
١٠١ +	٢٠٨	١٠٧	الإمبراطورية البريطانية .
٤٦ +	٧٨	٣٢	روسيا
٢٥ +	٦٨	٤٣	ألمانيا
٢٢ +	٦٣	٤١	فرنسا
٣٣٩ +	٨٣٠	٤٩١	المجموع في ٥ دول . .

وهكذا نرى أن نحو ٨٠ بالمئة من مجموع طول السكك الحديدية متمركز في ٥ دول كبرى. ولكن تتركز تملك هذه الخطوط، تتركز الرأسمال المالي، هو أكبر من هذا بما لا يقاس، وذلك لن أصحاب الملايين الإنجليز والفرنسيين، مثلاً، يملكون القسم الأكبر من أسهم وسندات السكك الحديدية الأميركية والروسية وغيرها.

وزادت إنجلترا بفضل مستعمراتها شبكة سككـ"ها" الحديدية ١٠٠ ألف كيلومتر، أي أربعة أضعاف زيادة ألمانيا. هذا في حين يعرف الجميع أن تطور القوى المنتجة في ألمانيا خلال هذا الوقت ولا سيما تطور إنتاج استخراج الفحم الحجري وصهر الحديد قد سار بسرعة أكبر جداً من سرعته في إنجلترا، ناهيك عن فرنسا وروسيا. ففي سنة ١٨٩٢ أنتجت ألمانيا ٤,٩ ملايين طن من الحديد الزهر مقابل ٦,٨ ملايين في إنجلترا، بينما أنتجت في سنة ١٩١٢ - ٦, ١٧ مليون طن مقابل ٩,٠ ملايين طن؛ أي أنها تفوقت على إنجلترا تفوقاً هائلاً! ١٠٠ نتساءل: هل هنالك، في ظل الرأسمالية، وسيلة أخرى غير الحرب لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم الرأسمال من جهة، واقتسام المستعمرات و "مناطق النفوذ" للرأسمال المالي، من الجهة الأخرى؟

^{٩٩} Stat. Jahrbuch für das Deutsche Reich, 1915., Archiv für Eisenbahnwesen, 1892. (مجلة الإحصاء السنوية للدولة الألمانية، سنة ١٩١٥؛ سجلات السكك الحديدية، ١٨٩٢. الناشر)؛ وقد اضطررنا للاكتفاء بأرقام تقريبية عن توزيع خطوط السكك الحديدية بين مستعمرات مختلف الدول في سنة ١٨٩٠.

^{١٠٠} قارنوا كذلك: Edgar Crammond. «The Economic Relations of the British and German Empires» في Journal of the Royal Statistical Society, 1914, July, pp. 777 ss. (أدغار كريموند. "العلاقات الاقتصادية بين الإمبراطوريتين البريطانية والألمانية" في مجلة جمعية الإحصاء الملكية"، سنة ١٩١٤، تموز (يوليو)، ص ٧٧٧ وما يليها. الناشر).

٨ - طفيلية الرأسمالية وتعنفها

ينبغي علينا أن نتناول الآن ناحية أخرى مهمة جداً من نواحي الإمبريالية لا نقدر في معظم الاحيان حق قدرها في أكثر الأبحاث التي نتناول هذا الموضوع. فمن نواقص الماركسي هيلفردينغ أنه خطأ خطوة إلى وراء بالمقارنة مع اللاماركسي هوبسون. نحن نعني الطفيلية التي فطرت عليها الإمبريالية.

لقد سبق ورأينا أن الاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية. وهو احتكار رأسمالي، أي أنه ناشئ عن الرأسمالية وقائم ضمن الظروف العامة للرأسمالية وللإنتاج البضاعي والمزاحمة، ومتناقض مع هذه الظروف العامة تناقضاً دائماً لا مخرج منه. وهو، مع ذلك، ككل احتكار، يولد حتماً الميل إلى الركود والتعفن. فيما أنه تفرض أسعار احتكارية، ولو لزمان محدود، تزول بالتالي، لدرجة معينة، بواعث التقدم التكنيكي، وتبعاً لذلك كل تقدم آخر، كل حركة إلى أمام، ثم تظهر الإمكانية الاقتصادية لإعاقة التقدم التكنيكي بصورة مصطنعة. فلنضرب مثلاً: في أميركا اخترع المدعو أوينس ماكينة للفناني أحدثت ثورة صنع الفناني. فاشترى الكارنيل الألماني لمصانع الفناني براءات اختراع أوينس ووضعه في جواريره معيقاً استعمالها. وبطبيعة الحال لا يستطيع الاحتكار في ظل الرأسمالية أن يزيل المزاحمة من السوق العالمية بصورة نهائية ولبرهة طويلة (ونقول في سياق الحديث أن هذا سبب من أسباب سخافة نظرية ما فوق الإمبريالية). ومن الواضح أن إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح عن طريق إدخال التحسينات التكنيكية تعمل في صالح التغيرات. ولكن ما فطر عليه الاحتكار من ميل إلى الركود والتعفن يواصل عمله بدوره وهو يتغلب خلال وقت معين في بعض فروع الصناعة وفي بعض البلدان.

واحتكار حيازة المستعمرات الواسعة جداً، الغنية أو ذات الموقع الملائم، يعمل في نفس الاتجاه.

وبعد. أن الإمبريالية هي تراكم هائل للرأسمال النقدي في عدد قليل من البلدان يبلغ كما سبق ورأينا ١٠٠ - ١٥٠ مليار فرنك من الأوراق المالية. ومن هنا تنمو بصورة خارقة طبقة أو، بالأصح، فئة أصحاب المداخل، أي الأشخاص الذين يعيشون من "قص الكوبونات"، الأشخاص المنعزلين تماماً عن كل اشتراك في أي مشروع، أشخاص مهنتهم التعطل. وتصدير الرأسمال - وهو أساس من أهم أسس الإمبريالية الاقتصادية - يشدد لدرجة أكبر العزلة التامة لفئة أصحاب المداخل عن الإنتاج، ويسم بطابع الطفيلية كل البلاد التي تعيش من استثمار عمل عدد من بلدان ما وراء المحيطات والمستعمرات.

وقد كتب هوبسون: "في سنة ١٨٩٣ بلغ الرأسمال البريطاني الموظف في الخارج نحو ١٥ بالمئة من كل ثروة المملكة المتحدة"^{١١}. ونذكر بأن هذا الرأسمال قد ازداد، حوالي سنة ١٩١٥، ١٥٠ في المئة على وجه التقريب. ويستطرد هوبسون: "أن الإمبريالية العدوانية التي تكلف دافعي الضرائب ثمناً فادحاً والتي تتسم بأهمية ضئيلة بالنسبة للصناعي والتاجر... هي مصدر أرباح فاحشة للرأسمالي الذي يبحث عن مكان لتوظيف رأسماله..." (وقد أعرب عن هذه الفكرة بالإنجليزية بكلمة واحدة: "انفيستور" - "موظف"، صاحب دخل)... "ومجموع الدخل السنوي الذي تقبضه بريطانيا العظمى من كامل تجارتها مع الخارج والمستعمرات - صادرات وواردات - قد بلغ في سنة ١٨٩٩، حسب تقدير الإحصائي جيفان، ١٨ مليون جنيه سترليني (قرابة ١٧٠ مليون روبل) على اعتبار ٥, ٢ بالمئة من تداول مجموعة ٨٠٠ مليون جنيه سترليني". وهذا المبلغ على ضخامته لا يستطيع تفسير الإمبريالية البريطانية العدوانية. أن ما يفسره هو مبلغ يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ مليون جنيه سترليني هو عائد الرأسمال "الموظف"، هو إيرادات فئة أصحاب المداخل.

أن عائدات أصحاب المداخل هي خمسة أضعاف عائد التجارة الخارجية في أكبر بلد "تجاري" في العالم! هذا هو كنهه الإمبريالية والطفيلية الإمبريالية.

ومفهوم "الدولة صاحبة الدخل" (Rentnerstaat) أو الدولة المرابية يغدو لهذا السبب شائعاً في الأدب الاقتصادي عن الإمبريالية. لقد أنقسم العالم إلى حفنة من الدول المرابية وإلى أكثرية هائلة من الدول المدينة. وقد كتب شولتز - غيفرينيتز: "بين الرأسمال الموظف في الخارج تأتي في المقام الأول المبالغ الموظفة في البلدان التابعة سياسياً أو الحليفة: فإنجلترا تتمتع القروض لمصر واليابان والصين وأميركا الجنوبية. وعند الاقتضاء يلعب أسطولها الحربي دور الشرطي القضائي. وقوة إنجلترا السياسية تقيها من سخط المدنيين"^{١٢}. ويشير سارنوربوس فون فالترسهاوزن في مؤلفه "الاقتصاد الوطني وطريقته لتوظيف الرأسمال في الخارج" إلى هولنده باعتبارها نموذجاً للدولة

^{١١} Hobson، ص ص ٥٩، ٦٢.

^{١٢} Schulze - Gaevernitz. «Br. Imp.»، ص ٣٢٠ وغيرها.

صاحبة الدخل" ويقول أن إنجلترا وفرنسا تغدوان دولتين من هذا الطراز^{١٠٣}. ويقول شيلدر أن خمس دول صناعية هي "بلدان دائنة واضحة المعالم": إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا. وهو لا يذكر هولنده بينها ألا لأنها "ضعيفة التطور الصناعي"^{١٠٤}. والولايات المتحدة دولة دائنة حيال أميركا فقط.

وقد كتب شولتز — غيفرينيتز: "تتحول إنجلترا شيئاً فشيئاً من دولة صناعية إلى دولة دائنة، ومع أن الإنتاج الصناعي والتصدير الصناعي يزدادان من الناحية المطلقة، يرتفع، بالنسبة للاقتصاد الوطني كله، الوزن النسبي للمداخيل التي تتألف من الفوائد وعائدات الأسهم والإصدار والوساطة والمضاربة. وفي رأيي أن هذا الواقع بالذات هو الأساس الاقتصادي للنهوض الإمبريالي. فصلة الدائن بالمدين من صلة البائع بالمشتري"^{١٠٥}. وفيما يخص ألمانيا كتب صاحب مجلة "البناك" البرلينية لانسبورغ في سنة ١٩١١ في مقال عنوانه: "ألمانيا دولة صاحبة دخل" ما يلي: "في ألمانيا لا يحجمون عن السخريّة من رغبة الفرنسيين في التحول إلى أصحاب دخل. هذا وهم ينسون أنه فيما يخص البرجوازية تغدو الحالة في ألمانيا شيئاً فشيئاً أشبه بالحالة في فرنسا"^{١٠٦}.

أن الدولة صاحبة الدخل هي دولة الرأسمالية الطفيلية المتقيحة، وهذا الأمر يجد انعكاسه، لا محالة، في مثل هذه البلدان على جميع الظروف الاجتماعية والسياسية بوجه عام وعلى الاتجاهين الأساسيين في حركة العمال بوجه خاص. ولكيما نبين ذلك بأجلى شكل ممكن نترك الكلام لهوبسون باعتباره أفضل شاهد "عدل"، إذ يستحيل اتهامه بالتحيز "للأيمان الماركسي الحق"، ولأنه، من الجهة الأخرى، إنجليزي، أي إنسان مطلع على دقائق الأمور في أغنى البلاد بالمستعمرات والرأسمال المالي والخبرة الإمبريالية.

لقد وصف هوبسون تحت تأثير انطباعاته الحية من الحرب الإنجليزية البويرية صلة الإمبريالية بمصالح "الماليين" وتزايد أرباحهم من تقديم العتاد الحربي وغير ذلك وكتب يقول: "أن موجهي هذه السياسة ذات الطابع الطفيلي البين هم الرأسماليون؛ ولكن البواعث نفسها تفعل فعلها في فئات معينة من العمال. فأهم الفروع الصناعية في العديد من المدن تتوقف على العقود الحكومية. فالإمبريالية في مراكز صناعة التعدين وبناء السفن تتوقف لدرجة كبيرة على هذا الواقع". وثمة طرفان كانا يضعفان، برأي الكاتب، قوة الإمبراطوريات القديمة: (١) "الطفيلية الاقتصادية" و (٢) تشكيل الجيوش من الشعوب التابعة. "الأول هو عادة الطفيلية الاقتصادية وبحكمها تستفيد الدولة المسيطرة من مقاطعاتها ومستعمراتها والبلدان التابعة لاثراء طبقتها الحاكمة والرشوة طبقاتها السفلى لتبقى هادئة". ونضيف من جهتنا أن هذه الرشوة بأي شكل تحققت، لا بد لها، لتغدو أمراً ممكناً من الوجهة الاقتصادية، من أرباح فاحشة، احتكارية.

وفيما يخص الطرف الثاني كتب هوبسون "ومن أغرب إمارات عمى الإمبريالية ذلك الاستهتار الذي تتخبط به بريطانيا العظمى وفرنسا والأمم الإمبريالية الأخرى في هذا الطريق. وقد تخبطت بريطانيا العظمى الجميع. فمعظم المعارك التي استولينا بها على إمبراطوريتنا الهندية قد خاضتها جيوشنا المشكلة من الجنود المحليين؛ ففي الهند وفي مصر كذلك حديثاً توجد جيوش نظامية كبيرة تحت قيادة البريطانيين. ومعظم الحروب التي خضناها لغزو أفريقيا، عدا أفريقيا الجنوبية، قد خاضها من أجلنا الجنود المحليون".

ويقدر هوبسون من الناحية الاقتصادية على النحو التالي احتمال اقتسام الصين: "أن قسماً كبيراً من أوروبا الغربية قد يكتسب آنئذ المظهر والطابع اللذين ترتديهما الآن أقسام من هذه البلدان: جنوب إنجلترا، الريفييرا، المناطق الإيطالية والسويسرية التي يكثر فيها السياح ويقتنونها الأثرياء، ونعني حفنة ضئيلة من الأريستوقراطيين الأثرياء، الذين يتلقون العائدات والمرتبآت من الشرق البعيد ومعهم جماعة أكبر لحد ما من المستخدمين المحترفين والتجار وعدد أكبر من خدم البيوت وعمال وسائل النقل والصناعة المشغولة بإتمام المصنوعات شبه الجاهزة. أما الفروع الصناعية الرئيسية فتتلاشى آنئذ وتتدفق كميات كبرى من المواد الغذائية والمصنوعات شبه الجاهزة كجزية من آسيا وأفريقيا". "هذه هي الأفاق التي يفتحها لنا اتحاد أوسع بين الدول الغربية، اتحاد أوروبي بين الدول الكبرى؛ وهذا الاتحاد، فضلاً عن أنه لا يدفع إلى الأمام قضية الحضارة العالمية، يمكنه أن يكون خطر الطفيلية الغربية لدرجة هائلة: أن يبرز مجموعة من الأمم الصناعية الراقية تتقاضى طبقاتها العليا جزية ضخمة من آسيا وأفريقيا تمكّنها من إعالة جماعات كبيرة مروضة من الخدم والمستخدمين غير المشغولين في إنتاج الكميات الكبرى من المواد الزراعية والصناعية، بل في الخدمة الشخصية، أو تقوم تحت أشرف الأريستوقراطية المالية الجديدة بأعمال صناعية ثانوية. وعلى هؤلاء المستعدين لإهمال هذه النظرية" (وينبغي أن يقال: هذا المستقبل) "على اعتبارها غير جديرة بالاعتراث أن يمعنوا الفكر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مناطق إنجلترا الجنوبية الراهنة التي وصلت إلى هذا الحال. فليفكروا في السعة الكبرى التي يمكن أن يبلغها هذا النظام في حالة ما إذا أخضعت الصين اقتصادياً لأشراف مثل هذه الفرق المالية "موظفة

^{١٠٣} Sart. Von walterhausen. «D. Volkswirt. Syst. etc.». B., 1907 Buch IV.

^{١٠٤} Schilder ، ص ٣٩٣.

^{١٠٥} Schulze - Gaevernitz. «Br. Imp.», 122.

^{١٠٦} «Die Bank», 1911.1 ص ١٠ - ١١.

الرساميل" ولمستخدميها السياسيين والصناعيين والتجاربيين الذين يبتزون الأرباح من أكبر مستودع للثروات الكامنة عرفه العالم حتى اليوم، بقصد استهلاك هذه الأرباح في أوروبا. وغني عن القول أن الحالة في منتهى التعقيد، ولعبة القوى العالمية تصعب جداً الإحاطة بها لبغدو من المحتمل هذا التفسير للمستقبل أو ذاك في اتجاه واحد. ولكن التأثيرات التي توجه الإمبريالية في أوروبا الغربية في الساعة الراهنة تسير في هذا الاتجاه، وإذا لم تصادف مقاومة، إذا لم توجه وجهة أخرى، فهي تعمل في اتجاه مثل هذه الخاتمة لهذا السير^{١٠٧}.

أن الكاتب على حق كامل: فإذا لم تصادف قوى الإمبريالية مقاومة فهي تصل حتماً إلى هذه النتيجة. فمغزى "الولايات المتحدة الأوروبية" في الظرف الإمبريالي الراهن قد قدر هنا على الوجه الصحيح. وكل ما كان ينبغي أن يضاف هو أنه في داخل حركة العمال كذلك "يعمل" بمثابة في الاتجاه ذاته بالضبط الانتهازيون الذين حصلوا الآن على الغلبة مؤقتاً في معظم البلدان. فالإمبريالية التي تعني اقتسام العالم واستثمار البلدان الأخرى لا الصين وحدها والتي تعني الأرباح الاحتكارية الفاحشة لحفنة من أغنى البلدان، تخلق اقتصادياً إمكانية رشوة الفئات العليا من البروليتاريا وبذلك تغذي الانتهازية وتكونها وتوطدها. إلا أن ما لا ينبغي أن ننساه هو تلك القوى المقاومة للإمبريالية بوجه عام وللانتهازية بوجه خاص، القوى التي لا يراها بطبيعة الحال الاشتراكي — الليبيرالي هوبسون.

أن الانتهازي الألماني غير هارد هيلديبراند الذي طرد في حينه من الحزب لدفاعه عن الإمبريالية والذي من الممكن اليوم أن يصبح زعيماً لما يسمى الحزب "الاشتراكي — الديمقراطي" الألماني يتم هوبسون بتوفيق إذ يدعو لتشكيل "ولايات متحدة من أوروبا الغربية" (بدون روسيا) بقصد العمل "المشترك"... ضد الزنوج الأفريقيين، ضد "الحركة الإسلامية الكبرى" وللانفاق على "جيش وأسطول قويين"، ضد "الائتلاف الياباني الصيني"^{١٠٨} الخ..

أن وصف شولتز — غيفرينيتز "للإمبريالية البريطانية" يبين لنا نفس أمارات الطفيلية. فدخل إنجلترا الوطني قد تضاعف تقريباً من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٩٨، في حين ازداد الدخل "من الخارج" خلال المدة نفسها إلى تسعة أضعاف. وإذا كان فضل الإمبريالية هو "تربية الزنجي على العمل" (ولا غنى عن القسر طبعاً...)، فإن "خطر" الإمبريالية يتلخص في أن "أوروبا تلقي على كاهل البشرية الملونة العمل الجسدي — في البدء في الزراعة وصناعة الاستخراج ثم العمل الأكثر خشونة في الصناعة — مكتفية هي بدور صاحب الدخل، وربما مهينة بذلك اقتصادياً ثم سياسياً تحرير العروق الحمراء والسوداء".

في إنجلترا ينتزع من ميدان الإنتاج الزراعي قسم متعظم من الأراضي ويستخدم لرياضة الأثرياء وتسليتهم. ويقال فيما يخص سكوتلند — المنطقة الأكثر اريستوقراطية للكنص وأنواع الرياضات الأخرى — "أنها تعيش على ماضيها وعلى المستر كارنيجي" (صاحب المليارات الأميركي). وتتفق إنجلترا سنوياً ١٤ مليون جنيه سترليني (نحو ١٣٠ مليون روبل) على سباق الخيل وصيد الثعالب وحدهما. ويبلغ عدد أصحاب الدخل في إنجلترا نحو مليون. ونسبة المنتجين فيها تنخفض:

سنة	سكان إنجلترا	عدد العمال في الفروع الصناعية الرئيسية	نسبتهم من السكان
			(بالملايين)
١٨٥١	١٧,٩	٤,١	٢٣ بالمئة
١٩٠١	٣٢,٥	٤,٩	١٥ بالمئة

أن البرجوازي باحث "الإمبريالية البريطانية في أوائل القرن العشرين" يضطر على الدوام، عندما يتكلم عن الطبقة العاملة الإنجليزية، على التمييز بين "الفئة العليا" من العمال و"الفئة السفلى البروليتارية الصرف". ومن الفئة العليا يتكون جمهور أعضاء الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات الرياضية والفرق الدينية العديدة. وقد جعل حق الاقتراع حسب مستواها. وهو، في إنجلترا، "ما يزال مقيداً لدرجة تكفي لتبعد عنه الفئة السفلى البروليتارية الصرف!!" ولإظهار حالة الطبقة العاملة الإنجليزية بالمظهر الأفضل لا يتكلمون في المعتاد ألا عن هذه الفئة العليا التي تكون أقلية البروليتاريا، مثلاً: "مسألة البطالة هي في الدرجة الأولى مسألة تمس لندن والفئة البروليتارية السفلى التي لا يقيم لها الساسة وزناً كبيراً..."^{١٠٩}. وكان ينبغي أن يقال: التي لا يقيم لها الساسة البرجوازيون المبتذلون والانتهازيون "الاشتراكيون" وزناً كبيراً.

^{١٠٧} Hobson، ص ص ١٠٣، ٢٠٥، ١٤٤، ٣٣٥، ٣٨٦.

^{١٠٨} Gerhard Hildebrand. «Die Erschütterung der Industrieherrschaft und des Industriesozialismus», 1910، ص ٢٢٩ وما يليها (غير هارد هيلديبراند. "تزعزع سيطرة الصناعة والاشتراكية الصناعية". الناشر).

^{١٠٩} Schulze - Gaevernitz. «Br. Imp.», 301.

ومن خواص الإمبريالية المرتبطة بجملة الظواهر التي نصفها انخفاض الهجرة من البلدان الإمبريالية وازدياد الهجرة (انتقال العمال ونزوحهم) إلى هذه البلدان من بلدان أكثر تأخراً والأجور فيها أخط. فالهجرة من إنجلترا، كما أشار هوبسون، تتناقص من سنة ١٨٨٤: فقد بلغت في هذه السنة ٢٤٢ ألفاً و١٦٩ ألفاً في سنة ١٩٠٠. والهجرة من ألمانيا قد بلغت حداً الأقصى في عقد سنوات ١٨٨١ - ١٨٩٠: ١٤٥٣.٠٠٠، وهبطت في العقدين التاليين إلى ٥٤٤ ألفاً وإلى ٣٤١ ألفاً. وبالمقابل ازدياد عدد العمال النازحين إلى ألمانيا من النمسا وإيطاليا وروسيا وغيرها. فبموجب إحصاء سنة ١٩٠٧ كان في ألمانيا ١٣٤٢٢٩٤ أجنبياً منهم ٤٤٠.٨٠٠ من العمال الصناعيين و٢٥٧٣٢٩ من العمال الزراعيين^{١١٠}. وعمال صناعة الاستخراج في فرنسا هم "في قسم كبير منهم" أجانب: بولونيون، إيطاليون، أسبانيون^{١١١}. وفي الولايات المتحدة يشتغل المهاجرون من أوروبا الشرقية والجنوبية في الاعمال التي تدفع مقابلها أخط الأجور، بينما يؤلف العمال الأميركيون أعلى نسبة من المناظرين ومن العمال الذين يقومون بالأعمال التي تدفع مقابلها أعلى الأجور^{١١٢}. تنزع الإمبريالية إلى أن تبرز بين العمال أيضاً فئات مميزة وإلى فصلها عن الجماهير البروليتارية الغفيرة.

وينبغي أن نشير إلى أن نزوع الإمبريالية إلى شق صفوف العمال وإلى تقوية الانتهازية بينهم وإلى إفساد حركة العمال مؤقتاً قد ظهر في إنجلترا قبل أواخر القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين بزمان طويل. ذلك لأن سمتين أساسيتين من السمات المميزة للإمبريالية قد بدتا في إنجلترا منذ منتصف القرن التاسع عشر: المستعمرات الشاسعة والوضع الاحتكاري في السوق العالمية. وقد تتبع ماركس وانجلس بصورة دائمة خلال عدة عقود من السنين هذه الصلة التي تربط الانتهازية في حركة العمال بالخصائص الإمبريالية في الرأسمالية الإنجليزية. وقد كتب انجلس إلى ماركس في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٨٥٨: "في الواقع تتبرجز البروليتاريا الإنجليزية أكثر فأكثر، ويبدو أن هذه الأمة الأكثر البرجوازية بين الأمم تريد أن تكون لديها في نهاية الأمر إلى جانب البرجوازية، أريستوقراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية. وبديهي أن هذا، بمعنى معين، أمر منطقي من أمة تستثمر العالم كله". وبعد نحو ربع قرن، في رسالة مؤرخة في ١١ من آب (أغسطس) سنة ١٨٨١، يتكلم أنجلس عن "شر التريديونيونات الإنجليزية التي تستسلم لقيادة أناس اشترتهم البرجوازية أو أنها تدفع لهم على الأقل". وقد كتب أنجلس في رسالة إلى كاوتسكي مؤرخة في ١٢ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٨٢: "تسألني عن رأي العمال الإنجليز في سياسة حيازة المستعمرات؟ لا يختلف عن رأيهم في السياسة بوجه عام. هنا لا وجود لحزب عمال، كل ما يوجد هنا هما حزب المحافظين وحزب الراديكاليين-الليبراليين، أما العمال فيتمتعون معهم مطمئنين بوضع إنجلترا الاحتكاري إزاء المستعمرات وبوضعها الاحتكاري في السوق العالمية"^{١١٣}. (وقد لخص انجلس الفكرة نفسها في مقدمة الطبعة الثانية من كتاب "حالة الطبقة العاملة في إنجلترا"، سنة ١٨٩٢).

وقد أشير هنا بوضوح إلى الأسباب والنتائج. الأسباب: (١) استثمار هذه البلاد للعالم كله؛ (٢) وضعها الاحتكاري في السوق العالمية؛ (٣) وضعها الاحتكاري إزاء المستعمرات. النتائج: (١) تبرجز قسم من البروليتاريا الإنجليزية؛ (٢) ويستسلم قسم منها لقيادة أناس اشترتهم البرجوازية أو أنها تدفع لهم على الأقل. لقد أنجزت الإمبريالية في أوائل القرن العشرين تقاسم العالم بين حفنة من الدول يستثمر كل منها الآن (بمعنى ابتزاز فاحش الأرباح) قسماً من "العالم كله" لا يكاد يقل عن القسم الذي كانت تستثمره إنجلترا في سنة ١٨٥٨، ويشغل كل منها منها وضعاً احتكاريّاً في السوق العالمية بفضل التروستات والكارتيلات والرأسمال المالي والعلاقات بين الدائن والمدين، ويتمتع كل منها لحد ما بوضع احتكاري إزاء المستعمرات (لقد رأينا فيما تقدم أن ٦٥ مليون كيلومتر مربع من ٧٥ مليوناً تؤلف مساحة جميع المستعمرات في العالم، أي ٨٦ بالمئة، مركزة في أيدي ست دول وأن ٦١ مليوناً، أي ٨١ بالمئة مركزة في أيدي ثلاث دول).

والصفة المميزة للوضع الراهن هي وجود ظروف اقتصادية وسياسية لا بد وأن تزيد من منافاة الانتهازية للمصالح العامة والجزئية للحركة العمالية: فقد نمت الإمبريالية من جنين إلى نظام سائد، وشغلت الاحتكارات الرأسمالية المكان الأول في الاقتصاد الوطني والسياسة، وتم حتى النهاية اقتسام العالم؛ ومن الجهة الأخرى نرى، بدلاً من أشغال إنجلترا دون منازع لوضع احتكاري، صراعاً بين عدد ضئيل من الدول الإمبريالية من أجل الاشتراك في الاحتكار، صراعاً يميز كامل مرحلة بداية القرن العشرين. لا يمكن الآن أن تكون للانتهازية الغلبة التامة خلال عقود عديدة من السنين ضمن حركة العمال في بلد من البلدان، كما تغلبت الانتهازية في إنجلترا في النصف

^{١١٠} Statistik des Deutschen Reichs, Bd. 211 (إحصاءات الدولة الألمانية، مجلد ٢١١. الناشر).

^{١١١} Henger. «Die Kapitalsanlage der Franzosen». St., 1913 (هينغر. "توظيف الرساميل الفرنسية". شتوتغارت، سنة ١٩١٣. الناشر).

^{١١٢} Hourwich. «Immigration and Labour». N. Y., 1913 (هورفيتش. "الهجرة والعمل". نيويورك، سنة ١٩١٣. الناشر).

^{١١٣} Briefwechsel von Marx und Engels. Bd. II, S. 290., IV, 433. (رسائل ماركس وأنجلس، مجلد ٢، ص ٢٩٠. الناشر). K. Kautsky, «Sozialismus - und Kolonialpolitik». Br., 1907 (كارل كاوتسكي. "الاشتراكية والسياسة إزاء المستعمرات". برلين، سنة ١٩٠٧. الناشر). وقد وضع كاوتسكي هذا الكراس في ذلك العهد البعيد، قبل أن يرتد عن الماركسية.

الثاني من القرن التاسع عشر، ولكنها في عدد من البلدان قد نضجت بصورة تامة وأفرطت في النضوج وتعفت إذ اندمجت بصورة كاملة بوصفها الاشتراكية-الشوفينية^{١١٤} في السياسة البرجوازية.

^{١١٤} الاشتراكية - الشوفينية الروسية – للسادة بوتريشوف وتشخينكيي وماسلوف ومن لف لفهم، سواء بشكلها المكشوف أو بشكلها المستور (السادة تشخيدزه، سكوبيليف، أكسيلرود، مارتوف ومن على شاكلتهم) – نشأت كذلك عن نوع روسي من الانتهازية، نعني تيار التصفية.

٩ – انتقاد الإمبريالية

ن فهم انتقاد الإمبريالية بمعنى الكلمة الواسع، بمعنى الموقف الذي تفقه من سياسة الإمبريالية مختلف طبقات المجتمع تبعاً لايدولوجيتها العامة.

أن المقادير الهائلة من الرأسمال المالي المتمركز في عدد ضئيل من الأيدي والذي ينشئ شبكة في منتهى الكثافة والسعة من العلاقات والصلات، هذه الشبكة التي تخضع له جمهوراً من الرأسماليين وأصحاب الأعمال المتوسطين الصغار، بل وحتى الصغار جداً، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى النضال العنيف ضد فرق الماليين من الأمم والدول الأخرى من أجل اقتسام العالم ومن أجل السيطرة على البلدان الأخرى – كل ذلك يسبب انتقال جميع الطبقات المالكة أفواجاً إلى جانب الإمبريالية. الكلف "العالم" بمستقبل الإمبريالية والدفاع عنها بجنون وطلبيها بما أمكن من المساحيق هي الصفة المميزة للزمن. وتتغلغل الأيديولوجية الإمبريالية كذلك في طبقة العمال، إذ ليس هناك سور صيني يفصلها عن الطبقات الأخرى. فإذا كان زعماء الحزب الحالي المسمى "الاشتراكي-الديمقراطي" الألماني قد نالوا بحق لقب "الاشتراكيين-الديمقراطيين"، أي الاشتراكيين قولاً والإمبرياليين فعلاً، فقد أشار هوبسون منذ سنة ١٩٠٢ إلى وجود "الإمبرياليين الفابيين" في إنجلترا المنتسبين إلى "الجمعية الفابية" الانتهازية.

وفي المعتاد يدافع العلماء والصحفيون البرجوازيون عن الإمبريالية بشكل مستور لحد ما، طامسين سيطرتها التامة وجذورها العميقة وباذلين الجهد ليبرزوا في المكان الأول التفاصيل الجزئية والثانوية وساعين وراء تحويل الأنظار عن الأمر الجوهرى بتوافه من مشروعات "إصلاحات" من نوع وضع التروستات أو البنوك تحت رقابة البوليس وما شاكل ذلك. أما الإمبرياليون المكشوفون الوقحون الذين يجدون في أنفسهم الجرأة على الاعتراف بسخافة الفكرة القائلة بإدخال إصلاحات على خواص الإمبريالية الأساسية فهم يدلون بأرائهم في حالات أندر.

نضرب مثلاً في نشرة "سجلات الاقتصاد العالمي" يسعى الإمبرياليون الألمان إلى تتبع سير الحركات التحررية الوطنية في المستعمرات، غير الألمانية بوجه خاص، بطبيعة الحال. فهم يشيرون إلى حالات السخط والاحتجاج في الهند والحركة في الناتال (جنوب أفريقيا) وفي الهند الهولندية الخ.. وقد تناول أحدهم في مقاله نشرة إنجليزية تضمنت محضر مؤتمر الأمم والعروق التابعة الذي عقده من ٢٨ إلى ٣٠ من حزيران (يونيو) سنة ١٩١٠ ممثلو مختلف شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا الواقعة تحت السيطرة الأجنبية وكتب معلقاً على الخطابات التي أقيمت في هذا المؤتمر: "يقال لنا أنه ينبغي النضال ضد الإمبريالية؛ انه ينبغي على الدول المسيطرة أن تعترف بحق الشعوب التابعة في الاستقلال؛ أنه ينبغي أن تشرف محكمة دولية على تنفيذ المعاهدات المعقودة بين الدول الكبرى والشعوب الضعيفة. والمؤتمر لا يخطو أبعد من هذه التمنيات البريئة. ونحن لا نلاحظ أي اثر ينم على فهم حقيقة أن الإمبريالية على صلة لا تنفصم بالرأسمالية في شكلها الراهن وأن النضال المباشر ضد الإمبريالية هو، بسبب ذلك (!!)، أمر لا رجاء فيه، فلا يبقى لنا غير الاكتفاء بأن نهب في وجه بعض الظواهر المقيتة بخاصة"^{١١٥}. ولما كان تقوم أسس الإمبريالية بالطريقة الإصلاحية عبارة عن خداع، عن "أمنية بريئة"، ولما كان ممثلو الأمم المظلومة البرجوازيون لا يخطون "أبعد من ذلك" إلى الأمام، فإن ممثل الأمة الظالمة البرجوازي يخطو "أبعد من ذلك" إلى الوراء، نحو تملق الإمبريالية تملقاً مستوراً بأردية علمية". أن من "المنطق" كذلك، والحق يقال!

أن المسائل الأساسية في انتقاد الإمبريالية هي مسائل ما إذا كان في الامكان تغيير أسس الإمبريالية بالطرق الإصلاحية، ما إذا كان ينبغي السير إلى الأمام في اتجاه زيادة حدة التناقضات التي تنشأ عنها وتعميقها، أم إلى الوراء، في اتجاه تلم حداثها. ولما كانت خواص الإمبريالية السياسية هي الرجعية على طول الخط واشتداد الاضطهاد القومي بسبب ظلم الطغمة المالية وإزاحة المزاحمة الحرة، فأن الإمبريالية أخذت تواجهها المعارضة الديمقراطية البرجوازية الصغيرة في جميع البلدان الإمبريالية على وجه التقريب منذ بداية القرن العشرين. أما تخلي كاوتسكي وتيار الكاوتسكية العالمي الواسع عن الماركسية فيتخلص بالضبط في كون كاوتسكي لم يحاول ولم يستطع الصمود أمام هذه المعارضة الإصلاحية البرجوازية الصغيرة، الرجعية من حيث أساسها الاقتصادي، وليس هذا وحسب، بل، بالعكس، أندمج فيها عملياً.

في الولايات المتحدة أثارت الحرب الإمبريالية ضد أسبانيا في سنة ١٨٩٨ معارضة "مناهضي الإمبريالية" من بقايا العترة الديمقراطية البرجوازية الذين نعتوا هذه الحرب بـ"الإجرامية" واعتبروا إلحاق أراضى الغير مخالفة للدستور واستكروا "خداع الشوفينيين" لزعم سكان

^{١١٥} Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. II ، ص ١٩٣ (سجلات الاقتصاد العالمي، مجلد ٢. الناشر).

الفيليبين أغوينالدو (إذ وعدوه بحرية بلاده ثم أنزلوا الجيوش الأميركية وألحقوا الفيليبين) واستشهدوا بعبارة لينكولن: "عندما يحكم أبيض نفسه فهناك حكم ذاتي؛ وعندما يحكم نفسه ويحكم الآخرين في الوقت نفسه فليس ذلك بالحكم الذاتي، أنه الاستبداد"^{١١٦}. ولكن هذا الانتقاد برمته يظل "أمنية بريئة" ما دام يخشى الاعتراف بصلته الإمبريالية الوثقى بالتروستات وعلى ذلك بأسس الرأسمالية، ما دام يخشى الاتحاد مع القوى التي تنشأ عن الرأسمالية الضخمة وتطورها.

ولا يختلف كذلك الموقف الأساسي الذي يقفه هوبسون في انتقاده للإمبريالية. أن هوبسون قد سبق كاوتسكي إذ وقف ضد "حتمية الإمبريالية" وقال بضرورة "رفع القدرة الاستهلاكية" لدى السكان (في ظل الرأسمالية!). كذلك يأخذ بوجهة النظر البرجوازية الصغيرة في انتقاد الإمبريالية وجبروت البنوك والطغمة المالية وهلم جراً الكتاب الذين استشهدنا بأقوالهم مراراً وتكراراً: آغاد، لانسبورغ، أيشفيغ، ومن الكتاب الفرنسيين فكتور بيرار، واضع الكتاب السطحي المعنون "إنجلترا والإمبريالية" والصادر في سنة ١٩٠٠. وهؤلاء جميعاً، دون أن يدعوا الماركسية قط، يعارضون الإمبريالية بالمزاحمة الحرة و الديمقراطية و يستنكرون مشروع سكة حديد بغداد الذي يؤدي إلى النزاعات و الحرب ويعلمون "أمنيات بريئة" بشأن السلام وما شاكل ذلك — وفيهم كذلك إحصائي الإصدارات الدولية أ. نيمارك الذي حسب مئات المليارات من الفرنكات التي تؤلف "الدولية" وصاح في سنة ١٩١٢ هاتفاً: أيسعنا أن نتصور بأن في الإمكان تعكير السلام...؟ بأن في الإمكان حيال هذه الأرقام الهائلة المجازفة بإثارة الحرب؟"^{١١٧}.

أن هذه السذاجة من جانب الاقتصاديين البرجوازيين لا تدهش؛ ومن مصلحتهم، عدا ذلك، التظاهر بالسذاجة لهذا الحد والكلام "بلهجة الجد" عن السلام في ظل الإمبريالية. ولكن ماذا تبقى من الماركسية عند كاوتسكي عندما أخذ في سنوات ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، بوجهة نظر الإصلاحيين البرجوازيين نفسها وأكد أن "الجميع متفقون" (الإمبرياليون وأدعياء الاشتراكية والاشتراكيون المسالمون) بشأن السلام؟ فبدلاً من تحليل الإمبريالية والكشف عن عمق تناقضاتها، لا نرى ألا "الأمنية البريئة" الإصلاحية في التغاضي عن هذه التناقضات وإغراقها في لجة الكلام.

وهاكم نموذجاً من نقد كاوتسكي للإمبريالية من الناحية الاقتصادية. أنه يتناول إحصاءات عن صادرات إنجلترا إلى مصر ومستورداتها منها في سنتي ١٨٧٢ و ١٩١٢؛ ويبدو أن نمو هذه الصادرات والواردات هو أضعف من نمو صادرات وواردات إنجلترا بوجه عام. ويخلص كاوتسكي إلى هذه النتيجة: "ليس لدينا من داع يحملنا على الظن أن التجارة مع مصر بدون احتلالها عسكرياً تنمو بصورة أبطأ تحت تأثير العوامل الاقتصادية وحدها". "أن رغبات الرأسمال في التوسع" يمكن بلوغها بأفضل شكل عن طريق الديمقراطية السلمية، لا عن طرق القسر الإمبريالية"^{١١٨}.

أن تعليقات كاوتسكي هذه التي يرددها بشتى النغمات حامل أسلحته الروسي (والمستر الروسي للاشتراكيين-الشوفينيين) السيد سبيكتاتور هي الأساس الذي يقوم عليه النقد الكاوتسكي للإمبريالية، ولذا ينبغي أن نتناولها بتفصيل. ولنبدأ بفقرة من هيلفريدنغ الذي أعلن كاوتسكي مراراً وتكراراً، بما في ذلك في نيسان (أبريل) سنة ١٩١٥، أن استنتاجاته "قبلت بالإجماع من جانب جميع النظريين الاشتراكيين". كتب هيلفريدنغ: "لا يلبق بالبروليتاريا أن تعارض السياسة الرأسمالية الأكثر تقدمية بسياسة انصرم عهدها هي سياسة عهد التجارة الحرة وموقف العداء من الدولة. أن جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية التي يمارسها الرأسمال المالي، على الإمبريالية، لا يمكن أن يكون التجارة الحرة، بل الاشتراكية وحدها. والمثال الأعلى الذي يمكنه الآن أن يكون هدفاً للسياسة البروليتارية ليس بعث المزاحمة الحرة — وقد غدا الآن مثلاً أعلى رجعيّاً — بل فقط القضاء التام على المزاحمة عن طريق إزالة الرأسمالية"^{١١٩}.

لقد تخلى كاوتسكي عن الماركسية بدفاعه في عصر الرأسمال المالي عن "مثل أعلى رجعي"، عن "الديمقراطية السلمية"، وعن "تأثير العوامل الاقتصادية وحدها"، — لأن هذا المثل الأعلى يجر موضوعاً إلى الوراء، من الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمالية غير الاحتكارية، ولأنه خدعة إصلاحية.

أن التجارة مع مصر (أو مع أية مستعمرة أو شبه مستعمرة أخرى) "يمكنها أن تنمو" بصورة أسرع بدون احتلال عسكري، بدون إمبريالية، بدون رأسمال مالي. ما معنى ذلك؟ أعني ذلك أن الرأسمالية كانت تنمو بسرعة أكبر إذا لم تقيد المزاحمة الحرة لا بالاحتكارات بوجه عام، ولا بـ"صلات" أو ظلم الرأسمال المالي (أي الاحتكارات مرة أخرى) ولا باحتكار بعض البلدان لحيازة المستعمرات؟

^{١١٦} J. Patoillet «L'impérialisme américain». Dijon, 1904، ص ٢٧٢ (ج. باتوييه. "الإمبريالية الأميركية". ديجون. الناشر).

^{١١٧} Bulletin de l'institut international de statistique. T. XIX, livr. II. P. 225 (نشرة معهد الإحصاء العالمي، مجلد ١٩، جزء ٢، ص ٢٢٥. الناشر).

^{١١٨} Kautsky. «Nationalstaat, imperialistischer Staat und Staaten - bund». Nürnberg. 1915، ص ٧٢ و ٧٠ (كاوتسكي. "الدولة الوطنية، والدولة الإمبريالية وحلف الدول". نورنبرغ. الناشر).

^{١١٩} "الرأسمال المالي"، ص ٥٦٧.

لا يمكن أن يكون لتعليلات كاوتسكي معنى آخر، وهذا "المعنى" هو لغو. فلنقل، نعم، فلنقل أن المزامحة الحرة بدون أي احتكار مهما كان نوعه، يمكنها أن تنمي الرأسمالية والتجارة بصورة أسرع. ولكن كلما سار نمو التجارة والرأسمالية بصورة أسرع، كلما اشتد تمركز الإنتاج والرأسمال، التمرکز الذي يولد الاحتكار. ولكن الاحتكارات قد ولدت، ومن المزامحة الحرة بالضبط! وحتى إذا كانت الاحتكارات قد أخذت الآن تؤخر النمو، فذلك ليس على كل حال بحجة في صالح المزامحة الحرة التي غدت أمراً مستحيلاً بعد أن أنجبت الاحتكارات. وكيفما قلب المرء تعليقات كاوتسكي لا يجد فيها شيئاً آخر سوى الرجعية والإصلاحية البرجوازية.

وإذا أصلحنا هذا التعليل وقلنا ما يقوله سبيكتاتور: أن نمو تجارة المستعمرات الانجليزية مع إنجلترا أبطأ منه الآن مع البلدان الأخرى، فذلك أيضاً لا ينفذ كاوتسكي. لأن ما يتغلب على إنجلترا هو أيضاً الاحتكار، هو أيضاً الإمبريالية، ولكن احتكار وإمبريالية بلد آخر (أميركا، ألمانيا). ومن المعروف أن الكارتيلات قد أفضت إلى رسوم جمركية وقائية من طراز آخر فريد في بابه: بقي بالضبط (وقد أشار إلى ذلك إنجلز نفسه في المجلد الثالث من "رأس المال") تلك المنتجات التي يمكن تصديرها. ومن المعروف أيضاً أن الطريقة الملائمة للكارتيلات والرأسمال المالي هي "التصدير بأسعار زهيدة"، "أغرق الأسواق" كما يقول الإنجليز: يبيع الكارتيل منتجاته في داخل البلاد بأسعار احتكارية مرتفعة، وبصرفها في الخارج بسعر بخس، بقصد سحق المزامحين وبقصد توسيع إنتاجه للحد الأقصى والخ.. فإذا كانت ألمانيا تنمي تجارتها مع المستعمرات الانجليزية أسرع من إنجلترا، فأن ذلك لا يبرهن ألا على أن الإمبريالية الألمانية أحدث عهداً واشد قوة وأحسن تنظيمًا، على أنها أرقى من الانجليزية؛ ولكنه لا يبرهن أبداً على "تفوق" التجارة الحرة، لأننا لسنا إزاء صراع بين المزامحة الحرة والحماية، بين المزامحة الحرة والتبعية الاستعمارية، بل إزاء صراع بين إمبريالية وأخرى، احتكار وأخر، رأسمال مالي وأخر. أن تفوق الإمبريالية الألمانية على الانجليزية أقوى من جدار حدود المستعمرات أو من الرسوم الجمركية الوقائية: أن يستنتج المرء من ذلك "حجة" لصالح التجارة الحرة و "الديمقراطية السلمية" فذلك ابتذال ونسيان لسمات وخصائص الإمبريالية الأساسية والاستعاضة عن الماركسية بالإصلاحية البرجوازية الصغيرة.

ويستعري الانتباه واقع أن الاقتصادي البرجوازي لانتبورغ نفسه الذي ينتقد الإمبريالية من وجهة نظر برجوازي صغير، على غرار كاوتسكي، قد أخذ مع ذلك بدراسة أرقام الإحصاءات التجارية بصورة أقرب إلى العلم. فهو لم يقتصر على بلد ما أختاره اعتباطاً، وعلى مستعمرة بوجه الدقة للمقارنة مع البلدان الأخرى، ولكنه قارن صادرات بلاد إمبريالية إلى (١) بلدان تابعة لها مالياً، تستدين منها النقود و (٢) البلدان المستقلة مالياً. وكانت النتيجة ما يلي:

صادرات ألمانيا (بملايين الماركات)

سنة	سنة	الزيادة بالنسبة			
١٨٨٩	١٩٠٨	المئوية			
٧٠,٨	٤٧ +	بالمئة	رومانيا ٤٨, ٢		
إلى البلدان					
٣٢, ٨	٧٣ +	بالمئة	البرتغال		
١٩, ٠					
الأرجنتين ٦٠, ٧	١٤٧, ٠	١٤٣ + بالمئة	التابعة مالياً		
البرازيل ٤٨, ٧	٨٤, ٥	٧٣ + بالمئة	لألمانيا		
شيلي ٢٨, ٣	٥٢, ٤	٨٥ + بالمئة			
تركيا ٢٩, ٩	٦٤, ٠	١١٤ + بالمئة			
المجموع ٢٣٤, ٨	٤٥١, ٥	٩٢ + بالمئة			
بريطانيا العظمى ٦٥١, ٨	٩٩٧, ٤	٥٣ + بالمئة			
فرنسا ٢١٠, ٢	٤٣٧, ٩	١٠٨ + بالمئة	إلى البلدان		
بلجيكا ١٣٧, ٢	٣٢٢, ٨	١٣٥ + بالمئة	المستقلة مالياً		
سويسرا ١٧٧, ٤	٤٠١, ١	١٢٧ + بالمئة	عن ألمانيا		
أستراليا ٢١, ٢	٦٤, ٥	٢٠٥ + بالمئة			
الهند الهولندية ٨, ٨	٤٠, ٧	٣٦٣ + بالمئة			
المجموع ١٢٠٦, ٦	٢٢٦٤, ٤	٨٧ + بالمئة			

لم يحص لانسبورغ الحاصل ولذا غاب عنه بشكل يدعو للاستغراب ان هذه الأرقام إذا كانت تبرهن على شيء فإنما ضده وحسب، ذلك لأن التصدير على البلدان التابعة مالياً قد نما على كل حال بصورة أسرع منه إلى البلدان المستقلة مالياً، وأن كانت هذه الزيادة طفيفة (وقد اشرنا إلى كلمة "إذا" لأن إحصاءات لانسبورغ ليست وافية أبداً).

وقد كتب لانسبورغ منتبهاً صلة التصدير بالقروض وقال:

"في سنة ١٨٩٠ - ٩١ عقد القرض الروماني بوساطة البنوك الألمانية التي كانت قد قدمت في السنوات السابقة سلفاً على حساب هذا القرض. قد استخدم بالدرجة الأولى لشراء لوازم السكك الحديدية التي استوردت من ألمانيا. وفي سنة ١٨٩١ بلغت صادرات ألمانيا إلى رومانيا ٥٥ مليون مارك واستمرت في الهبوط بالتدريج إلى ٢٥٤ مليوناً في سنة ١٩٠٠، ولم تبلغ الصادرات مستوى سنة ١٨٩١ ألا في السنوات الأخيرة وبفضل قرضين جديدين.

وبنتيجة قروض سنة ١٨٨٨ - ٨٩ ارتفعت صادرات ألمانيا إلى البرتغال حتى ٢١١ مليوناً (في سنة ١٨٩٠)، ثم هبطت في السنتين التاليتين إلى ١٦٢ مليوناً، و٧٤ ملايين، ولم تبلغ مستواها السابق إلا في سنة ١٩٠٣.

وأرقام التجارة الألمانية - الأرجنتينية أوضح دلالة. فبنتيجة قروض سنتي ١٨٨٨ و ١٨٩٠ بلغت صادرات ألمانيا إلى الأرجنتين في سنة ١٨٨٩ - ٦٠٧ مليوناً. وبعد مضي سنتين لم تُولف هذه الصادرات إلا ٦٨٦ مليوناً، أي أقل من ثلث الرقم السابق. ولم تبلغ مستوى سنة ١٨٨٩ وتتجاوزها إلا في سنة ١٩٠١، الأمر الذي اقترن بقروض جديدة للدولة وللبلديات وبسلف نقدية لبناء مصانع الكهرباء واعتمادات أخرى.

وبنتيجة قرض سنة ١٨٨٩ ارتفعت الصادرات إلى شيلي حتى ٤٥٢ مليوناً (في سنة ١٨٩٢) ثم هبطت بعد سنة إلى ٢٢٥ مليوناً. وبعد قرض جديد عقد بوساطة البنوك الألمانية في سنة ١٩٠٦ ارتفعت الصادرات إلى ٨٤٧ مليوناً (في سنة ١٩٠٧)، لتهبط بعد ذلك إلى ٥٢٤ مليوناً في سنة ١٩٠٨.^{١٢٠}

يخلص لانسبورغ من هذه الوقائع إلى عظة أخلاقية برجوازية صغيرة مسلية: ما أقل ثبات واستقرار التصدير المقترن بالقروض؛ ما أسوأ تصدير الرساميل إلى الخارج بدلاً من تنمية الصناعة الوطنية بصورة "طبيعية" "منسجمة"؛ ما "أكثر ما تكلف" كروب هذه البقاشيش العديدة الملايين لمناسبة عقد القروض الأجنبية وهلم جرأ. بيد أن الوقائع تقول بوضوح: أن ارتفاع الصادرات مرتبط بالضبط بالاعيب الرأسمال المالي الذي لا يعبأ عند عقد صفقاته بالأخلاق البرجوازية ويسلخ جلد الثور مرتين: أولاً، ربح القرض؛ وثانياً، ربح القرض نفسه عندما يستخدم لشراء منتجات كروب أو لوازم السكك الحديدية من سينديكا الفولاذ، الخ..

نكرر. نحن لا نعتقد البتة أن إحصاءات لانسبورغ هي عين الكمال، ولكننا كنا ملزمين بأيرادها لأنها أقرب إلى العلم من إحصاءات كاوتسكي وسيكتاتور؛ ذلك لأن لانسبورغ يرسم الطريقة الصحيحة لتناول الموضوع. فلكي يبحث المرء دور الرأسمال المالي في أمر التصدير وهلم جرأ ينبغي عليه أن يحسن رؤية صلة التصدير بوجه خاص وفقط بالاعيب الماليين، بوجه خاص وفقط بتصريف منتجات الكارتيالات الخ.. أما مجرد مقارنة المستعمرات بوجه عام بغير المستعمرات، إمبريالية إمبريالية أخرى، شبه مستعمرة أو مستعمرة (مصر) بجميع البلدان الأخرى فذلك يعني بالضبط تجنب جوهر القضية وطمسه.

ما من جامع يجمع بالماركسية النقد النظرية الذي يوجهه كاوتسكي للإمبريالية، وهذا النقد لا يصلح إلا كتوطئة للتبشير بالسلام والوحدة مع الانتهازيين والاشتراكيين-الشوفيين، لأن هذا النقد يتحاشى ويطمس بالضبط تناقضات الإمبريالية الجذرية والأكثر عمقاً: التناقض بين الاحتكارات والمزاحمة الحرة القائمة إلى جانبها، بين "عمليات" الرأسمال المالي الهائلة (وأرباحه الهائلة) والتجارة "الشريفة" في السوق الحرة، بين الكارتيالات والتروستات من جانب والصناعة غير المنضمة للكارتيالات من الجانب الآخر، الخ..

وبمثل هذا الطابع الرجعي بالضبط تنسم كذلك نظرية "الإمبريالية العليا" السيئة الصيت التي لفقها كاوتسكي. قارنوا بين تعليقاته حول هذا الموضوع في ١٩١٥ وتعليقات هوبسون في سنة ١٩٠٢:

كاوتسكي: "... هل يمكن أن تراح السياسة الإمبريالية الراهنة بسياسة جديدة، سياسة الإمبريالية العليا الأوترا-إمبريالية (ultra imperialisme) التي تحل محل الصراع بين الرساميل المالية الوطنية استثمار العالم كله بصورة مشتركة من قبل رأسمال مالي عالمي موحد؟ أن مثل هذه المرحلة الجديدة في الرأسمالية أمر معقول على كل حال. وهل يمكن تحقيقها؟ لا توجد بعد الممهّدات الكافية لحل هذه المسألة"^{١٢١}.

^{١٢٠} Die Bank 1909, 2، ص ٨١٩ وما يليها.

^{١٢١} Neue Zeit، ٣٠ نيسان (أبريل) سنة ١٩١٥، ص ١٤٤.

هوبسون: "أن المسيحية التي استقرت في عدد قليل من الإمبراطوريات الاتحادية الكبرى التي توجد في حوزة كل منها جملة من المستعمرات غير المتمدنة والبلدان التابعة هي في نظر الكثيرين تطور للنزعات الراهنة الطبيعي ولا أكثر، تطور يبعث أكبر الآمال في استقرار سلام دائم على أساس وطيد من الإمبريالية الوسطية" (الأنتر — إمبريالية (inter - imperialisme)).

لقد أطلق كاوتسكي أسم الإمبريالية العليا أو ما فوق الإمبريالية على ما أسماه هوبسون قبله بثلاث عشرة سنة بالإمبريالية الوسطية أو ما بين الإمبريالية. وباستثناء ابتداع كلمة جديدة عويصة عن طريق استبدال حرف لاتيني بآخر، يتلخص تقدم الفكرة "العلمية" عند كاوتسكي في مجرد محاولته أن يظهر بمظهر الماركسية ما وصفه هوبسون بأنه، في الجوهر، من نفاق القساوسة الانجليز. فبعد الحرب الانجليزية البويرية كان من الطبيعي تماماً أن توجه هذه الفئة الفائقة الاحترام جل جهودها إلى تعزية صغار البرجوازيين والعمال الانجليز الذين قتل عدد كبير منهم في المعارك التي دارت في جنوب أفريقيا ودفعوا الضرائب الباهظة لضمان أرباح أكبر للمالين الانجليز. وهل ثمة تعزية أفضل من أن يقال أن الإمبريالية ليست رديئة لهذا الحد وأنها قريبة من أن تصبح إمبريالية وسطية (أو إمبريالية عليا) يمكنها أن تضمن السلام الدائم؟ ومهما كانت حسنة نوايا القساوسة الانجليز أو نوايا كاوتسكي المعسول فأن المغزى الموضوعي، أي الاجتماعي الحقيقي، "لنظريته" هو واحد لا غير: منتهى الرجعية في تعزية الجماهير بآمال عن إمكان سلام دائم في ظل الرأسمالية عن طريق تحويل الأنظار عن تناقضات العصر الحادة وقضايا الشائكة وتوجيه الأنظار إلى آمال خُلب عن اقتراب "إمبريالية عليا" جديدة موهومة. أن نظرية كاوتسكي "الماركسية" لا تتضمن شيئاً على الإطلاق اللهم ألا خداع الجماهير.

وفي الحقيقة، حسب المرء أن يقارن بوضوح بين الوقائع التي يعرفها الجميع والتي لا تقبل الجدل لكيما يقتنع بمدى بطلان الآمال التي يحاول كاوتسكي أن يوهم بها العمال الألمان (وعمال جميع البلدان). فلنأخذ الهند والنهد الصينية والصين. من المعروف أن هذه البلدان الثلاثة المستعمرة وشبه المستعمرة التي يبلغ عدد سكانها ستمئة أو سبعمئة مليون نسمة تتعرض للاستثمار من قبل الرأسمال المالي في عدد من الدول الإمبريالية: إنجلترا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة والخ.. فلنفترض أن هذه البلدان الإمبريالية تؤلف الأحلاف بعضها ضد بعض بقصد صيانة أو توسيع ممتلكاتها ومصالحها و "مناطق نفوذها" في هذه الدول الآسيوية المذكورة. وستكون هذه الأحلاف "إمبريالية وسطية" أو "إمبريالية عليا". ولنفترض أن جميع الدول الإمبريالية تؤلف حفاً لاقتسام البلدان الآسيوية المذكورة بطريق "سلمي". وسيكون ذلك "الرأسمال المالي العالمي الموحد". وثمة في تاريخ القرن العشرين أمثلة واقعية على مثل هذا الحلف، مثلاً، في علاقات الدول إزاء الصين (٢٥٧). نتساءل، هل من "المعقول" أن يفترض في ظرف بقاء الرأسمالية (وهو بالضبط الظرف الذي يفترضه كاوتسكي) أن تكون هذه الأحلاف لآجال غير قصيرة؟ وأن تزيل الاحتكاكات والنزاعات والصراع بجميع الأشكال الممكنة؟

وما أن يطرح السؤال بوضوح حتى يظهر أن الجواب لا يمكن أن يكون السلبي. لأن من غير المعقول في ظل الرأسمالية أن يكون هناك أساس لتقاسم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات والخ..، غير مراعاة درجة قوة المشتركين في التقاسم، قوتهم الاقتصادية العامة والمالية والعسكرية وهلم جراً. بيد أن القوة تتغير بصورة متفاوتة لدى هؤلاء المشتركين في التقاسم، لأن تطور كل من المشاريع والتروستات وفروع الصناعة والبلدان يستحيل أن يكون متساوياً في ظل الرأسمالية. منذ نصف قرن كانت ألمانيا بلداً تافهاً إذا قورنت قوتها الرأسمالية بقوة إنجلترا في ذلك العهد؛ وكذلك اليابان بالمقارنة مع روسيا. فهل "من المعقول" أن نتصور أن نسبة القوى بين الدول الإمبريالية ستبقى دون تغير بعد عقد أو آخر من السنين؟ لا يمكن تصور ذلك على الإطلاق.

ولذا فإن أحلاف "الإمبريالية الوسطية" أو "الإمبريالية العليا"، كيفما كان شكل عقد هذه الأحلاف: بشكل ائتلاف إمبريالي ضد ائتلاف إمبريالي آخر، أو بشكل حلف عام بين جميع الدول الإمبريالية، ليست على التأكيد — في الواقع الرأسمالي، لا في الأوهام البرجوازية الصغيرة الحفيرة التي تبدعها مخيلات القساوسة الانجليز أو "الماركسي" الألماني كاوتسكي — ألا "فترات تنفس" بين الحروب. أن الأحلاف السلمية تحضر الحروب وتنشأ بدورها عن الحروب، مشترطة بعضها بعضاً ومكونة تغير أشكال الصراع السلمية وغير السلمية على أساس واحد لا يتغير هو الصلات والعلاقات الإمبريالية على صعيد الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية. أما كاوتسكي المتحذلق، فلكيما يطمئن العمال ويوفق بينهم وبين الاشتراكيين — الشوفيين الذين انتقلوا إلى جانب البرجوازية، يفصل من سلسلة بعينها حلقة عن أخرى، يفصل حلف جميع الدول السلمية الراهن (الإمبريالي الأعلى وأن شئت الإمبريالي أعلى الأعلى) القائم لـ "تهدئة" الصين (تذكروا قمع انتفاضة البوكسر ٢٥٨)) عن النزاع غير السلمية غداً والذي يهيئ لبعد غد مرة أخرى حلفاً "سلمياً" لاقتسام، لنقل مثلاً، تركيا والخ.. الخ.. وبدلاً من الصلة الحية بين مراحل السلام الإمبريالي ومراحل الحروب الإمبريالية يقدم كاوتسكي للعمال وهماً ميتاً ليوفق بينهم وبين زعمائهم الموتى.

يشير الأميركي هيل في مقدمة كتابه "تاريخ الدبلوماسية في تطور أوروبا العالمي" إلى المراحل التالية في تاريخ الدبلوماسية الحديث: (١) عصر الثورة؛ (٢) الحركة الدستورية؛ (٣) عصر "الإمبريالية التجارية"^{١٢٢} في أيامنا. وثمة كاتب يقسم تاريخ "السياسة العالمية" التي مارستها بريطانيا العظمى من سنة ١٨٧٠ إلى أربع مراحل: (١) الآسيوية الأولى (مقاومة تقدم روسيا في آسيا الوسطى باتجاه الهند)؛ (٢) الأفريقية (سنوات ١٨٨٥ - ١٩٠٢ على وجه التقريب) - الصراع مع فرنسا من أجل اقتسام أفريقيا (قاسوده سنة ١٨٩٨ (٢٥٩) - الحرب مع فرنسا قاب قوسين أو أدنى)؛ (٣) الآسيوية الثانية (المعاهدة مع اليابان ضد روسيا) و (٤) "الأوروبية"، ضد ألمانيا في الدرجة الأولى^{١٢٣}. في سنة ١٩٠٥ كتب ريسر، "الشخصية" المعروفة في عالم البنوك، قائلاً: "المناوشات السياسية بين الطلائع تجري على الصعيد المالي"، مبيناً بذلك كيف حضر الرأسمال المالي الفرنسي العامل في إيطاليا الحلف السياسي بين البلدين وكيف أشدت الصراع بين ألمانيا وإنجلترا من أجل بلاد فارس والصراع بين جميع الرساميل الأوروبية من أجل تقديم القروض للصين والخ.. وها هو ذا الواقع العملي لاحلاف "الإمبريالية العليا" السلمية في صلتها الوثقى بالنزاعات الإمبريالية العادية.

أن طمس كاوتسكي لأعمق تناقضات الإمبريالية، الأمر الذي يؤول حتماً إلى تجميل وجه الإمبريالية، يترك أثره كذلك على انتقاد هذا الكاتب لخصائص الإمبريالية السياسية. الإمبريالية هي عهد الرأسمال المالي والاحتكارات التي تحمل في كل مكان النزعة إلى السيطرة، لا إلى الحرية. ونتائج هذه النزعة هي الرجعية على طول الخط في ظل جميع النظم السياسية وتفاقم التناقضات لأقصى حد كذلك في هذا الحقل. يشتد بوجه خاص كذلك الظلم القومي السعى إلى الإلحاق، أي اعتداء على الاستقلال الوطني (ذلك لأن الإلحاق ليس ألا انتهاك حق الأمم في تقرير مصائرهما). ويشير هيلفردينغ، وهو على حق، إلى الصلة بين الإمبريالية واشتداد الظلم القومي بقوله: "أما فيما يخص البلدان المكتشفة حديثاً فإن الرأسمال المصدر يشدد فيها التناقضات ويثير ضد الدخلاء مقاومة تشد على الدوام من جانب الشعوب التي يستيقظ وعيها الوطني؛ وبإمكان هذه المقاومة أن تتحول بسهولة إلى تدابير خطيرة موجهة ضد الرأسمال الأجنبي. وتتحوّل العلاقات الاجتماعية القديمة تحوّلًا ثورياً جذرياً؛ تنهار العزل الزراعية التي استمرت الوف السنين لدى هذه "الأمم الموضوعة خارج التاريخ"، وتجذب هذه الأمم إلى الدوامة الرأسمالية. والرأسمالية نفسها تقدم شيئاً فشيئاً للمستعبدين الوسائل والأساليب للتحرر. فيضعون نصب عيونهم ذلك الهدف الذي كانت ترى فيه الأمم الأوروبية فيما مضى الهدف الأسمى، أي إنشاء دولة قومية موحدة باعتبارها وسيلة للحرية الاقتصادية والثقافية. وهذه الحركة الطامحة إلى الاستقلال تهدد الرأسمال الأوروبي في أهم ميادين الاستثمار التي تبشر بأزهى الآمال، ولا يستطيع الرأسمال الأوروبي الاحتفاظ بسيطرته إلا بزيادة قواته العسكرية بصورة دائمة"^{١٢٤}.

وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن الإمبريالية تفضي إلى الإلحاق وإلى تفاقم الظلم القومي؛ وبالتالي إلى اشتداد المقاومة ليس فقط في البلدان المكتشفة حديثاً، بل كذلك في القديمة. أن كاوتسكي، إذ يعارض تقوية الإمبريالية للرجعية السياسية، يحجب مسألة غدت في منتهى الأهمية، هي مسألة استحالة الوحدة مع الانتهازيين في عهد الإمبريالية. وهو، إذ يعارض الإلحاق، يعطي حججه الشكل الأقل إساءة للانتهازيين والذي يتقبلونه بأكبر سهولة. وهو يتوجه مباشرة إلى القراء الألمان ويطمس مع ذلك الأمر الأهم، مسألة الساعة مثلاً، أن الإلزام واللوين قد ألحقنا بألمانيا. وبغية تقييم هذا "الاتجاه في تفكير" كاوتسكي نضرب المثل التالي. فلنفترض أن يابانياً يشجب إلحاق الأميركان للفيليبين. نتساءل: هل ثمة كثيرون يصدقون أن ذلك ناشئ عن عدائه للإلحاق بوجه عام، لا عن رغبته في أن يلحق الفيليبين هو نفسه؟ أولسنا مضطرين إلى الاعتراف بأن "نضال" الياباني ضد الإلحاق لا يمكن أن يعتبر نزيفاً وشرافاً من الناحية السياسية ألا في حال ما إذا وقف ضد إلحاق اليابان، ألا في حال ما إذا طالب لكوريا بحرية الانفصال عن اليابان؟

أن تحليل كاوتسكي للإمبريالية من الناحية النظرية وانتقاده لها من الناحية الاقتصادية وكذلك السياسية هما مشبعان برمتهمما بروح تتجافى مع الماركسية كل التجافي، بروح طمس وتخفيف أهم التناقضات والسعي مهما كلف الأمر إلى الإبقاء على الوحدة المتداعية مع الانتهازية في حركة العمال الأوروبية.

^{١٢٢} David Jayune Hill. «A History of Diplomacy in the international development of Europe, vol. I, p. X. (دافيد جين هيل.

"تاريخ الدبلوماسية في تطور أوروبا العالمي"، مجلد ١، ص ١٠. الناشر).

^{١٢٣} Schilder، المؤلف المذكور. ص ١٧٨.

^{١٢٤} "الرأسمال المالي"، ص ٤٨٧.

١٠ - مكان الإمبريالية في التاريخ

لقد رأينا أن الإمبريالية، من حيث كنهها الاقتصادي، هي الرأسمالية الاحتكارية. هذا ما يحدد بذاته مكان الإمبريالية في التاريخ لأن الاحتكار الذي نشأ على صعيد المزاومة الحرة وعن المزاومة الحرة بالضبط هو انتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى. وينبغي أن نشير بوجه خاص إلى أنواع الاحتكار الرئيسية الأربعة أو إلى أربعة مظاهر رئيسية للرأسمالية الاحتكارية تميز العهد الذي نحن بصددده.

أولاً نشأ الاحتكار عن تركز الإنتاج البالغ درجة عالية جداً في تطوره. وهذا هو اتحادات الرأسماليين الاحتكارية، الكارتيلات، السينديكات والتروستات. وقد رأينا مدى جسامه الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية الراهنة. وفي مستهل القرن العشرين وطدت تفوقها التام في البلدان الراقية. وإذا كانت البلدان ذات الرسوم الجمركية الوقائية المرتفعة (ألمانيا، أميركا) هي التي خطت الخطوات الأولى في طريق تنظيم الكارتيلات، فإن إنجلترا التي يسودها نظام التجارة الحرة قد أظهرت بعد وقت قليل الواقع الرئيسي نفسه: نشأة الاحتكارات عن تركز الإنتاج.

ثانياً، سافت الاحتكارات إلى تسريع الاستيلاء على أهم مصادر الخامات، ولا سيما خامات الصناعات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي والتي بلغ فيها تنظيم الكارتيلات هذه الأقصى كصناعات الفحم الحجري وصهر الحديد. واحتكار حيازة أهم مصادر المواد الخام قد زاد سلطان الرأسمال الضخم لدرجة هائلة وأزمت التناقضات بين الصناعة المنظمة في الكارتيلات وغير المنظمة في الكارتيلات.

ثالثاً، نشأ الاحتكار عن البنوك. وقد تحولت البنوك من مؤسسات وسيطة متواضعة إلى محتكر للرأسمال المالي. فثمة ثلاثة أو خمسة بنوك ضخمة لأية أمة من الأمم الرأسمالية الراقية قد حققت "الاقتران الشخصي" بين الرأسمال الصناعي والرأسمال البنكي وركزت في أيديها التصرف بالمليارات العديدة التي تؤلف القسم الأكبر من الرساميل والمداخل النقدية في بلاد بأكملها. والطغمة المالية التي غطت بشبكة كثيفة من علاقات التبعية جميع ما في المجتمع البرجوازي المعاصر من مؤسسات اقتصادية وسياسية دون استثناء هي أبرز ظاهرة لهذا الاحتكار.

رابعاً، نشأ الاحتكار عن سياسة حيازة المستعمرات. فالرأسمال المالي قد أضاف إلى بواعث السياسة الاستعمارية - إلى البواعث "القديمة" العديدة - الصراع من أجل مصادر الخامات، من أجل تصدير الرساميل، ومن أجل "مناطق النفوذ" - أي مناطق الصفقات الربحية والامتيازات والأرباح الاحتكارية وهلم جراً - وأخيراً من أجل الأقاليم الاقتصادية بوجه عام. فحينما كانت مستعمرات الدول الأوروبية تشغل مثلاً عشر أفريقيا كما كان الحال في سنة ١٨٧٦، كان بإمكان سياسة الاستيلاء على المستعمرات أن تتطور بطريق غير احتكاري، بطريق - أن أمكن القول - "الاستيلاء الحر" على الأراضي. ولكن عندما تم الاستيلاء على تسعة أعشار أفريقيا (حوالي سنة ١٩٠٠)، عندما تم اقتسام العالم كله، حل بالضرورة عهد احتكار حيازة المستعمرات وبالتالي عهد احتدام اشد الصراع من أجل اقتسام العالم وإعادة اقتسامه.

يعلم الجميع إلى أي مدى شددت الرأسمالية الاحتكارية جميع تناقضات الرأسمالية. حسبنا أن نشير إلى غلاء المعيشة وإلى جور الكارتيلات. وتفاقم التناقضات هذا هو القوة المحركة الأشد بأساً في المرحلة التاريخية الانتقالية التي بدأت منذ إحراز الرأسمال المالي الانتصار التام.

أن الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع إلى السيطرة بدلاً من النزوع إلى الحرية، واستثمار عدد متزايد من الأمم الصغيرة أو الضعيفة من قبل قبضة صغيرة من الأمم الغنية أو القوية - كل ذلك قد خلق السمات المميزة للإمبريالية التي تحمل على وصفها بأنها الرأسمالية الطفيلية أو المتقيحة. ويظهر ببروز متزايد ميل من ميول الإمبريالية وهو ميل إلى إنشاء "الدولة صاحبة المداخل"، الدولة المرابية التي تعيش برجوازيها أكثر فأكثر من تصدير الرساميل و "قص الكوبونات". ومن الخطأ الظن أن هذا الميل إلى التعفن ينفي نمو الرأسمالية بسرعة؛ لا، أن هذا الفرع من فروع الصناعة، هذه الفئة فئات البرجوازية، هذه البلاد أو تلك تظهر في عهد الإمبريالية بقوة كبيرة لهذا الحد أو ذاك تارة الميل الأول وتارة الميل الثاني. وبالأجمال تنمو الرأسمالية بسرعة أكبر جداً من السرعة السابقة؛ أنها تنمو، ولكن هذا النمو لا يغدو بوجه عام أكثر تفوقاً وحسب؛ فهذا التفاوت يتجلى كذلك بوجه خاص في تعفن البلدان الأقوى بالرساميل (إنجلترا).

وبصدد سرعة التطور الاقتصادي في ألمانيا يقول ريسر، واضع دراسة عن البنوك الألمانية الكبرى: "أن التقدم الذي لم يكن بطيئاً جداً في العهد الماضي (سنوات ١٨٤٨ - ١٨٧٠ هو بالقياس لسرعة تطور اقتصاد ألمانيا برمته ولا سيما بنوكها في هذا العهد (سنوات ١٨٧٠ - ١٩٠٥ أشبه بسرعة عربات البريد في العصر الغابر السعيد بالقياس لسرعة السيارة الحديثة التي تخترق الطرقات بشكل يعرض للخطر

الراجل الغافل وركابها أنفسهم". والرأسمال المالي هذا الذي نما بهذه السرعة الخارقة لا يأنف بدوره، على وجه الدقة لأنه نما بهذه السرعة، من الانتقال إلى حيازة "أهدأ" للمستعمرات التي ينبغي انتزاعها من الأمم الأكثر ثراء، ليس بالطريق السلمي وحده. أما الولايات المتحدة فقد سار فيها التطور الاقتصادي خلال العقود الأخيرة من السنين بسرعة أكبر منها في ألمانيا، وبسبب ذلك بالضبط برزت أمارات الطفيلية في الرأسمالية الأميركية الحديثة بوضوح خاص. ومن الجهة الأخرى، أن المقارنة مثلاً بين البرجوازية الجمهورية الأميركية والبرجوازية الملكية اليابانية أو الألمانية تظهر أن هذا الفرق السياسي الهائل يضعف لأقصى حد في عهد الإمبريالية، - لا لأنه كان بوجه عام قليل الأهمية، بل لأن القضية في جميع هذه الحالات قضية برجوازية تتسم بسمات طفيلية واضحة.

أن الأرباح الاحتكارية الفاحشة التي يبتزها رأسماليو فرع من فروع صناعية عديدة، بلد من بلدان كثيرة والخ، تمكنهم اقتصادياً من رشوة فئات معينة من العمال وبصورة مؤقتة أقلية من العمال كبيرة لحد ما ومن جذبهم إلى جانب برجوازية فرع صناعي معين أو أمة معينة ضد جميع الآخرين. واشتداد التنافر بين الأمم الإمبريالية من أجل تقاسم العالم يشدد هذه النزعة. وعلى هذه الصورة تنشأ الصلة بين الامبريالية والانتهازية، هذه الصلة التي بدت في إنجلترا قبل البلدان الأخرى وأوضح مما في البلدان الأخرى بسبب أن بعض سمات التطور الإمبريالية قد ظهرت فيها قبل البلدان الأخرى بزمان طويل. وهناك كتاب منهم، مثلاً، مارتوف، يحبون تحاشي واقع الصلة بين الإمبريالية والانتهازية في حركة العمال - هذا الواقع الذي يبدو اليوم للعيان بوضوح خاص - عن طريق عبارات "متقائلة بصورة رسمية" (على طريقة كاوتسكي وهويسمانس) من هذا النوع: أن قضية خصوم الرأسمالية تكون في حال تدعو للقنوط فيما لو كانت الرأسمالية المتقدمة بالذات تؤدي إلى تقوية الانتهازية أو فيما إذا كان العمال الذين ينالون أعلى الأجور يميلون إلى الانتهازية، وهلم جراً. لا ينبغي أن ننخدع فيما يخص مغزى هذا "النقاول" - إذ أنه نقاول إزاء الانتهازية، إذ أنه نقاول من شأنه تغطية الانتهازية. والواقع أن نمو الانتهازية، بهذه السرعة الكبرى وبهذه الصفة القبيحة للغاية، قطعاً بضمان لانحصارها بصورة وطيدة كما أن سرعة نزوح البثور الخبيثة في الجسم السليم تعجل انفجارها فقط وتخليص الجسم منها. وأخطر ما في الأمر هو الناس الذين لا يريدون أن يفهموا أن النضال ضد الإمبريالية، إذا لم يقترن اقتراناً وثيقاً بالنضال ضد الانتهازية، يكون عبارة فارغة وكاذبة.

من كل ما قلناه فيما تقدم عن طبيعة الإمبريالية الاقتصادية يستنتج أنه لا بد من وصفها بأنها رأسمالية انتقالية أو، بالأصح، محتضرة. وما هو في غاية الدلالة بهذا الصدد واقع أن كلمات "التشابك" و "انعدام العزلة" والخ، هي كلمات يكثر استعمالها الاقتصاديون البرجوازيون في وصفهم للرأسمالية الحديثة؛ البنوك هي "من حيث مهامها ومن حيث تطورها، مؤسسات لا تتسم بطابع اقتصادي فردي صرف، بل هي تخرج شيئاً فشيئاً من ميدان التوجيه الاقتصادي ذي الطابع الفردي الصرف". وريس نفسه الذي تعود إليه هذه الكلمات الأخيرة، يعلن بمنتهى الجدان "نبوة" الماركسيين بشأن اكتساب الصفة الاجتماعية "لم تتحقق"!

فماذا تعني إذن كلمة "التشابك" هذه؟ أنها لا تلفظ غير السمة الأبرز في العملية الجارية على مرأى منا. أنها تظهر أن الباحث يعدد بعض الشجرات دون أن يرى الغاية. أنها تتسخ بذلة ما هو ظاهري وصدفي وما هو ذو صفة فوضوية. وهي تكشف في الباحث شخصاً سحقته المادة للخام وعاجزاً تماماً عن تبين كنهها وأهميتها. تملك الأسهم وعلاقات المالكين الفرديين "تشابك بصورة صدفية". ولكن ما يخفي في بطانة هذا التشابك، ما يكون أساسه، هو تغيرات علاقات الإنتاج الاجتماعية. فعندما يصبح مشروع كبير هائلاً وينظم، بصورة منهجية على أساس مراعاة دقيقة للمعلومات العديدة، تقديم ٢/٣ أو ٣/٤ كامل المواد الخام الضرورية لعشرات الملايين من السكان؛ وعندما يتم بصورة منظمة نقل هذه الخامات إلى أماكن الإنتاج الأحسن ملائمة والتي يبعد بعضها عن بعض أحياناً مئات والوف الفراسخ؛ وعندما يشرف مركز واحد على جميع المراحل المتتابعة في تكييف الخامات بما في ذلك الحصول على جملة من مختلف أصناف المنتجات الجاهزة؛ وعندما يتم حسب برنامج واحد توزيع هذه المنتجات الجاهزة بين عشرات ومئات الملايين من المستهلكين (تصريف "تروست البترول" الأميركي للبترول في أميركا وفي ألمانيا)؛ - عندئذ يصبح من الواضح أننا إزاء اكتساب الإنتاج للصفة الاجتماعية، لا إزاء مجرد "تشابك"؛ وأن علاقات الاقتصاد الخاص والملكية الخاصة تؤلف غلاًفاً غدا لا يتلاءم مع المحتوى ومن شأنه أن يتعفن لا محالة إذا ما أجلت إزالته بصورة مصطنعة ويمكنه أن يبقى في حالة التعفن زمناً طويلاً نسبياً (في أسوأ الحالات - في حالة ما إذا طال أمد الاستشفاء من البثور الانتهازية)، ولكنه مع ذلك سيزول لا محالة.

أن المتحمس المعجب بالإمبريالية الألمانية، شولتز - غيفرينيتز يهتف:

"وإذا كانت إدارة البنوك الألمانية قد وضعت في نهاية الأمر بين أيدي دسنة من الأشخاص، فقد غدا نشاطهم منذ الآن أهم، بالنسبة للمصلحة العامة، من نشاط أكثرية وزراء الدولة" (ومن الأفضل هنا نسيان "تشابك" الصياغة والوزراء والصناعيين وأصحاب المداخل...) "... وإذا أمعنا الفكر في تطور الميول التي رأيناها، يكون الحاصل: رأسمال الأمة النقدي موحد في البنوك؛ والبنوك مرتبطة فيما بينها في

كارثيل؛ رأسمال الأمة الباحث عن توظيف أتخذ شكل أوراق مالية. عندئذ تتحقق الكلمات العبقريّة التي قالها سان سيمون: "أن فوضى الإنتاج الراهنة التي تتلاءم مع واقع أن العلاقات الاقتصادية تتطور بدون ضابط وحيد الشكل ينبغي أن تتخلى عن مكانها لتنظيم الإنتاج. ولن يوجه الإنتاج أصحاب أعمال منعزلون ومستقلون بعضهم عن بعض ويجهلون حاجات الناس الاقتصادية، بل سيناط بمؤسسة اجتماعية معينة. أن الهيئة الإدارية المركزية التي تستطيع أن ترى من وجهة نظر أعلى منطقة الاقتصاد الاجتماعي الواسعة ستضبطه على نحو مفيد للمجتمع بأكمله وستضع وسائل الإنتاج بين الأيدي الأكثر ملاءمة لذلك وستسهر بوجه خاص على الانسجام الدائم بين الإنتاج والاستهلاك. وثمة مؤسسات وضعت ضمن نطاق مهامها تنظيماً معيناً للعمل الاقتصادي: أنها البنوك". مازلنا بعيدين عن تحقيق كلمات سان سيمون هذه، ولكننا نسير في اتجاه تحقيقها: الماركسية على نمط يختلف عما تصوره ماركس، ولكن من حيث الشكل فقط"^{١٢٥}.

أنه والحق يقال "دحض" رائع لماركس يعود القهقري من تحليل ماركس العلمي الدقيق إلى حدس سان سيمون، وأن كان حدساً عبقرياً، ألا أنه على حدس لا غير.

المجلد ٢٧، ص ص ٢٩٩ - ٤٢٦

كتب في كانون الثاني (يناير) -

حزيران (يونيو) سنة ١٩١٦.

صدر لأول مرة في منتصف

سنة ١٩١٧ ببتروغراد في كراس على حدة عن دار الطبع والنشر

"جيزان أي زنايبه" ("الحياة والمعروفة")؛

نشرت مقدمة الطبعين الفرنسية والألمانية في سنة ١٩٢١

في مجلد "كومونستيتشيسكي انترناسيونال"

("الأممية الشيوعية") العدد ١٨.

ملاحظات

— كتب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" من كانون الثاني (يناير) إلى حزيران (يونيو) ١٩١٦ في زوريخ (سويسرا).

— صدرت هذه المقدمة للمرة الأولى في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ تحت عنوان "الإمبريالية والرأسمالية" في مجلة "الأممية الشيوعية"، العدد ١٨. في حياة لينين، صدر كتاب "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" باللغة الألمانية في عام ١٩٢١ وباللغتين الفرنسية والانجليزية في عام ١٩٢٣ (بنص غير كامل).

— **صلح بريست — ليتوفسك** — عقد بين روسيا السوفييتية وبلدان الكتلة الألمانية (ألمانيا والنمسا المجر وبلغاريا وتركيا) في بريست — ليتوفسك في ١٣ آذار (مارس) ١٩١٨ بشروط في منتهى القساوة بالنسبة لروسيا السوفييتية. بعد انتصار الثورة في ألمانيا التي أسقطت النظام الملكي، أعلنت اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ إلغاء معاهدة النهب غير العادلة الموقعة في برست — ليتوفسك.

— **معاهدة صلح فرساي** — معاهدة إمبريالية فرضتها دول الوفاق على ألمانيا التي منيت بالهزيمة في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). تم التوقيع عليها في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٩ في فرساي (فرنسا).

— **الويلسونية** — من أسم توما ويدرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأميركية من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢١. تستر ويلسون بالجمال والتعابير السلمية، ولكنه أنتهج في الواقع نفس السياسة الخارجية للصوصية التي أنتهجها سابقوه. كان أحد منظمي التدخل المسلح ضد روسيا السوفييتية.

^{١٢٥} «Grundriß der Sozialökonomik», 146 ("أسس الاقتصاد الاجتماعي". الناشر).

في عام ١٩١٨، تقدم ببرنامج إمبريالي للسلام ("البنود الأربعة عشر") يرمي إلى فرض سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

يقصد لينين الأممية الثانية (أممية برن). أسسها في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية في برن شباط (فبراير) ١٩١٩ زعماء الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الغربية عوضاً عن الأممية الثانية التي كانت قائمة قبل بداية الحرب العالمية الأولى. اضطلعت أممية برن عملياً بدور خادمة للبرجوازية العالمية. وقد قال لينين عنها: "أنها أممية صفراء حقاً".

— **الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الألماني المستقل** — حزب وسطي أنشئ في نيسان (أبريل) ١٩١٧ في المؤتمر التأسيسي في غوتا. روج "المستقلون" بفكرة "الوحدة" مع الاشتراكيين — الشوفيين، وانزلقوا إلى حد الامتناع عن النضال الطبقي. بعد تأسيس الأممية الشيوعية (عام ١٩١٩)، خرج "المستقلون" من الأممية الثانية. في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠، حدث انشقاق في مؤتمر الحزب الاشتراكي — الديمقراطي المستقل في هاله. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، اتحد قسم ملحوظ من الحزب مع الحزب الشيوعي الألماني. وشكلت العناصر اليمينية حزباً منفرداً اتخذ الاسم القديم — "الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الألماني المستقل". وقد دام الحزب حتى عام ١٩٢٢.

— **الأممية الثالثة، الأممية الشيوعية (الكومنترن)** — تأسست في المؤتمر الأول للكومنترن الذي انعقد من ٢ إلى ٦ آذار (مارس) ١٩١٩.

— **السيارتاكيون** — أعضاء منظمة الاشتراكيين — الديمقراطيون اليساريين الألمان الثورية التي أسسها في بداية الحرب العالمية الأولى كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ وفريدريك ميهرينغ وكلاهما تسيينكيين وغيرهم.

في نيسان (أبريل) ١٩١٧، أسست روزا لوكسمبورغ مع فريدريك ميهرينغ مجلة "Die Internationale" ("دي انترناسيوناله" — "الأممية")، فأنتف حول المجلة الفريق الأساسي من الاشتراكيين — الديمقراطيون اليساريين الألمان. في كانون الثاني (يناير) ١٩١٦، تشكل الفريق رسمياً وتنظيماً في فريق "Die Internationale" ("الأممية"). ابتداء من عام ١٩١٦، شرع فريق "الأممية" يصدر وينشر بصورة غير شرعية "الرسائل السياسية" بتوقيع "سيارتاك"؛ ونظراً لذلك، أخذ فريق "الأممية" يتسمى كذلك بفريق "سيارتاك".

قام السبارتاكيون بالدعاية الثورية بين الجماهير، ونظموا أعمالاً جماهيرية مضادة للحرب، وقادوا الإضرابات، وفضحوا طابع الحرب العالمية الإمبريالية وخيانة زعماء الاشتراكية — الديمقراطية الانتهازيين.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي أثناء الثورة في ألمانيا، تنظم السبارتاكيون في "اتحاد سبارتاك" ثم أسسوا في المؤتمر التأسيسي المنعقد في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ وأول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ الحزب الشيوعي الألماني.

— **الفرساليون** — ألد أعداء كومونة باريس عام ١٨٧١، أنصار الحكومة البرجوازية الفرنسية المعادية للثورة التي استقرت برئاسة تيير في فرساي بعد انتصار الكومونة. عند قمع كومونة باريس، نكل الفرساليون بالكومونيين بقساوة لا سابق لها. بعد عام ١٨٧١، أمست كلمة "الفرساليون" مرادفاً للثورة المضادة المسعورة الوحشية.

— **الحرب الأسبانية الأمريكية** — حرب إمبريالية شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أسبانيا بقصد الاستيلاء على المستعمرات الأسبانية. بدأت الحرب في نيسان (أبريل) ١٨٩٨. بعد بضع معارك، أقرت أسبانيا بهزيمتها، وتخلت عن آخر المستعمرات المتبقية لها أميركا اللاتينية — كوبا، بورتوريكو، وكذلك عن جزر الفلبين وغوام. بموجب معاهدة الصلح المعقودة في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٨، صارت بورتوريكو وغوام والفلبين مستعمرات للولايات المتحدة الأمريكية. وأعلنت كوبا شكلاً جمهورياً مستقلاً، ولكن دستور كوبا تضمن مادة تخول الولايات المتحدة الأمريكية الحق في التدخل المسلح في شؤون كوبا الداخلية. وأصبحت احتكارات وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية سيدة كوبا حقاً وفعلاً.

ألا أن شعوب كوبا والفلبين وبورتوريكو التي ناضلت سنوات طويلة ضد المستعمرين الإسبانين، ووقعت في قبضة أسياد جدد، واصلت الكفاح من أجل الاستقلال.

الحرب الإنجليزية — البويرية — حرب خاضتها إنجلترا من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢ ضد جمهوريتي البوير في أفريقيا الجنوبية — جمهورية الترانسفال وجمهورية أورانج، — بقصد تحويلهما إلى مستعمرتين إنجليزيتين. حارب البوير ببسالة ضد المستعمرين،

ولكن التفوق في العدد والمعدات ضمن النصر للانجليز. بموجب معاهدة الصلح التي أضطر البوير إلى توقيعها في أيار (مايو) ١٩٠٢، فقدت جمهوريتا البوير استقلالهما وصارتا مستعمرتين لإنجلترا.

— المقصود هنا قرار مؤتمر الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية في خيمينتز بصدد مسألة الإمبريالية وموقف الاشتراكيين من الحرب (راجعوا الملاحظة رقم ١٧٤).

— "Die Bank" "دي بنك" — "البنك" — مجلة لرجال المال الألمان. صدرت في برلين من عام ١٩٠٨ على عام ١٩٤٣.

— وقع أفلاس البورصة في النصف الأول من عام ١٨٧٣، أولاً في النمسا-المجر، ثم في ألمانيا وغيرها من البلدان.

— **فضائح غروندير** (من الكلمة الألمانية "Gründer" — غروندير — ومعناها "مؤسس") — جرت في مرحلة نمو تأسيس الشركات المساهمة نمواً شديداً في مستهل السبعينيات من القرن التاسع عشر. أن نمو "الغرونديرية" قد رافقته مضاربات ضاربة مسعورة على الأرض وعلى السندات في البورصة، واحتيالات شديدة من جانب رجال الأعمال البرجوازيين الراكضين وراء زيادة ثرواتهم.

— "فرانكفورتر زايونغ" ("Frankfurter Zeitung" — جريدة فرانكفورت) — جريدة يومية، لسان حال كبار رجال البورصة الألمان. صدرت في فرانكفورت على الماين من عام ١٨٥٦ إلى عام ١٩٤٣.

— يقصد لينين غيورغي بليخانوف. وردت آراء بليخانوف حول مسألة الإمبريالية في مجموعة مقالاته "عن الحرب" التي صدرت في بتروغراد أبان الحرب.

— **باناما الفرنسية**. تعبير انبثق في فرنسا في سنتي ١٨٩٢ و١٨٩٣ بالارتباط مع اقتضاح التجاوزات الهائلة في استعمال السلطة وارتشاء رجال السياسة والدولة والموظفين والجرائد ممن اشترتهم ورشتهم الشركة الفرنسية لشق قناة باناما.

— نشبت حرب ١٧٠١ - ١٧١٤ من أجل "العرش الأسباني" بين فرنسا وأسبانيا من جهة، وإنجلترا وهولندا والنمسا وبروسيا وسائر الدويلات الألمانية برئاسة الإمبراطور الألماني من جهة أخرى. بدأت الحرب من أجل العرش الأسباني كحرب سلالية بين مختلف الطامعين بالعرش الأسباني، ولكنها تحولت عملياً إلى حرب من أجل تقاسم ممتلكات أسبانيا وإلى أول اصطدام كبير بين فرنسا وإنجلترا من أجل السيادة في البحار وفي المستعمرات. أنهت الحرب بتقاسم جزئي للإمبراطورية الأسبانية، إذ عادت ممتلكاتها في هولندا وإيطاليا إلى النمسا، وعاد جبل طارق وجزيرة مينوركا إلى إنجلترا، والخ.. وبنتيجه الحرب، ضعفت قدرة فرنسا البحرية والاستعمارية، إذ انتقلت ممتلكاتها في أميركا الشمالية إلى إنجلترا التي حصلت في الحرب من أجل العرش الأسباني على أكبر قسط من الفوائد.

— يقصد لينين ما يسمى "البروتوكول النهائي" الموقع في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٠١ بين الدول الإمبريالية (بريطانيا والنمسا — المجر وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا وهولندا وأسبانيا والولايات المتحدة الأميركية) والصين نتيجة لقمع انتفاضة البوكسر (١٨٩٩ - ١٩٠١). وقد نال الرأسمال الأجنبي إمكانات جديدة لاستثمار الصين ونهبها.

— **انتفاضة البوكسر** (وبالأصح: انتفاضة أيختوان) — انتفاضة شعبية ضد الإمبريالية في الصين في سنوات ١٨٩٩-١٩٠١ قامت بها جمعية "أي — خي — تسوان" ("القبضة من أجل العدالة والوثام") التي أسميت فيما بعد "أي — خي — تسوان". تعرضت الانتفاضة للقمع الضاري من جانب فيلق الدول الإمبريالية التأديبي الموحد برئاسة الجنرال الألماني فالديريزي.

ففي قمع الانتفاضة اشترك الإمبرياليون الألمان واليابانيون والانجليز والأميريكيون والروس. وفي عام ١٩٠١ اضطرت الصين إلى التوقيع على ما يسمى "بالبروتوكول النهائي" الذي تحولت الصين بموجبه إلى نصف مستعمرة للإمبريالية الأجنبية.

— **فاشوده (كُدق)** — المقصود هنا ما يسمى بحادث فاشوده في مرحلة الصراع بين إنجلترا وفرنسا من أجل السيطرة على وادي النيل. ففي عام ١٨٩٨ قامت فرنسا بمحاولة للاستيلاء على فاشوده (وهي قرية تقع في السودان الشرقي على النيل الأبيض) ولكنها اضطرت إلى التخلي عنها تحت ضغط إنجلترا. كاد هذا الحادث يؤدي إلى الحرب بين فرنسا وإنجلترا.

أدوارد السابع (١٨٤١-١٩١٠) — ملك بريطانيا (١٩٠١-١٩١٠).

أرمسترونغ (Armstrong) — ممثل الشركة الصناعية الحربية "أرمسترونغ، ويتفرس وشركاهما" التي أسسها وليام جورج أرمسترونغ (١٨١٠-١٩٠٠). دامت الشركة حتى عام ١٩٣٧.

أريستوفانس (حوالي ٤٤٦ - ٣٨٥ قبل الميلاد) — مؤلف مسرحي اغريقي. له مسرحيات هزلية سياسية.

آغاد (Agahd) ي. — اقتصادي ألماني. موظف في البنك الروسي الصيني.

أغوينالدو (Aguinaldo) أميليو — (ولد عام ١٨٦٩) — سياسي فيليبيني. ترأس نضال الشعب الفيليبيني ضد السيادة الأسبانية. في عام ١٨٩٩ صار رئيس جمهورية الفيليبين التي كانت قد تأسست للتو. ناضل ضد الغزاة الأميركيين الذين حلوا محل أسبانيا في الفيليبين. في آذار (مارس) ١٩٠١، أسره الأميركيون. فيما بعد، طبق سياسة الأميركيين في الفيليبين. أكسيرود بافل بوريسوفيتش (١٨٥٠-١٩٢٨) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. أحد زعماء المنشقية. بعد هزيمة ثورة ١٩٠٥ — ١٩٠٧، تصفوي.

أبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) — اشتراكي — شوفيني. بعد الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧، عضو اللجنة التنفيذية لسوفييت بتروغراد. دعم الحكومة الموقته البرجوازية. أوينس (Owens) ميكايل جوزف (١٨٥٩-١٩٢٣) — مخترع أميركي لآلة من أجل صنع القناني. فيما بعد، صناعي في هذا الفرع.

أيشفيغه (Eschwege) لودفيغ — اقتصادي ألماني.

باور (Bauer) أوتو (١٨٨٣ — ١٩٣٨) — أحد زعماء الاشتراكية — الديمقراطية النمساوية والاممية الثانية. أيديولوجي ما يسمى "الماركسية النمساوية" التي تستر بالجمال والتعابير الماركسية التحلي عن الماركسية الثورية وعن نضال البروليتاريا الطبقي. أحد واضعي النظرية البرجوازية القومية التعصبية المسماة بنظرية "الاستقلال الذاتي القومي الثقافي". في ١٩١٨ و ١٩١٩، وزير الخارجية في الجمهورية البرجوازية النمساوية.

برنشتين (Bernstein) أودارد (١٨٥٠-١٩٣٢) — زعيم الجناح الانتهازي المتطرف في الاشتراكية — الديمقراطية والاممية الثانية. اجتماعي وسياسي ألماني.

بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش (١٨٥٦-١٩١٨) — أحد قادة بارزين للحركة العمالية الروسية والعالمية. أول داعية للماركسية في روسيا. بعد المؤتمر الثاني حاد ر (١٩٠٣)، وقف بليخانوف مواقف المصالحة مع الانتهازية، ثم التحق بالمناشقة. أبان الحرب العالمية الأولى، وقف مواقف الاشتراكية الشوفينية.

بعد الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ في روسيا، ترأس الجناح اليميني المتطرف من المناشفة — الدفاعيين "الوحدة"، ووقف ضد البلاشفة، ضد الثورة الاشتراكية واعتبر أن روسيا لم تتضج من أجل الاشتراكية.

بوتريسوف الكسندر نيقولايفيتش (١٨٦٩-١٩٣٤) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. أحد زعماء المنشقية. بعد هزيمة ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، أيديولوجي التصفوية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية مهاجر.

بوخارين نيقولاي إيفانوفيتش (١٨٨٨-١٩٣٨) — كاتب اجتماعي وسياسي. اقتصادي. عضو حاد ر منذ سنة ١٩٠٦. شغل مركزاً بارزاً في الحزب. وقف غير مرة ضد السياسة اللينينية؛ ومن جراء ذلك طرد من الحزب في عام ١٩٣٧.

بير (Beer) ماكس (١٨٦٤ — ١٩٤٣) — مؤرخ ألماني للاشتراكية.

بيرار (Bérard) فكتور (١٨٦٤-١٩٣١) — اقتصادي فرنسي. كاتب اجتماعي وسياسي. عالم لغوي.

بيش (Paish) جورج (١٨٦٧-١٩٥٧) — اقتصادي وأحصائي بريطاني. مسالم.

تشخينكلي أكاكي أيفانوفيتش (١٨٧٥ — ١٩٥٩) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. منشقي. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديمقراطية (عام ١٩١٧)، ممثل الحكومة الموقته البرجوازية فيما وراء القفقاس.

تشخبيدزه نيقولاي سيميونوفيتش (١٨٦٤ — ١٩٢٦) — أحد زعماء المنشقية. نائب في دوما الدولة الثالث والرابع. ترأس الكتلة المنشقية في دوما الدولة الرابع. أبان الحرب العالمية الأولى، وسطي. أبان ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديمقراطية (عام ١٩١٧)، عضو في اللجنة الموقته لدوما الولة، دفاعي. كان رئيساً لسوفييت بتروغراد لنواب العمال والجنود، ورئيساً للجنة التنفيذية المركزية بقوامها الأول، ودعم الحكومة الموقته البرجوازية بهمة ونشاط.

تشمبرلين (Chamberlain) جوزف (١٨٣٦ — ١٩١٤) — سياسي بريطاني. طبق بصورة نشيطة سياسة الفتوحات الاستعمارية. من كبار منظمي الحرب الأنجلو — بوبرية (١٨٩٩ — ١٩٠٢).

تشيرشكي (Tschierschky) زيغفريد (ولد عام ١٨٧٢) — اقتصادي ألماني.

توما (Thomas) ألبير (1878-1932) — سياسي فرنسي. اشتراكي — أصلاحي. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني. اشترك في الحكومة البرجوازية الفرنسية بصفة وزير لشؤون التسليح.

جيفن (Giffen) روبرت (1837-1910) — اقتصادي وإحصائي أنجليزي. مداح الرأسمالية الأنجليزية. مؤلف جملة من البحوث في الاقتصاد والمالية والإحصاء.

دافيد (David) أدوارد (1863 - 1930) — أحد زعماء الجناح اليميني في الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية. محرف. اقتصادي من حيث المهنة. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني.

دافيدوف ل. ف. — مدير مستشارية التسليف في سانت — بطرسبورغ.

ديسرائيلي (Disraeli) بنيامين — كونت نيكونسفيلد (1804-1881) — رجل دولة أنجليزي. زعيم حزب المحافظين. غير مرة اشترك في الحكومات وشغل منصب رئيس الوزارة.

ديشاتيل (Deschanel) بول (1855 - 1922) — رجل دولة فرنسي. كاتب اجتماعي وسياسي. من عام 1899 إلى عام 1919 عضو مجلس النواب، ورئيسه مراراً.

دينكين أنطون أنفاتوفيتش (1872 - 1947) — جنرال قيصري. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، أحد زعماء حركة الحرس الأبيض، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المعادية للسلطة السوفييتية في جنوب روسيا. بعد هزيمة جيشه على يد القوات المسلحة السوفييتية (آذار — مارس — 1920) هاجر على الخارج.

رودس (Rhodes) سيسيل جون (1853 - 1902) — رجل دولة وسياسي بريطاني رجعي. طبق السياسة الاستعمارية البريطانية بنشاط ودعا إلى التوسع الإمبريالي.

روكفلر (Rockefeller) جون ديفيسون (1839 - 1937) — مؤسس سلالة مالية. ملك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية.

ريسر (Riesser) ياكوب (1853 - 1932) — اقتصادي ومصرفي ألماني. مؤلف بحوث برز فيها مداحاً للإمبريالية وللرأسمال المالي.

زوديكوم (Sudekum) البرت (1871 - 1944) — أحد الزعماء الانتهازيين في الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية. محرف. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني.

سارتوريوس فون فالترسهاوزن (Sartorius von Waltershausen) أوغست (ولد عام 1852) — اقتصادي ألماني. من عام 1888 إلى عام 1918، بروفيسور في جامعة ستراسبورغ. مؤلف بحوث في مسائل الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية.

سان — سيمون (Saint Simon) هنري كلود (1760 - 1825) — اشتراكي — طوباوي فرنسي كبير. أنتقد النظام الرأسمالي وقدم برنامجاً للاستعاضة عنه بمجتمع قائم على اسس التشارك.

سيكتاتور (ناخيمسون ميرون أسحقوفيتش) (ولد عام 1880) — اقتصادي وكاتب اجتماعي وسياسي روسي. بوندي. أبان الحرب العالمية الأولى، وسطي. مؤلف جملة من البحوث في قضايا الاقتصاد العالمي.

ستيد (Stead) وليام توماس (1849 - 1912) — صحفي بريطاني.

سكوبيليف ماتفي أيفانوفيتش (1885 - 1939) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. منشفي. أبان الحرب العالمية الأولى، وسطي. بعد الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) 1917، اشترك في الحكومة الموقته البرجوازية. فيما بعد، انتسب إلى الحزب الشيوعي.

سوبان (Supan) الكسندر (1847 - 1920) — جغرافي ألماني. بروفيسور في جامعة غوتا وجامعة بريسلو.

سيمنس (Siemens) غيورغ (1839 - 1901) — من كبار الصناعيين وملوك المال في ألمانيا.

شتاوس (Stauß) أميل غيورغ (ولد عام 1877) — مالي ومصرفي ألماني. ترأس جمعية "البنك الألماني". ابتداء من عام 1915، عضو في مجلس إدارة البنك، ومراقب في مجلس البنك.

شولتز — غيفيرنيتز (Schultze Gaevernitz) غرهارد (1864-1943) — اقتصادي ألماني. حاول في مؤلفاته أن يعلل إمكانية إقامة السلام الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي بقصد تحسين أوضاع جميع الطبقات: طبقة الرأسماليين وطبقة العمال وطبقة الفلاحين.

شيدمان (Scheidemann) فيليب (١٨٦٥ - ١٩٣٩) — أحد زعماء الجناح الانتهازي اليميني المتطرف في الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني. أحد منظمي التكتيل الدموي بالحركة العمالية الألمانية من عام ١٩١٨ إلى ١٩٢١.

شليدر (Schilder) زيغموند (توفي عام ١٩٣٢) — اقتصادي ألماني.

غفينر (Gwinner) أرتور (١٨٥٦ - ١٩٣١) — رجل مال ألماني كبير. مدير "البنك الألماني".

غليوم الثاني (هوهنزولرن) (١٨٥٩ - ١٩٤١) — إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا (١٨٨٨-١٩١٨).

غومبرس (Gompers) صموئيل (١٨٥٠ - ١٩٢٤) — قائد في الحركة النقابية الأميركية. أحد مؤسسي اتحاد العمل الأميركي. بقي رئيسه باستمرار منذ عام ١٨٩٥. طبق سياسة التعاون الطبقي مع الرأسماليين، وعارض نضال الطبقة العاملة الثوري. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني.

فوغلشتين (Vogelstein) تيودور — اقتصادي ألماني.

فولكر (Völker) — موظف حكومي ألماني. فيما بعد، رئيس الاتحاد الألماني لصناعة الفولاذ.

كارنيجي (Carnegie) اندريو (١٨٣٥ - ١٩١٩) — ملياردير أميركي. في عام ١٨٨٩ أسس شركة للفولاذ. في عام ١٩٠١ ضم شركاته إلى تروست مورغان للفولاذ.

كالفير (Calwer) ريكارد (١٨٦٨ - ١٩٢٧) اقتصادي ألماني بارز. ممثل الاصلاحية والتحريرية في الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية.

كاوتسكي (Kautsky) كارل (١٨٥٤ - ١٩٣٨) — أحد زعماء الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية والأممية الثانية. في البدء، ماركسي. منذ عام ١٩١٤، مرتد عن الماركسية وإيديولوجي أخطر وشر ضرب من الانتهازية، هو الوسطية (الكاوتسكية).

كروب (Krupp) — عائلة من الصناعيين ترأست الكونسورسيوم الحربي الميتالورجي في ألمانيا وهو من الترسانات الأساسية للإمبريالية الألمانية.

كستنر (Kestner) فريتس — اقتصادي ألماني.

كونوف (Cunow) هنريخ (١٨٦٢ - ١٩٣٦) — اشتراكي — ديمقراطي يميني ألماني. في البدء، التحق بالماركسيين. ثم محرف ومزور للماركسية. أبان الحرب العالمية الأولى، نظري الاشتراكية — الإمبريالية.

لانسبورغ (Lansburgh) الفرد (ولد عام ١٨٧٢) — اقتصادي ألماني.

لوكاس (Lucas) تشارلز بريستفود (١٨٥٣-١٩٣١) — موظف أنجليزي في المستعمرات. مؤرخ. مداح الإمبريالية البريطانية.

لويد جورج (Lloyd George) دافيد (١٨٦٣ - ١٩٤٥) — رجل دولة وديبلوماسي بريطاني. زعيم حزب الليبيريين (حزب الأحرار). من ١٩١٦ إلى ١٩٢٢، رئيس الوزارة.

ليزيس (Lysis) (ليتايو) (Letailleur) يفيغيني — اقتصادي فرنسي. مؤلف جملة من البحوث في المسائل المالية والسياسية.

ليفمن (Liefman) روبرت (١٨٧٤ - ١٩٤١) — اقتصادي ألماني. بروفيسور. مؤلف جملة من البحوث في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

ليفلي (Levi) غرمن (ولد عام ١٨٨١) — اقتصادي ألماني. مؤلف عدد من البحوث في مسائل الرأسمال المالي.

لينكولن (Lincoln) أبرام (١٨٠٩ - ١٨٦٥) — رجل دولة أميركي بارز. أحد زعماء الحزب الجمهوري. رئيس الولايات المتحدة الأميركية من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٥. أغتاله عميل لمالكي العبيد.

مارتوف ل. (تسيديرباوم يولي أوسيبوفيتش. ، ل. م.) (١٨٧٣ - ١٩٢٣) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. أحد زعماء المنشفية. بعد هزيمة ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، تصفوي. أبان الحرب العالمية الأولى، شغل موقفاً أممياً. بعد الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ ترأس فرقة المناشفة الأميين. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، وقف ضد السلطة السوفييتية.

ماسلوف بيوتر بافلوفيتش (١٨٦٧ - ١٩٤٦) — اشتراكي — ديمقراطي روسي. منشفي. مؤلف بحوث في المسألة الزراعية حاول فيها إعادة النظر في الماركسية وتحريفها. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني.

ماكدونالد (Macdonald) جيمس رمسي (١٨٦٦ - ١٩٣٧) — سياسي بريطاني. أحد مؤسسي وزعماء حزب العمال المستقل وحزب العمال (الحزب اللابيوري — Labour party). أنتهج سياسة انتهازية متطرفة في الحزب وفي الأمم المتحدة الثانية؛ روج بنظرية تحول الرأسمالية بصورة سلمية إلى اشتراكية.

مورغان (Morgan) جون بيربونت (١٨٦٧ - ١٩٤٣) — ملياردير أميركي. رئيس بيت مصرفي من أكبر البيوت المصرفية في الولايات المتحدة الأميركية.

موريس (Morris) هنري ك. (ولد عام ١٨٦٨) — حقوقي ومؤلف بحوث في التاريخ والاقتصاد.
ميليران (Millerand) الكسندر أيتيين (١٨٥٩ - ١٩٤٣) — سياسي فرنسي. في العقد العاشر من القرن التاسع عشر، انضم إلى الاشتراكيين، وترأس الاتجاه الانتهازي في الحركة الاشتراكية الفرنسية. عام ١٨٩٩، اشترك في حكومة فالديك — روسو البرجوازية الرجعية.

بعد طرده في عام ١٩٠٤ من الحزب الاشتراكي، شكل مع الاشتراكيين السابقين الآخرين (ومنهم بريان وفيغياني) فريق "الاشتراكيين المستقلين". شغل غير مرة مناصب وزارية مختلفة. من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤، رئيس الجمهورية الفرنسية.

نوسكه (Noske) غوستاف (١٨٦٨ - ١٩٤٦) — أحد الزعماء الانتهازيين في الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الألماني. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي — شوفيني. أحد قادة قمع الحركة الثورية في ألمانيا.
نيمارك (Neymarck) الفرد. اقتصادي وإحصائي فرنسي.

هارمس (Harms) برنهارد (١٨٧٦ - ١٩٣٩) — اقتصادي ألماني. أحد ممثلي اشتراكية المنابر. مداح الإمبريالية الألمانية.
هافيمير (Havemeyer) جون ك. (١٨٣٣ - ١٩٢٢) — صناعي أميركي. صاحب تروست كبير للسكر. شريك في شركات للسكك الحديدية وغيرها من الشركات.

هايندمان (Hyndman) هنري مايرس (١٨٤٢ - ١٩٢١) — اشتراكي أنجليزي أصلاحي. من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠، عضو المكتب الاشتراكي العالمي. أحد زعماء الحزب الاشتراكي البريطاني. تركه في عام ١٩١٦ بعد أن شجب مؤتمر الحزب في سولفورده موقفه الاشتراكي الشوفيني من الحرب الإمبريالية.

هوبسون (Hobson) جون اتكينسون (١٨٥٨ - ١٩٤٠) — اقتصادي أنجليزي. أصلاحي. مسالم.
هوبنر (Hübner) أوتو. واضع وناشر الحوليات الجغرافية الإحصائية " Geographisch Statistische Tabellen aller Länder der Erde".

هويسمانس (Huysmans) كميل (١٨٧١ - ١٩٦٨) — من أقدم قادة الحركة العمالية البلجيكية. من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٩، أمين المكتب الاشتراكي العالمي للأمم المتحدة الثانية. شغل موقفاً وسطياً. في السنوات الأخيرة من حياته، دعا إلى بعث وحدة الحركة العمالية العالمية.

هيلديبراند (Hildebrand) هرغارد — اقتصادي ألماني. كاتب اجتماعي وسياسي. كان عضواً في الحزب الاشتراكي — الديمقراطي. في عام ١٩١٢ طرد من الحزب بسبب انتهازيته.

هيلفدينغ (Hilferding) رودولف (١٨٧٧ - ١٩٤١) — أحد الزعماء الانتهازيين في الاشتراكية — الديمقراطية الألمانية والأممية الثانية. نظري ما يسمى "الماركسية النمساوية".

في سنة ١٩١٠، نشر مؤلفه الرأسمال المالي "الذي أضطلع بدور إيجابي محدد في دراسة الرأسمالية الاحتكارية والذي تضمن كذلك أخطاء نظرية خطيرة وموضوعات انتهازية. أبان الحرب العالمية الأولى، وسطي، وذاد عن الوحدة مع الاشتراكيين — الإمبرياليين.

هيمن (Heymann) هانس غيديون. اقتصادي ألماني.
هينغ (Heinig) كورت (١٨٨٦ - ١٩٥٦) — اشتراكي — ديمقراطي ألماني. اقتصادي. كاتب اجتماعي وسياسي.
بيدلس (Jeidels) أوتو — اقتصادي ألماني.